قلـق وهـواجس

مقالات مختارة

هوشنك أوسي

تحليلات

عن سورية وانتفاضتها والنظام و «معارضاته»

الجمعة: ٠٨ يوليو ٢٠١١

المشهد السوري يَظهرُ شديد التعقيد والاشتباك، والالتهاب أيضاً. والتعاطي الإقليمي والدولي معه ينطوي على قدر من الالتباس، كاشفاً نُذر صفقات وانفجاراتٍ محليّة وإقليميّة لا تحمدُ عواقبها، ففي «جمعة ارحل» الماضية، قالها الشعب للنظام: ارحل، فردّ النظام بهمجيّته المعهودة، حاصداً أرواح ثمانية وعشرين مدنيًّا، قائلاً: "ما أنا براحل. فليرحل الشعب». وهنا، تجب الإشارة إلى لعب النظام السوري على مفهوم الشعب، باعتباره ليس من ينزل للشوارع متظاهراً، محتجًّا، مطالباً بالحريّة والديموقراطيّة وإسقاط النظام، فالشعب لديه هو ذلك القطيع الخانع، الذليل، المستمرئ للفساد والاستبداد، مغلّفا بتنميقات وتزويقات وطنيّة. الشعب لديه هم الذين التزموا منازلهم، ولم يخرجوا للشارع، راضين بما ينعمون به من «أمن» و «حرية» و «كرامة» في دولة الممانعة والمقاومة، ذلك أن النظام يحسبُ الأغلبيّة الصامتة موالية له، وحساب كهذا يمكن إدراجه في سياق أوهام النظام، أو ربما من التعويلات التي سرعان ما يظهر بطلانها، تحت ارتفاع إيقاع الانتفاضة الشعبيّة الوطنيّة السوريّة، واتساع رقعتها، وازدياد تجذرها.

وبحسب ما أوردته وكالة «رويترز»، فإن ما يناهز الأربعة ملايين سوري، شاركوا في مظاهرات «ارحل» الاحتجاجيّة في ٢٦٨ نقطة على امتداد سورية. وأشارت «الحياة» في ٢٠١١/٧/٢، إلى أن حماه شهدت «أكبر التظاهرات، وتخطى عدد المشاركين فيها نصف مليون شخص وفق مصادر متطابقة، وتظاهر أكثر من ١٠٠

ألف في حمص و ٦٠ ألفاً في دير الزور و ٤٠ ألفاً في معرة النعمان»، مضافاً إلى ذلك الأعداد غير المعروفة التي شاركت في مظاهرات المدن الأخرى. وعليه، رويداً رويداً، ينكشف النظام السوري أكثر أمام العالم، وتسقط مقولته بأن الشعب ليس المتظاهرين.

وعلى صعيد المعارضة، تجدر الإشارة إلى رواج «موضة» الاجتماعات والمؤتمرات والأطر والتحالفات والهيئات والتنسيقيّات... خارج وداخل سورية. وهذا التبدد، مصحوباً بالمناكفات والمساجلات بين اطيافها، هو أيضاً ينطوي على حالة مَرَضيّة، من شأنها تقوية وتعزيز جبروت النظام، ودفعه نحو التركيز على تمييع المعارضة أكثر فأكثر، في مسعى لكسب الوقت، وصولاً لحالة من خيبة الأمل لدى الشعب حيال المعارضة التقليديّة. ولعلّ النظام ليس بغافل عن أن المعارضة الكلاسيكيّة ليست المسؤولة عن إدارة وتنظيم الانتفاضة، لكن من الأهميّة بمكان لديه أن يسدّ كل منافذ الإنعاش عن المعارضة التقليديّة أيضاً. وإن لم يتسنَّ له ذلك، فأقلّه ترويضها وتدجينها، في سياق إشراكها في السلطة، لتصبح ضمن دورة النظام المنتجة للدولة الاستبداديّة، ولو بأقنعة أكثر حداثويّة.

ولا يخلو أداء المعارضة من علامات استفهام وتعجّب أيضاً. فمثلاً، المؤتمر الذي شهده أحد فنادق دمشق، الذي ضمّ المثقفين المعارضين المستقلّين، وما نتج عنه من مقررات وسجالات. هذا المؤتمر، وبحسب الكثير من المصادر، حظي بدعم واهتمام غير مباشر من قبل النظام وإعلامه، كما رحّبت به واشنطن واعتبرته «هامًّا». وهذا بدوره يشير الى توافق سوري – أميركي ما، في بعض الحيثيات، وأن أميركا لم تنفض يدها من النظام بعد، رغم كل ما أثير هنا وهناك حول نيّتها تغيير النظام. وحتّى الآن، جلّ ما يمكن فهمه من التعاطي الاميركي مع النظام، والضغوط التي تمارسها واشنطن على دمشق، يفضي الى أن الادارة الأميركيّة

تريد تغيير سلوك النظام، وليس النظام ككل. ما يقف بالضدّ من مطلب الانتفاضة السورية الرئيس، وهو إسقاط النظام. ويمكن عطف هذه الحيثيّة على ما نشرته صحيفة «الغارديان» البريطانيّة حول دفع الإدارة الاميركيّة للمعارضة نحو الدخول في حوار مع النظام، تصديقاً وتأكيداً. وهذا بالإضافة الى الإصرار الروسي على ذلك، عبر تصريحات سيرغي لافروف الأخيرة، ما يمكن أن يمنح بعض قوى المعارضة السوريّة ذريعةً هي ضرورة الدخول في حوار مع النظام، على اعتبار أن أميركا والمجتمع الدولي، لم يقطعا بعد مع النظام.

وقد رأينا بعض رموز المعارضة وقد حضروا مؤتمر المعارضين المستقلين بدمشق، والهيئة الوطنيّة للتغيير الديموقراطي، وسيشاركون في مؤتمر الانقاذ الوطني المزمع عقده في ٢٠١١/٧/١٦ بدمشق، وربما يشاركون في مؤتمرات وأطر معارضة أخرى. وهذا أيضاً ينمّ عن تأرجح وعدم استقرار في الخيار أو الإطار السياسي لدى الكثيرين من المعارضين المستقلّين!

ولشدّة ما خلقته الانتفاضة من رعب لدى النظام، لم يعد مستبعداً أبداً أن يلجأ النظام إلى ضحاياه القدامى، من المعارضة التقليديّة، لكسر إرادة المعارضة المستجدّة، التي تأبى حتّى الآن الانخراط في السياقات التقليديّة للمعارضة، بل إن تنسيقيّات الانتفاضة صارت تنتقد أي اجتماع او هيئة او لجنة أو إطار تنجزه المعارضة التقليديّة. والحقّ أن هذه هي ضالة النظام، وجلّ ما يريده. وغنيّ عن البيان خبرة وبراعة وتخصص النظام في تبديد وتشتيت الطاقات المعارضة له منذ مطالع السبعينات، فالرئيس الراحل حافظ الأسد مارس مع معارضته سياسة «فرّق تسد»، ولم يقتصر نجاحه على تشتيت معارضته وبثّ الشقاق بين الشيوعيين والناصريين والقوميين الاجتماعيين والحركة الكرديّة وحسب، بل تعدّى ذلك الى بثّ الشقاق بين القوى الفلسطينيّة واللبنانيّة أيضاً.

وأثناء الخوض في الحال الانتفاضيّة، لا يمكن إغفال الدور الإقليمي والدولي. واللافت في اشتباك هذه التدخّلات، هو التطوّر الملحوظ بين أنقرة وتل أبيب، وعودة العلاقات بين الحليفين الإستراتيجيين في هذه الآونة الى سابق حرارتها، ما يشي بأن هنالك رضًى إسرائيليًّا، إن لم يكن توافقاً على الدور التركي في سورية، ومحاولات تركيا تجيير الأمور لصالحها، وضبط مرحلة ما بعد بشّار الأسد بما لا يضرّ المصالح الاسرائيليّة والأميركيّة.

في غضون ذلك، تصريح مرشد الثورة الخمينيّة علي خامنئي، ووصفه المنتفضين السوريين بأنهم «منحرفون، ويخدمون الاجندة الأميركيّة والاسرائيليّة»، لا يؤكد فحسب صحّة التقارير التي أشارت الى التورّط الايراني العميق في عملية سحق الانتفاضة، بل هو بمثابة الفتوى الدينيّة التي تشرعن هدر دماء السوريين، ما يشي بأن الآتي من الأحداث سيكون أعظم.

وكل ذلك يُنذر بأن سورية مُقدمة على حالة من الاستعصاء السياسي العميق، ربما تفتح الباب أمام مِنزلقات وانفجارات دمويّة، تجعل كلفة الحرية والعدالة ودولة المواطَنة الحرّة أكبر وأكبر.

المخاوف التركية وجيران الجنوب

الإثنين: ٢٥ أبريل ٢٠١١

حين عارضت تركيا الاجتياح الأميركي للعراق، في آذار (مارس) ٢٠٠٣، لم يكن الأمر ناجماً عن كونها ترفض منطق الغزو ومساندة الأجنبي في تغيير بلد عربي، مسلم، جار لتركيا. ذلك أن تركيا دولة ذات إرث عريق في الغزو والاحتلال، شاركت في الحرب الكوريّة، وغزت شمال قبرص عام ١٩٧٤، وشاركت في الحرب على طالبان. فالمخاوف التركيّة من أن يستفيد كرد العراق من نظام ما بعد صدّام، كانت الرافعة الاستراتيجيّة والمحوريّة لـ«الممانعة» التركيّة آنئذ. زد على ذلك أن نظام صدّام كانت تربطه علاقات واتفاقات استراتيجيّة مع الدولة التركيّة، خصوصاً في محاربة الكرد.

نفس المخاوف التركيّة قبل ٢٠٠٣ من التغيير النوعي والجذري في العراق، تتجدد، حيال ما يجري الآن في سورية. وقد كتب الصديق والزميل يوسف الشريف مقالاً مهماً، تحت عنوان: «الإصلاح في سورية هو أيضاً مصلحة تركية» («الحياة» ٢٠١١/٤/١١)، ذكر فيه: «تركيا قلقة من احتمال انتقال الأزمة الى حدودها الجنوبية في حال خرج الوضع الأمني عن السيطرة في سورية، وهو ما يبرر هذا المشهد الذي تبدو فيه تركيا وكأنها تتدخل في الشأن الداخلي السوري بصورة صديق يقدم النصيحة أحياناً وبصورة أخ أكبر يبدي قلقه وخشيته...».

أما انتقادات النظام التركي لحليفه السوري، فلذرّ الرماد في العيون، لئلا يوصف أردوغان وحكومته بدعم الاستبداد والفساد في

سوريّة!. أما «نصح» النظام السوري فلم يكن في طريقة الاستجابة لمطالب الشعب السوري، بقدر ما كان في إطار الطريق الأسلم والأنجع الذي يمكن فيه النظام أن يمتصّ فورة الشعب وغضبه، وآليات تجنيبه مخاطر السقوط. ولو كان الدور التركي في سورية، حالياً، يقتصر على إسداء النصح بالاستجابة للمتظاهرين، لما أرسل أردوغان، مدير استخباراته الى دمشق!.

وغالب الظنّ أنٍ حجم المساندة التركيّة للنظام السوري، ستتضح وتتصاعد تباعاً، مع اتساع الاحتجاجات والتظاهرات في سورية. وستبقى تركيا تدعم النظام، حتّى لحظاته الأخيرة، مع تهيئتها لدورٍ فاعل ونشط في سورية ما بعد البعث. وذلك، عبر جماعة الإخوان المسلمين السورية، التي تربطها بتركيا وحكومتها الإسلاميّة علاقات جد وثيقة وقديمة. بل ليس من المستبعد، أن تجتاح تركيا المناطق الكرديّة، شمال وشمال شرقي سورية، لئلا يحصل الكرد السوريون على ما حصل عليه كرد العراق.

الكرد السوريون البالغ عددهم نحو ٣ ملايين، يعتبرهم كثيرون من المراقبين القوّة الاستراتيجيّة في أيّة انتفاضة أو عمليّة تغيير جذريّة في سورية. لذا، سعى النظام الى استمالتهم ومغازلتهم، لكنّه بدأ يتبرّم من حضورهم في الانتفاضة السوريّة. وهذا ما دفع مدير شعبة الاستخبارات العامّة الجنرال علي مملوك الى اتهام الحركة السياسيّة الكرديّة في سورية بـ«العمالة لإسرائيل».

وإذا حصل الكرد على مطالبهم وحقوقهم، في نظام ما بعد البعث، فستصبح تركيا في موقع حرج جدًّا، داخليًّا وخارجيًّا، لعدّة أسباب، أبرزها:

١- حصول ٣ ملايين كردي سوري على حقوقهم المشروعة، بينما تمضي تركيا في عدم الاعتراف بوجود وهويّة وحقوق ٢٠

مليون كردي.

-٢ سيتم دحض الادعاءات التركيّة، داخليًّا وخارجيًّا، من أن الكرد، دعاة انفصال. على العكس، سيظهر أن كرد سورية، ككرد العراق، يريدون العيش تحت سقف دولة المواطنة مما يطالب به كرد تركيا أيضاً.

-٣ الحدود الجنوبيّة لتركيا مع سورية والعراق، ستكون منتعشة كرديًّا، وستضطر تركيا الى الاعتراف بالحال الكرديّة السوريّة التي ستتشكّل في مرحلة ما بعد نظام البعث، كما جرى حيال كردستان العراق.

وأيًّا يكن الأمر، فسقوط النظام السوري ليس في مصلحة تركيا. وإصلاحه «مصلحة تركيّة». لكنْ في حال مانع النظام الإصلاح، أو أسقطته الانتفاضة، فستكون لتركيا اختراقاتها في المعادلة السوريّة الجديدة، وستكون أكبر بكثير من حضورها في المعادلة العراقيّة، بعد سقوط صدام.

فساد في كردستان...

الثلاثاء: ١٥ مارس ٢٠١١

الوضع في كردستان العراق، إن لم يكن أسوأ من تونس ومصر، في الفساد والاستبداد، فإنه يوازيه. وهذا من دون نسيان أن الطبقة الحاكمة في كردستان مزيج من القومي والديني والعلماني، تطغى عليه الطباع القبلية. والميزة التي يتميّز به النظام الحاكم في كردستان العراق عن النظامين التونسي والمصري البائدين، أن رئيس الحزب لا يستقيل من الحزب، حتّى لو صار رئيساً للدولة! فالرئيس العراقي جلال طالباني، ورئيس الإقليم مسعود البارزاني، مثال على ذلك. فهذا الصنف من «الديموقراطيّة» أقرب للأنموذج البعثي حيث رئيس الدولة لا يتخلّى عن رئاسة حزبه، وكأنّ الحزب قبيلة سياسيّة! بديهي أن هذا الكلام لا يطيقه الزعيمان الكرديان، ولا محازبوهما، ولا الحاشية وحاشية الحاشية! فوفقاً لهم، ينبغي أن نتستر على عيوبنا، ونتعامى عن قبائحنا، ونتحدّث عن عيوب وقبائح الأعداء فقط، وكل من يشذّ عن هذه القاعدة، مارق وخائن.

في أوّل خطاب له تعليقاً على التظاهرات الاحتجاجيّة، يوم ٢٠١١/٢/١٧، تحدّث البارزاني بطريقة لا تختلف كثيراً عن خطاب القذّافي، فوصف المتظاهرين بـ «المجرمين»، وبالعمل لمصلحة «أعداء الشعب»، وطالب بملاحقتهم ومعاقبتهم. لكنه، سرعان ما خفف اللهجة، وتراجع، أمام استمرار التظاهرات الاحتجاجيّة واتساع رقعتها. وقد تفاجأ الحزبان الكرديان الحاكمان بهول ما يحدث، واتساع دائرة الاحتجاج، وبدآ يشعران بأن الأرض تهتزّ من تحت سلطتهما وسلطانهما! وتلك التظاهرات لم تربطها علاقة بالمعارضة الكرديّة الرسميّة، بل أتت من خارجها. لكن تلك

المعارضة (حركة كوران/التغيير، والاتحاد الإسلامي، والحركة الإسلاميّة) حاولت استثمار الاحتجاجات وسعت الى تحصينها.

وقد يقال الكثير في نقد تلك المعارضة وفساد بعض أحزابها، لكنها تبقى أفضل من السلطة لجهة تبنّيها حزمة من المطالب الإصلاحيّة، قدّمتها إلى رئاسة الإقليم والحزبين الحاكمين، يوم ٢٠١١/٣/٣، كمشروع للخروج من الأزمة المتفاقمة.

* عن الشعب... إذا أراد يوماً الحياة

السبت: ٢٢ يناير ٢٠١١

فاتحَ الشعب التونسي العالم، في مستهلِّ هذه السنة، بانتفاضته، وقطف أبرز ثمارها. ووسط حال القنوط والخمول العارم في العالم العربي والشرق الأوسط، لجهة اليأس من عمليّة التغيير من الداخل، بديهيٌّ أن يكون للحدث التونسي وقع الزلزال الذي أطاح بالكثير من اليقينيّات، بالتزامن مع إطاحته بالنظام الاستبدادي الحاكم. وبالتالي، ما قام به الشعب التونسي، لم يكن مفاجأة وحسب، بل هديّة عظيمة للشعوب العربيّة والشرق أوسطيّة، تستوجب الكثير الكثير من التأمّل والتحليل بعمق. ذلك أن النظم الاستبداديّة في العالم العربي، نجحت، أيّما نجاح، في توريط مجتمعاتها، بالمساهمة العظيمة في إنتاج وإنعاش وتغذية الاستبداد الحاكم لها، والفساد المستشري فيها. بعض التحليلات السريعة، تعزو نجاح انتفاضة الشعب التونسي الى التجانس القومي والديني والمذهبي في النسيج الاجتماعي التونسي. وهذا صحيح. ولكن، صحيحٌ أيضاً، أن المجتمعات، ذات التنوّع القومي والعرقي والديني، هي أيضاً، نجحت انتفاضاتها في اقتلاع النظام الاستبدادي الحاكم لها. التجربة الإيرانيّة، التي أصبحت في ما بعد، شيعيّة - فارسيّة - خمينيّة، في الأساس كانت وطنيّة، شاركت كل أطياف الشعب الإيراني، من فرس وكرد وعرب وأذريين...، وكل تفاصيل المشهد السياسي الإيراني، من شيوعيين وقوميين وليبراليين ومتديّنين، في صنع الحدث الذي أطاح بنظام الشاه.

في العراق أيضاً، عام١٩٩١، كانت الانتفاضة الشعبيّة آنئذ، عربيّة - شيعيّة وكرديّة - سنيّة. مآل الفكرة، أحد أسباب تكلل الحدث التونسي بالنجاح، أن زين العابدين بن عليّ، كان مستبدًّا، إلاّ أنه لم

يكن طاغية. ولو كان بن عليّ طاغيّة، لفعل ما فعله صدّام في حلبجة والانفال.

بالتأكيد سيكون للحدث التونسي ارتداداته في العالم العربي. وبالتأكيد أيضاً، أن هذا الحدث أنعش الآمال لدى الشعوب العربيّة في العديد من البلدان الشرق أوسطيّة التي تنعم في كنف الفساد والاستبداد منذ عقود. لكن، ما هو مفروغ منه، إن نخب السلطة في هذه البلدان، ستسعى لتشويه الحدث، والترويج لأن هذا البلد العربي، ليس بتونس، ونظامه «الوطني العادل والآمن» ليس بنظام زين العابدين بن عليّ... وهكذا دواليك. وستتصدّر عبارات ممجوجة، من قماشة «الصراع ضدّ إسرائيل وأميركا والمخططات الإمبرياليّة، خير من المطالبة بالديموقراطيّة والحريّة...» ستتصدّر واجهة الإعلام في تلك البلدان، بغية حرف انظار الشعوب عن التطوّرات، وإعادتها إلى جادّة السُّبات والتنويم المغناطيسي، وإلى حالة استمراء الظلم والجور اللاحق بها باطناً، والعودة إلى حالة اليأس السلبي الذي يعطي دفعاً للاستبداد والفساد نحو المزيد من الديمومة والاستمرار والانتعاش. وفي الوقت عينه، سيدفع هذا الحدث بالنظم الاستبداديّة في العالم العربي، إمّا نحو إجراء بعض الإصلاحات الطفيفة، الإسعافيّة، وربما التضليليّة، بغية تفريغ كمون شحنة النقمة والمقت من حالها المزرية المتدهورة وتأثّرها بالحدث التونسي، أو أن هذا الحدث، سيدفع تلك النظم التوتاليتاليّة إلى المزيد من التشدد والترعيب والترهيب، لإفهام شعوبها بأنها أمام خيارين، لا ثالث لهما؛ إمّا النظام الحاكم أو الجحيم. وإرسال رسالة مفادها، لا أحد يمكنه أن يمنّي النفس باستيراد نسخة من الحدث التونسي الى أيّ بلد عربي آخر.

وإذا تكررت حادثة الشاب التونسي الذي أضرم الناس بجسده احتجاجاً على الأوضاع المعيشيّة السيّئة في بلد عربي آخر، لن تدّخر وسائل إعلام هذا البلد وسعاً في تشويه الحدث، وتلفيق التهم

بهذا الشاب، على أنه مختلّ عقليًّا، أو مجرم هارب من العدالة...، كل ذلك، بداعي إفراغ الحدث من رمزيّته وعمقه وطاقة تحريضه على التمرّد.

لقد حاول الشعب التونسي، ترجمة قصيدة شاعرهم الكبير أبو قاسم الشابّي، ومنها البيت المعروف؛ «إذا الشعب يوماً أراد الحياة/ فلا بدّ أن يستجيب القدر». والسؤال هنا: كم من الجهد ستبذله النظم الاستبداديّة وحواشيها الثقافيّة بغية عرقلة استجابة القدر لرغبة الشعوب العربيّة، وفي مقدّمها الشعب التونسي!؟.

ملاحظة: كل ما تم التكهّن به في المقال، اقترفه النظام السوري...الكاتب

تركيا تدير حوارات الآخرين وتدير ظهرها لشعوبها!

الإثنين: ١٠ يناير ٢٠١١

«تركيا تعد لطاولة حوار أفغانية تنفيذاً لاقتراح مقربين من طالبان». هكذا عنونت «الحياة» خبرها، يوم ٢٠١٠/١٢/٢٦. ومما جاء فيه: «أبلغت مصادر ديبلوماسية تركية مطلعة «الحياة» أن أنقرة ستعمل قريباً على جمع كل الفصائل وممثلي القوميات الافغانية في اسطنبول من أجل بدء مفاوضات سلام بينها تمهد لانسحاب هادئ لقوات التحالف من أفغانستان. وذكّرت المصادر ذاتها بنجاح دور تركيا سابقاً في مسعى مشابه في العراق عبر اقناعها العرب السنّة بالمشاركة في العملية السياسية والانتخابات، معلنة وجود أمل كبير بتكرار الأمر ذاته مع «طالبان» أو المقربين منها».

ماذا لو طالعت صحف «راديكال» أو «حرييت» أو «طرف» قرّاءها، صبيحة هذا اليوم، بخبر مفاده: «عرضت دولة عربيّة مهمة مبادرة إطلاق طاولة حوار تجمع الحكومة التركيّة بممثلين عن الكرد والأرمن والسريان والعرب...، بغية إيجاد حلّ عادل ومنصف لكافة المشاكل والقضايا القوميّة والعرقيّة العالقة في تركيا، بما ينسجم وروح الدين الإسلامي الحنيف ومبادئ الديموقراطيّة. حلّ يكفل لهذه الشعوب نيل كافة حقوقها، تحت سقف دولة وطنيّة، مدنيّة، عصريّة، لا فرق فيها بين تركي وكردي وعربي وأرمني، إلاّ بمدى احترامه للقانون والتزامه بالواجبات والحقوق الوطنيّة. وأن تكون تركيا لكل شعوبها، وليس للأتراك وحسب». فماذا سيكون ردّ فعل الحكومة التركيّة؟. الرفض طبعاً. وإذا جاءت المبادرة نفسها من دولة أجنبيّة، سيكون رفض الحكومة التركيّة، مقروناً باتهامات، من قبيل: ثمّة مؤامرة صليبيّة على وحدة الأراضي التركيّة!

افتراض الرفض التركي، للمبادرة الافتراضيّة تلك، يتأتّى من المعاندة التي تبديها أنقرة حيال عدم الاعتراف بمذابح الأرمن، والمخاتلة التي تزاولها حيال التعاطي مع القضيّة الكرديّة. إذ من جهة، تحاول فتح قنوات حوار مع أوجلان والعمال الكردستاني، ومن جهة أخرى، تحاول استجرار كل الدول الأقليميّة والأوروبيّة وأميركا واسرائيل إلى محاصرة ومحاربة الكردستاني، على كافة الصعد!. ما يعطي انطباعاً بأن الحكومة التركيّة غير جادّة، وغير صميميّة في نيّتها طيّ الملفّ الكردي سلميًّا. زد على ذلك، الدور التركي في عدم حلحلة القضيّة القبرصيّة، وطيّ هذا الملفّ نهائيًّا، وانسحاب الجيش التركي من الجزيرة.

قضايا الأقليّات القوميّة في تركيا، بخاصّة منها الكرديّة والأرمنيّة، كانت وما زالت تستنزف تركيا ماديًّا ومعنويًّا، سياسيًّا وعسكريًّا، حضاريًّا وأخلاقيًّا. وما زالت هذه القضايا تحرج تركيا أمام المجتمع الدولي والأوروبي. وربما من الغريب ألاّ تبادر أي من الدول الإسلاميّة، وبخاصّة العربيّة، إلى حضّ تركيا على حلّ القضيّة الكرديّة بالطرق السلميّة، منذ ٢٧ سنة على بدء الكفاح المسلّح الكردي ضدّ الدولة، على اعتبار أن الضحايا من الاتراك والأكراد مسلمون؟!

الرفض التركي لأيّة مبادرة افتراضيّة لحلّ القضيّة الكرديّة والقضايا القوميّة الأخرى، تكون آتية من العالم العربي أو الإسلامي، أو حتّى من الغرب، هذا الرفض، ليس منشأه أن تركيا تريد حلّ مشاكلها بنفسها، وترفض أيّ تدخّل خارجي فيها، بل لأن المضمون القوميّ التركيّ، ما زال حاضراً، وبقوّة، في الجسم السياسي التركي الحاكم. وما زالت النزعة الاستعلائيّة، تستبطن الخطاب السياسي الداخلي للحكومة التركيّة. وما زالت الأخيرة، مصرّة على فرض «دولتها الخفيّة» الإسلاميّة، محلّ «الدولة الخفيّة» العلمانيّة التي تحكم تركيا، منذ ولادة الجمهوريّة، على يد مصطفى

كمال أتاتورك. ولعلّ من أبرز الخصال التي تمتاز بها الحكومة التركيّة، الإسلاميّة، بزعامة أردوغان، أنها تجيد نصب طاولات الحوار العراقيّة - العراقيّة، والفلسطينيّة - الفلسطينيّة، والسوريّة - الإسرائيليّة، وقريباً، الأفغانيّة - الأفغانيّة، على أراضيها، وفي الوقت عينه، تجيد إرسال الطائرات الحربيّة لقصف معاقل المقاتلين الأكراد، وتجيد زجّ السياسيين الكرد المنتخبين في سجونها، وتمنعهم من حقّ الدفاع عن أنفسهم، أمام محاكمها، بلغتهم الأمّ! ثم يأتيك قائل يقول: تركيا، تغيّرت. والفضل لأردوغان!

حاصل القول إنّ تركيا، بحكومتها الإسلاميّة ورئيس حكومتها أردوغان، تطرح نفسها كسيارة إطفاء وإسعاف دوليّة، قادرة على إخماد كل النيران، وحلّ كل مشاكل الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، بينما هي تطفو على بحار من العقد والمشاكل والقضايا القوميّة والدينيّة والسياسيّة العالقة. تركيا، بهذا القدر من الازدواجيّة، وإيًّا كان منسوب «الهوبرة» و «الزيطة والزمبليطة» الذي تحظى به، عربيًّا وشرق أوسطيًّا، ما زال من المبكّر، والمبكّر جدًّا، الإقرار بنجاعة ورجاحة أنموذجها.

الكردستاني ومراكز القوى التركية

السبت: ٣٠ أكتوبر ٢٠١٠

في الصراع بين مراكز القوى التركية، تظهر القضيّة الكرديّة كورقة للمساومة والضغط. إذ يكاد لا يمرّ يوم إلّا وتمرر مراكز خفيّة مقرّبة من الحكومة موجودة في هيئة الأركان، معلومات ووثائق وتصريحات عمّا فعلته الدولة الخفيّة الأتاتوركيّة بحق الأكراد، من جرائم خطف وقتل تحت التعذيب واغتيال لساسة وإعلاميين ومثقفين ورجال اعمال اكراد، بحجّة مكافحة الارهاب (حزب العمال الكردستاني)، وهي سجّلت كلّها ضدّ "فاعل مجهول!». ووفق إحصائيات المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان، هناك نحو ١٧ الف جريمة قتل، سجّلت ضدّ فاعل مجهول، من ١٩٩١ لغاية ٢٠٠١ فقط، إلى جانب آلاف المفقودين الأكراد، الذين لا يعرف عنهم أهاليهم شيئاً منذ منتصف التسعينات!. وآخر بشاعات الدولة الخفيّة، وما سرّب للإعلام التركي، طاول بعض فضائح عمل شبكة استخبارات الجندرمة التي تعرف اختصاراً بـ JITEMK مما تحدث عن اعمال تهريب في توابيت الجنود الأتراك القتلى في الاشتباكات المسلّحة مع مقاتلي الكردستاني! ولعل أبرز ما اقترفته الدولة الخفيّة، ونشره الإعلام التركي، ما يتعلّق بـ «الموت» المفاجئ للرئيس التركي السابق، تورغوت أوزال عام ١٩٩٣، وما قيل وقتئذ عن أنه كان نتيجة أزمة قلبيّة! ووفق تصريحات زوجة اوزال، سمرا أوزال، فإن زوجها قتل مسموماً. وجاءت تصريحات مدير المكتب الخاص لأوزال، البرلماني السابق فيزي باشاران، حول الأمر، لا لتؤكد مقتله وحسب، بل لتؤكّد تصفية كل المقرّبين منه، كقائد قوات الجندرمة السابق، الفريق أوّل أشرف بتليس

(كردي الأصل)، في حادث تحطّم طائرة. وأكّد باشاران أن خلفيّة مقتل أوزال وأشرف بتليس، ترتبط بنيتهما حلّ القضيّة الكرديّة. ومعلوم أنه في آذار (مارس) ١٩٩٣، كان زعيم حزب العمال الكردستاني، عبدالله أوجالان، قد أعلن وقف اطلاق نار، من جانب واحد، تلبية لطلب تورغوت اوزال، عبر الوسيط الكردي العراقي، الرئيس الحالي، جلال طالباني. هذا وكشف أوجالان، في تصريحه الأخير، عبر محاميه، انه في يوم موت أوزال في ١٩٩٣/٤/١٧، كان الأخير ينوي الاتصال به هاتفيًّا، بغية النقاش حول ترتيبات حلّ القضيّة الكرديّة، وتحضير خريطة طريق مشتركة! وبالتالي، منذ تأسيس الجمهوريّة التركيّة ولغاية نهاية التسعينات، صُفّي كل الذين حاولوا الاقتراب من حلّ القضيّة الكرديّة، من الساسة الاترك، إمّا جسديًّا أو سياسيًّا! لذا، فكل المراوغات والمناورات التي يبديها رئيس الحكومة التركي، حيال القضيّة الكرديّة، غير مطمئنة، وباعثة على الشكوك بأن ثمّة صفقة بين «الدولتين» التركيتين الخفيتين، تقضي بتبادل الأدوار، شريطة أن تبقى القضيّة الكرديّة عالقة. هكذا يبدو أن الكماليين، من العسكر، أذعنوا لدولة فتح الله غولان الخفيّة، شريطة أن يكون الثمن تصفية العمال الكردستاني. إذ من غير المفهوم أن يسعى أردوغان للتفاوض السرّي مع أوجالان من معتقله، وللتفاوض العلني مع حزب السلام والديموقراطيّة، ويشيع في إعلامه أن امرأة من عناصر الكردستاني تريد اغتياله، عبر عملية انتحاريّة! وهذا فيما كان الكردستاني يمدد الهدنة التي كان قد اعلنها من جانب واحد، دعماً منه للمفاوضات الجارية مع اوجالان في سجنه، ومع حزب السلام والديموقراطيّة. ولعل أوجالان، في تصريحه الأخير، عبر محاميه، كان واضحاً في تهديده بأنّه «سينسحب من المشهد السياسي، ويترك الحبل على غاربه، إذا ما كانت هنالك نوايا تصفية، لدى الحكومة التركيّة».

والسؤال المطروح هنا: ما هذا الحزب الكردي، الذي لم

تنجح تركيا في تصفيته، وهي ثاني أكبر جيش في حلف الاطلسي، وخامس جيش في العالم، فيما هي مدعومة من الاطلسي واميركا واسرائيل وسورية وايران وبعض الجماعات الكرديّة؟ بعد مضي ٣٠ سنة على الحرب والصراع الدموي؟ ما هذا الحزب، الذي أجبر تركيا على ان تستجدي العالم كله، طالبة المساعدة لتصفيته؟!

أنقرة تفاوض أوجلان والعبرة في النتائج

الجمعة: ٠٥ نوفمبر ٢٠١٠

ثمّة مؤشّرات مهمّة تشي بانفراج محتمل للقضيّة الكرديّة في تركيا. فبخلاف ما كان متوقّعا، مدد حزب العمال الكردستاني الهدنة التي أعلنها من جانب واحد يوم ٢٠١٠/٨/١٣ الى ما بعد الانتخابات البرلمانيّة التركيّة صيف ٢٠١١. وهذه الهدنة، هي السابعة من نوعها، منذ عام ١٩٩٣، والثالثة، في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية الإسلاميّة التي يرأسها رجب طيب أردوغان منذ ٢٠٠٢، أعلنها الجانب الكردي، في شكل انفرادي، بغية السعي لطيّ الملفّ الكردي، في شكل ديموقراطي سلمي، لا عبر خطوات أمنية تصعيدية.

وفي المبادرة الأخيرة للكردستاني، وإعلانه الهدنة في شهر رمضان المبارك، من ١٣ آب إلى ٢٠ أيلول، ثم تمديد الهدنة لأسبوع، فلِشهر، لغاية ٣١ تشرين الأوّل، الا ان الحكومة والجيش التركيين استمرّا في تعاطيهما العسكري التقليدي مع القضيّة الكرديّة، عبر استمرار حملات التمشيط العسكريّة والسياسيّة، ما أدّى إلى مقتل نحو ٢٩ مقاتلاً كردياً، واعتقال المئات من النشطاء السياسيين والحقوقيين الأكراد ومحاكمتهم، ما يشير إلى أن الدولة تضع الكردستاني أمام خيارين لا ثالث لهما، إمّا الاستسلام من دون قيد أو شرط، أو معاودة النشاط. وكانت الأنظار متّجهة إلى إعلان الكردستاني تبنّي الخيار الثاني، لكن أتى تمديده هدنته الى ما بعد الانتخابات الاشتراعيّة صيف ٢٠١١ كمفاجأة، تؤكّد أن هناك ثمّة ما يدور خلف الكواليس.

وبالفعل، جاء تصريح آيسال توغلوك، (البرلمانيّة الكرديّة

السابقة، ومحاميّة الزعيم الكردي عبدالله أوجـلان)، بعد لقائها بموكّلها يوم ٢٠١٠/١١/١، ليلقي بعض الضوء على ما يجرى في سجن جزيرة إمرالي الذي يُسجن فيه أوجلان منذ ١٩٩٩/٢/١٥. فبحسب توغلوك إن اللقاءات التي تجريها الدولة التركيّة مع أوجلان في سجنه «وصلت لمرحلة المفاوضات». وهي تجاوزت مرحلة المشاورات والاستماع لوجهات النظر، ووصلت الى التفاوض حول قضايا مهمّة وحسّاسة وجدّيّة للغاية. ونقلت توغلوك عن موكّلها، تنديده بالهجوم الانتحاري الذي شهدته ساحة تاكسيم في اسطنبول يوم ٣١ من الشهر الماضي، ومطالبته بتشكيل «لجنة تحقيق وتقصّي حقائق بخصوص هذه الجريمة الى جانب جريمة قرية بيانيس، التابعة لمحافظة شرناخ، بتفجير لغم، ومقتل ١٠ مدنيين أكراد.

على صعيد تمديد الكردستاني لهدنته، أكّدت توغلوك بأنّها وأوجلان، كانا على علم بأن الكردستاني سيعلن هذه الخطوة. ما يعني أن أوجـلان، مطلّع على ما يجرى خارج السجن. الجدير بالذكر أن حزب العمال، قد أرفق تمديده هدنته بمطالب عدّة معتدلة ومعقولة، ولا تخرج من سقف مطالب الاتحاد الأوروبي من تركيا، ويمكن تلخيصها بالآتي:

١. وقف حملات التمشيط العسكريّة بحق المقاتلين الأكراد. ووقف الحملات السياسيّة بحق حزب السلام والديمقراطيّة (له ٢٠ عضواً في البرلمان التركي) والنشطاء السياسيين والحقوقيين الكرد، وإطـلاق سراح السجناء السياسيين وسجناء الرأي والضمير كافّة.

٢. سنّ دستور مدني جديد، يعترف بالموازييك القومي والديني والمذهبي في تركيا، ويضمن حقّ التعلّم باللغة الأمّ في مناهج التربيّة والتعليم في تركيا.

٣. تحسين أوضاع الزعيم الكردي أوجلان، كي يساهم بشكل فعّال في مساعي الحلّ السلمي للقضيّة الكرديّة.

كما أشار العمال الكردستاني إلى أن لا علاقة له بأيّ شكل من الأشكال بالهجوم الذي استهدف ساحة تاكسيم باسطنبول. وندد بالهجوم، موضحاً أن استهداف المدنيين، «ليس من أخلاقه». وانتقد بشدّة بعض الجهات الإعلاميّة التركيّة التي سعت إلى لصق التهمة به، فور حدوث الانفجار.

هذا وتلقّفت وسائل إعلام تركيّة وعالميّة قرار الكردستاني تمديد هدنته، باهتمام شديد.

ومن بين تلك الصحف والوكالات التي تناقلت النبأ، «رويترز»، و «اسوشييتد بريس»، و «بي بي سي»، و «لوموند»، و «لوفيغارو»... وتوافقت صياغة نقل هذه المؤسسات للخبر على الشكل الآتي: «المتمرّدون الأكراد، ينفون أيّة علاقة لهم بالهجوم الانتحاري في ميدان تاكسيم، ويمددون هدنتهم الى ما بعد الانتخابات البرلمانيّة صيف ٢٠١١».

ومن الملاحظ أن العمال الكردستاني، قد خفّض كثيراً من سقف مطالبه، من الدولة القوميّة للكرد إلى الحقوق الوطنيّة الديموقراطيّة لكل مواطني تركيا، على اختلاف أعراقهم وقوميّاتهم وأديانهم ومذاهبهم، ومن ضمنهم الكرد. حتّى إن الكردستاني لم يعد يثير مسألة الإفراج عن زعيمه أوجلان، مراعاة للحساسيّات التركيّة، أقلّه في هذه الفترة.

وبحسب ما نقلت توغلوك عن أوجلان، فإن الأخير طالب النخب السياسيّة والثقافيّة، وكل الإعلاميين التوّاقين للسلام، داخل وخارج تركيا، من الأتراك والأكراد والعرب وغيرهم، بـ «تكثيف الجهود، والاشتراك في مساعي

الحلّ السلمي للقضيّة الكرديّة في تركيا». ذاكراً أن هذا الحلّ «يخدم تركيا وأمنها واسقرارها، وأمن واستقرار الشرق الأوسط».

وبحسبٍ الكثير من المراقبين، فإن إعلان الكردستاني تمديده الهدنة، عطفاً على ما نقلته محاميّة أوجلان، آيسال توغلوك، عمّا يجرى في سجن جزيرة إيمرالي من مفاوضات، يشي باقتراب حلّ للقضيّة الكرديّة في تركيا، طالما أن الدولة، بدأت بالعنوان الصحيح عبر الدخول في مفاوضات مباشرة مع أوجلان، وغير مباشرة مع العمال الكردستاني. ولأن العبرة في النتائج، فإن الأهمّ من دخول أنقرة في مفاوضات مباشرة مع أكرادها وزعيمهم أوجلان، هو النتائج الناجمة عنها، والتي ستكون في مصلحة تركيا وشعوبها، بل سينعكس ذلك إيجاباً على مجمل تفاصيل الجوار التركي. ومن الأهميّة بمكان الإشارة إلى أن هذه ليست المرّة الأولى التي تدخل أنقرة في مفاوضات مباشرة مع أوجلان. فقد سبق أن دخل الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال، وعبر الوسيط الكردي - العراقي، الرئيس جلال طالباني، في مفاوضات غير مباشرة، كادت تصل للمفاوضات المباشرة، بل تتكلل بالنجاح، إلّا أنها فشلت، بعد اغتيال أوزال. والمرّة الثانيّة لدخول أنقرة في مفاوضات غير مباشرة مع أوجلان، كانت في زمن حكومة نجم الدين أربكان، عام ١٩٩٧، عبر الحركة الإسلاميّة. وباءت بالفشل، بعد الانقلاب الأبيض على حكومة أربكان والإطاحة به وبحزبه، حزب الرفاه الإسلامي، عبر المحكمة الدستوريّة. وحاولت حكومة أردوغان الاقتراب من الملفّ الكردي، عبر بعض الخطوات الطفيفة والمرتبكة، وبالقفز من على دور أوجلان وحزبه الكردستاني، إلاّ أن مساعي العدالة والتنمية باءت هي أيضاً بالفشل. والسؤال: هل سيتّخذ أردوغان وأوجلان قرارات حاسمة ومؤلمة وجريئة، لإنقاذ تركيا من دوامة العنف والدم، وانتهاج لغة منتصف الطريق، لحلّ القضيّة الكرديّة، وتقديم تركيا جديدة للعالم معافاة للفضائين الأوروبي والشرق الأوسطي؟

وحشيّة إسرائيل... واستثمار تركيا

السبت: ١٢ يونيو ٢٠١٠

الكيان العبري، لم يكن بحاجة الى المزيد من المذابح حتّى يستحصل على وصف: الدولة القاتلة والدمويّة والوحشيّة! ولعلّ الأكثر غرابة أن كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، وفي حديث مع قناة «الجزيرة» القطريّة، تعليقاً على المجزرة التي اقترفتها اسرائيل، قال «إنّه لم يكن يتوقّع ان تتعاطى اسرائيل مع هذه السفن التي تحمل معونات إنسانيّة، بهذه الوحشيّة»! لكأنّ تركيا، للتوّ تكتشف دمويّة إرهاب وفظاعة الدولة العبريّة، التي لم يمضِ عام على تأسيسها عام ١٩٤٨، حتّى اعترفت أنقرة بها كأوّل دولةَ إسلاميّة!

منذ أشهر، والتحضيرات جارية لـ «أسطول الحريّة». والجهة الرئيسة التي ترعى هذه الحملة مجموعة من المنظمات والجمعيات الخيريّة الإسلاميّة، التي تعرف اختصاراً بـ «إيهاها»، والتابعة لجماعة فتح الله غولان الإسلاميّة، الداعم الرئيس لحزب العدالة والتنمية! ولعلّ هذا السلوك في تقديم المعونة الإنسانيّة لغزّة المنكوبة بالحصار، والتي تدار بمنطق الإمارة الإسلاميّة أيضاً، يتنافى والشرع الإسلامي الحنيف، عملاً بمبدأ: «إذا أراد أحدكم تقديم الإحسان لمحتاج، يجب ألاّ تدري اليد اليمنى باليد اليسرى»! ولم يتوخّ حزب العدالة والتنمية هذا المبدأ الإسلامي النبيل والسامي، وسعى طيلة فترة التحضير للحملة، الى التحشيد الإعلامي والتطبيل والتزمير لها، تركيًّا وعربيًّا. وقطف أردوغان وفريقه غلالاً جمّة، أيضاً تركيًّا وعربيًّا وإسلاميًّا، من هذه الحملة. وحتّى بعد اقتراف اسرائيل لتلك المذبحة الرهيبة، استثمر حزب العدالة والتنمية التركي النهاية الفظيعة للأسطول، لجهة التسويق لتركيا وحكومتها.

وبالتالي، فإن إسرائيل، بتلك الجريمة المروّعة، عززت مكانة وموقع حزب العدالة والتنمية وتركيا في الجسد العربي والإسلامي.

ولئن كانت العنجهيّة والغطرسة والغباء الدموي، من شيم إسرائيل، تبقى تلك المجزرة مثار شبهة والتباس، لجهة الدفع أيضاً وأيضاً، بتركيا، نحو الإمساك بخناق العالم العربي، اقتصاديًّا وسياسيًّا وإعلاميًّا، وخلق حالة من المنافسة الشديدة مع النفوذ الإيراني، وخلق انطباع عارم لدى الشارع العربي، مؤدّاه: إذا كان محور خامنئي - نجاد، يهـدد إسرائيل بالأقوال، فإنّ اردوغان يهددها، مقرناً تهديداته بالأفعال!. وتشديداً على ذلك، كان غياب إيران، خلال الأيّام الماضية عن التداول الإعلامي العربي، وتصدّر تركيا هذا التداول، مدحاً وتنميقاً وتزويقاً واحتفاءً وتهليلاً. لكنْ لم يُطرح في الساحة السياسيّة والإعلاميّة العربيّة، مجردّ تساؤل: لماذا تضحّي تركيا بحليف استراتيجي عتيد وعريق، قرباناً على مذبح القضايا والمصالح العربيّة؟! ثم لئن كانت ذهنيّة المؤامرة معروفة في المشهد العربي، فلماذا تعطّلت هذه الذهنيّة لدى التعاطي مع الدور التركي وتهافته على «دعم» القضايا العربيّة؟

وثمّة أسئلة كثيرة، على هذه الشاكلة، لم يعد الإعلام العربي، يستسيغها، وهو يحجم عن نشرها، لعدم إحراج تركيا، أو كنوع من ردّ الجميل لها.

كان متوقَّعاً، من تركيا، وبعد كل هذا التضخيم الإعلامي والسياسي العربي، لدورها في نصرة القضايا العربيّة، «حتّى على حساب مصالحها»، وفق التعليل والتفسير العربي، أن تطرد السفير الإسرائيلي فوراً، وتلغي الكثير من الاتفاقات والتفاهمات الاستراتيجيّة، الأمنيّة والعسكريّة، والكثير من صفقات شراء الأسلحة من اسرائيل. هذا إذا لم تكن تركيا تجرؤ على قطع العلاقات الديبلوماسيّة. وإذا وضعنا ذهنيّة المؤامرة جانباً، فإن اسرائيل،

وبجريمتها تلك، لم تستهدف غزّة، بل أنقرة، وفي الصميم، وقد قتلت مواطنين اتراكاً في عرض البحر، وفي المياه الدولية. والسؤال: هل الموقف التركي، او ردّ فعل أنقرة حيال إسرائيل، كانت ترقى الى مستوى بشاعة ودناءة ما اقترفته تل أبيب بحقّ الاسطول، ومن عليه؟ ولو كانت اليونان او بلغاريا أو أرمينيا أو قبرص...، من ارتكب تلك المذبحة، هل كان ردّ الفعل التركي، ليكون بهذا الهزال؟ أم أن الحرب كانت ما يُتوقّع حصوله في حال كهذه؟.

تركيا بعد ١١ سنة على أسر أوجلان

الخميس: ٢٥ فبراير ٢٠١٠

«الخائن» الذي قضى من عقوبة السجن المؤبَّد بحقِّه، ١١ سنة، دخلت حادثة اختطافه من العاصمة الكينيَّة نيروبي، من قبل الموساد الإسرائيلي، وتسليمه إلى تركيا، عامها الثاني عشر.

هذا الرجل، خان طقوس الدولة التركيَّة، وإرثها الدموي الثقيل في سحق الشعوب والدول، ابتداء من سحق الصفويين، وحُكم العرب أربعمئة سنة، وسحق تمردات شعوب البلقان، والوصول لحدود فيينّا، وإبادة الأرمن، وسحق الثورات والتمردَّات الكرديَّة، الواحدة تلو الأخرى. إذ لم تقف أيَّة دولة أو جهة أو شخص في وجه تركيا، مثلما قارعها أوجلان، على مقاعد الدراسة في جامعة أنقرة في مطلع السبعينات، وبعد هروبه من تركيا في تموز (يوليو) ١٩٧٩، إلى سورية فلبنان، ولغاية يوم اختطافه من نيروبي، وأسره في سجن انفرادي بجزيرة إمرالي في بحر مرمرة، وحتّى هذه الأيّام. هذا الرجل، «خان» طقوس الزعامة التقليديَّة الكرديَّة أيضاً، إذ لم يستند لا على إرث عائلي أو قبلي أو أيّة دوغما دينيَّة ومذهبيَّة، في بناء كاريزماه كزعيم لحزب وثورة وشعب. وبعد دخول حادثة اختطافه عامها الثاني عشر، آن لتركيا أن تجري جردة حساب لنفسها. وآن للعمال الكردستاني أيضاً أن يجري جردة حساب لنفسه.

حتى قبل ١٩٩٩، كانت تركيا لا تزال تنكر وجود الأكراد ووجود قضيّة كرديّة فيها، وتنكر على الاكراد حقوقهم. وترفض التحاور من أيَّة جهة، لها أيَّة علاقة مع حركة أوجلان. وبعد مضي ١١ سنة على مؤامرة اختطاف وأسر أوجلان، تركيا تعترف بوجود الشعب الكردي، حتّى ولو لم يكن ضمن الدستور. وتعترف بوجود

قضيّة كرديّة. وأنّ هذه القضيّة، هي قضيّة الديموقراطيَّة والخلاص والتلاحم الوطني.

كل هذه التراجعات والتنازلات، اجبرت تركيا عليها، واليوم يوجد في البرلمان التركي ٢٠ برلمانياً كردياً، بينهم ٨ نساء. ويرأس الأكراد ١٠٠ بلديَّة جنوب شرقي تركيا، بينهم ١٤ امرأة. ويوجد أكثر من ١٠ آلاف مقاتل كردي، نسبة النساء تزيد على ٣٠ في المئة فيهم.

تركيا، وبعد مرور ١١ سنة على اختطاف وأسر أوجلان، في حاجة الى وقفة حقيقيّة وجادّة وجريئة وتاريخيَّة مع الذات، ومراجعتها ونقدها، وتصويبها وتصحيح وتنقيح أخطائها وخطاياها، وكفاها شرُّ التحايل على الذات، لئلا تغرق في دماء أبنائها، وتصبح ضحيَّة أوهام وخرفات وثن الدولة - الأمَّة.

وبحسب رأي ابراهيم غرايبة «الدول اليوم تتشكل وفق عقد اجتماعي جديد ينظم علاقة الناس بالمكان وبمصالحها ويعيد تنظيم المجتمعات والأفراد وفق هذه القاعدة. أي التشكّل وفق الأمكنة والأعمال والمصالح والمهن، وليس القوميات والعشائر. فتلك مرحلة وتجربة بشرية سابقة يجب تعديها، لأنها ربما كانت تناسب حالة من الإنتاج والإدارة والطبقية كانت سائدة ولم تعد اليوم موجودة.

صحيح أن أوجلان معتقل ولكنه ليس ضعيفاً كما يبدو. ولعله اليوم أقوى من أيام المقاومة والعمل السري. فقد أتاح له السجن تطوير أفكاره ومطالبه وتحدي الجمهورية القومية فعلياً والعلمانية شكلاً، ولعله في حالة تشبه مانديلا في أوائل التسعينات عندما استطاع من سجنه تقويض العنصرية القومية والعرقية وبناء دولة على أسس جديدة».

أكراد تركيا... إلى متى خداع النفس؟

الأحد: ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩

ثمة تجارة رائجة هذه الأيّام في تركيا، هي التعامل والتداول بالكلام الفارغ. والذي يثير العجبِ والغرابة، أن هذا النوع من الكلام، يلقى صدى ومشترين كُثراً!. يتحدثون عن حقائق تاريخيَّة عن الأكراد، وكأنها منَّة وهبة يمنحونها لهم!. في حين يبدو للناظر إلى تركيا من الخارج، أن ساستها ومثقفيها وإعلامييها، قد صاروا حَمَلَة كلام، من العيار الثقيل. بدليل، أنهم يتحدثون جهاراً ونهاراً، قياماً وقعوداً عن «الانفتاح» على الأكراد، من دون أن تجد جثثهم ملقاة على قارعة الطريق، أو في قيعان الآبار، أو تحت الجسور، أو في مقابر جماعية...، وتقيّد القضيَّة ضدّ «فاعل مجهول»، بات معلوماً من هو، وكيف كان يحظى القاتل بحماية الدولة!.

بعض المثقفين الأتراك، تارةً يتهمون أوجلان بالعرقلة، وتارة يتهمون حزب المجتمع الديموقراطي. أمّا فريق أردوغان الإعلامي، فيحترف إثارة الغبار، واتهام كل من ينتقد «انفتاح» أردوغان على الأكراد، ويشير إلى منسوب النفاق في هذا «الانفتاح»، بأنه ضدّ المرحلة، وضدّ الحلّ، ويتخندق مع القومجيين الأتراك، من طينة باختشلي (زعيم حزب الحركة القوميّة المتطرّف) وبايكال (زعيم حزب الشعب الجمهوري، الأتاتوركي). وأيّ انتقاد لأردوغان في هذه الأيّام، يصبّ في طاحونة باختشلي - بايكال.

ولا يجد فريق أردوغان الإعلامي حرجاً او حياءً، أن يشتطّ به خياله السياسي الخصب، ليجمع بين اوجلان وباختشلي وبايكال في سلة واحدة، من دون أن يشيروا الى أن أوجلان ينتقد «الانفتاح» ويطالب بالجرأة والجسارة، والتغيير الجذري، والسير بتركيا نحو

ديمقراطية حقيقية تليق بها، بينما باختشلي وبايكال يرفضـــان أي انفتاح على الاكراد نهائيًّا. نعم، انه الخيال الخصب، لأردوغان وفريقه الإعلامي، الذي يجمع بين الضحية والجاني، في صورة فوتوغرافية واحدة.

عندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تفاوض إسرائيل سرًّا، لم تكن المنظّمة، قد غيّرت ميثاقها المناهض لوجود دولة إسرائيل، وكانت لا تزال تمارس الكفاح المسلح، وترفض إلقاء السلاح. كانت إسرائيل تتفاوض مع ياسر عرفات، ولا تزال إصبع الأخير على زناد مسدسه. لماذا فعلت إسرائيل ذلك؟ لأنها كانت تنظر الى مستقبلها البعيد، ويهمّها صناعة الغد أكثر من اجترار اليوم والأمس.

أمَّا في تركيا، فلا يعتبرون حزب العمال طرفاً في الصراع، بالتالي، ليس مخاطباً، وأن الدولة لن تتفاوض مع «الإرهابيين». ثم يطالبون «الإرهابيين» بإلقاء السلاح والاستسلام. لماذا تفعل تركيا هكذا؟ لأنه يهمّها الماضي وليس المستقبل.

حزب العمال الكردستاني وزعيمه ليسا طرفاً للحلّ، وليسا مخاطبين، ثم يتهمونهما بالعرقلة! انظروا إلى هذه الخرافة التي يتداولها ساسة تركيا وعسكرها ومثقفوها، قبل شربهم فنجان القهوة الصباحي! ومن يشذّ عن هذه الخرافة ـ النكتة، فهو خائن، ومثواه جهنّم! ساسة تركيا ومثقفوها، يتبادلون الأوهام في هذا الصدد، كتبادلهم رسائل الـ «أس أم أس»! يتبادلون الخرافات، كتبادلهم القُبَلَ! أدمنوا هذه الأوهام، ولا يريدون الاستيقاظ منها! أدمنوا رؤية نعوش أولادهم آتية من الجبال! أدمنوا النوم في غرب تركيا، بينما طائراتها ومدافعها تدكّ شرقها!

لا يعتبرون أوجلان مخاطباً، ثم يقولون: إنه «يعرقل الحل».

هذه العبارة لا تُقال، إلاّ حين تكون هناك مفاوضات بين طرفين، ويتهم كلّ طرف الطرف الآخر بالعناد والتزمت والعرقلة. وعلى ضوء ذلك، يعلم ساسة تركيا وعسكرها ومثقفوها، أن أوجلان هو المخاطب الحقيقي، شاؤوا أم أبوا، فلماذا يهدرون كل هذا الوقت؟

لقد جرّبت تركيا التعاطي مع أكرادها بمنطق وذهنية التصفية لـ٨٦ سنة. هل نجحت في مسعاها؟ هل صار الأكراد أتراكا؟ وجرّبت تصفية حزب العمال الكردستاني، بكل الوسائل لـ٢٥ سنة، وكانت تقول إنها منظمة مدعومة من سورية وإيران، ثم تحالفت هاتان الدولتان مع تركيا ضد الحزب الكردستاني. ثم قالت إن الكردستاني مدعوم من أميركا، وهذه كذبة أخرى، حاول الأتراك تعليق فشلهم عليها. ثم قالوا إن بارزاني وطالباني يدعمان العمال الكردستاني، وأنقرة تعلم علم اليقين، أن الزعيمين الكرديين العراقيين، كثيراً ما تحالفا سياسيًّا وعسكريًّا ولوجستيًّا واستخباراتيًّا مع تركيا ضدّ الكردستاني... وهكذا دواليك. فلماذا لا يقتنع الأتراك بأن منطق التصفية وذهنيتها، يرتدّان عكساً على تركيا! فمن يريد المضي لـ٢٥ سنة اخرى من الفشل، فإنه يريد تصفية تركيا.

كما كان متوقعًّا، ردَّت حكومة رجب طيّب أردوغان على الهدنــة التي أعلنها حزب العمال الكردستاني، من طرف واحــد، بأن صوّت البرلمان على تمديد التفويض للجيش بغية القيام بعمليّات خارج الحدود. ومن أصل ٥٥٠ برلمانياً، حضر ٤٧٥ عضواً جلسة التصويت على التمديد. ومن أصل هؤلاء، صوَّت ٤٥٢ بـ «نعم»، و٢٣ بـ«لا»، هم نوّاب كتلة حزب المجتمع الديموقراطي الكردي. وعليه، ما زالت السلطة السياسيّة - المدنيّة في تركيا، رهينة المؤسّسة العسكريّة. وهذه الأخيرة، لم تكن تستشير الحكومة ولا البرلمان في اتخــاذ قرار الحرب على الأكراد وفصيلهم السياسي والمسلّح، حزب العمال الكردستاني. أمّا الآن، ولذرٍّ الرماد في العيــون، والإيحاء بأن العسكر هم أداة بيد الدولة، وتحت إمرةِ

الحكومة والبرلمان، لا العكس، صار قرار الحرب على الأكراد، يمرر عبر البرلمان! إذاً، والحال هذه، لا انفتاح على الاكراد، ولا هم يحزنون، وتركيا إلى المزيد من الحرب، وإلى المزيد من الالتزام بمزاولة الحلول الفاشلة في معالجة القضيّة الكرديَّة.

متى سترفع القبعات لأردوغان وتقرع له الأجراس؟

السبت: ١٥ أغسطس ٢٠٠٩

الأوطـان بشعوبها، والشعوب بثقافاتها، والثقافة بتنوعها وغناها وثرائها. زمن الحديث عن الثقافات الخالصة، النقية، الخالية من إسهامات وبصمات الآخر، والحديث عن الشعوب السيدة، الرئيسة، والشعوب المرؤوسة، صار من مخلفات الماضي العفن، الذي أكل الدهر عليه وشرب. وتالياً، فكلام محنّط من طينة؛ «تركي واحد يساوي العالم»، «سعيدٌ جداً من يقول: أنني تركي»...الخ، ينظر العصر إليه الآن، بعين الازدراء والتأفف، وإلى الذين لا زالوا يرددونه، بعين السأم والشفقة، لكونهم غدوا مومياءات تعيش في الماضي.

خمس وثمانون سنة، والأتراك يرددون: «تركيا للأتراك. تركيا، شعبٌ واحد، لغةٌ واحدة...». وخمس وثمانون سنة، وهذه المقولات، التي لا تعكس الحقيقة التاريخية، القومية والإثنية والثقافية المتنوعة لتركيا، كلفت هذا البلد حروباً ودماء غزيرة. لكن، قوة السلَاح، وثقافة الإنكار والامحاء والصهر والتذويب القومي، لا تحصّن الأوطان، ولا تنصع شعوب متمدِّنة. وكذا كان حال تركيا، منذ أن طوت صفحة دولة الخلافة، ودخلت العهد الجمهوري، سنة ١٩٢٣، وإذ هي ساحة للانتفاضات والثورات الكرديّة على سياسات القمع والصهر. وساحة للانقلابات العسكريّة على دعاة التغيير والديموقراطية. وبعد خمس وعشرين سنة من الكفاح المسلح الكردي في تركيا، بقيادة حزب العمال الكردستاني، وبعد الكثير من مبادرات حسن النيّة، أبداها الكردستاني، دون أن

تكترث بها الحكومات التركيّة المتعاقبة منذ ١٩٨٤/٨/١٥، حتى قبل أيام، إلى أن جاء رئيس الوزراء التركي، وزعيم حزب العدالة والتنمية، رجب طيب أردوغان، ليفجِّر قنبلته السياسيّة في البرلمان التركي، في اجتماع الكتلة النيابيّة لحزبه يوم ٢٠٠٩/٨/١٠. هذه القنبلة، التي كان تأثيرها السياسي والإعلامي والثقافي والنفسي، أكبر من زلزال بقوة ١٠ درجات على مقياس رختر، لا زالت هزاته الارتداديّة، الشغل الشاغل للرأي العام التركي، ومحطّ بحث وتحليل ودراسة وتعليق وردود أفعال سياسيّة وثقافيّة في قنوات التلفزة التركيّة، ومادّة دسمة لكتّاب الأعمدة في الصحافة التركيّة. ليس آخرها، إصدار ١٦٢ مثقفاً وأكاديميًّا وصحافيًّا تركيًّا بياناً، يعلنون فيه مساندتهم لمشروع أردوغان لحلّ القضيّة الكرديّة.

وأخيراً، فعلها أردوغان، وألقى خطاباً بالغ العمق والحساسيّة والجرأة والتأثير، في بلدٍ اعتاد على سماع الكلام والخطابات الخشبيّة، القومجيّة نفسها، لخمسة وثمانين سنة. ألقى أردوغان خطابه، مثيراً المشاعر والأحاسيس، لدرجة، أن أعين الكثير من النواب، اغرورقت بالدمع، على رأسهم نائبه بلند أرينج. في إلى جانب مساعي حكومته لحل القضيّة الكرديّة، وتكليفها وزير الداخليّة بشير آتالالي ليكون المنسّق المباشر للملفّ، أتى خطاب أردوغان، ليكون خضّة قويّة تفتح أعين الرأي العام التركي، على ما كان ممنوعاً ومحظوراً.

هكذا تكلّم أردوغان: «أياً تكن الأكلاف والأثمان، فلن نحيد عن طريق حلّ القضيّة الكرديّة. لو منذ ثلاثين سنة، تمّ حلّ هذه القضيّة، ولم تتضخّم لهذا الحد، ماذا كان حال تركيا الآن؟. لو أن تركيا، أرجأت مكافحتها للعصابات، (قاصداً أرغاناكون)، وحالت دون ارتكاب جرائم الاغتيال التي قيدت ضد فاعل مجهول، ماذا كان حال تركيا الآن؟. ينبغي على الجميع طرح هذه الأسئلة على أنفسهم، وإيجاد إجابات لها. محالٌ أن يستطيع أحد قطع روح الأخوة بين

الأكراد والأتراك. لا فرق لدينا بين آلام وأحزان أم في هكاري وأم في يوزغات (قاصداً أمهات المقاتلين الكرد والجنودً الأتراك). بغيةً إيجاد الحل، سنتحاور مع القوى الشرعية القانونية (قاصداً حزب المجتمع الديموقراطي DTP الذي له في البرلمان ٢١ نائباً). نيّتنا للحل صميميّة، إذ لم نعد نحتمل موت شبابنا، ولم نعد نحتمل آلام قلوب الأمهات. آلام الأمهات لا تعترف بالسياسة والأيديولوجيّات.. أياً كان الثمن، ومع الموجودين هنا، وغير الموجودين، سننتصر. ألم نخض معاً حرب التحرير، وبنينا الجمهورية سوياً، وحافظنا على القيم المشتركة. أيًّا كانت تعقيدات ومحاذير هذه المشكلة، نحن نودّ حلها. أنه مشروع «نهضة تركيا»، مشيداً بملحمة «مم وزين» للشاعر الكردي المتصوف أحمد خاني، ومادحاً أغنية «حلبجه» للفنان الكردي المعروف شيفان باوار، ومنوِّهاً بدور القائد الإسلامي، الكردي الأصل، صلاح الدين الأيوبي في مقارعة الصليبيين، وتحريره للقدس، ومشيراً إلى تحالف الأكراد والأتراك في معركة تشالدران ضد الصفويين سنة ١٥١٤ م. وعليه، ذكر أردوغان بالشراكة الكردية - التركية في صناعة تاريخ وحاضر تركيا.

تلك الحقائق التي أتى أردوغان على ذكرها، في خطابه السالف، لم يستيقظ صباح يومها واكتشفها فجأةً!. كل التيارات السياسيّة والثقافيّة في تركيا، بما فيها أحزاب المعارضة، المناوئة لأردوغان ومساعيه لحل القضيّة الكرديّة، على عِلم ودراية شاملة وعميقة بها. الكلّ يعلم، أن الأتراك أقوياء بالأكراد، وأن الأتراك لم ينجحوا في بناء أمجادهم، لولا وقوف الأكراد إلى جانبهم. لكن، لا أحد يجرؤ على القول: «كفى لمنطق الحرب والإقصاء والإنكار. تركيا لكلِ شعوبها».

تلك الحقائق التي ذكرها أردوغان، منذ عشرة أعوام، والزعيم الكردي عبدالله أوجلان يكررها، قياماً وقعوداً، في رسائله

التي يمررها عبر محاميه، ولم يكن يجد أذناً تركيّة صاغية. أوجلان الذي تعرّض من قِبل بعض أكراده القومجيين، للتقريع والتشنيع والسخرية، وحتّى للتخوين، لإصراره على القيم الوطنيّة، ونبذه للانزلاقات القوميّة، ونقده لذاته ولحركته بشجاعة القادة، ولم يتزحزح عن أفكاره وقناعاته، ينبغي على أردوغان أيضاً، أن يقرن أقواله بالأفعال، وأن يصمد في وجهة حملة التخوين التي تشنها عليه أحزاب المعارضة، وبخاصة حزب الحركة القومية MHP، وزعيمه دولت باختشلي، تماماً، كما صمد أوجلان. فأن تقول الحقيقة متأخِراً، أفضل من أن تبقى ساكتاً عنها أبداً.

وبما أن أردوغان نفسه، يعترف بالخطأ الجسيم الناجم عن تأخير حل القضية الكردية في تركيا، ويشير إلى فداحة كلفة ذلك التأخير على تركيا، فعليه أن يتحلّى بالمزيد من الجسارة، ويمضي لحل عادل وشامل، وغير منقوص أو ملتبس، يضمن الحقوق القوميّة والوطنيّة لأكراد تركيا في الدستور التركي. حينئذ، لن يكون كلامه سحابة صيف عابرة، أنتجتها الضغوط الأميركيّة والأوروبيّة. ولن يقول أحد أيضاً: أن كلام أردوغان، كان نتيجة عجز أمام المقاومة الكرديّة المستمرة لربع قرن.

لا شكّ في أن إخماد نار حرب دامت ربع قرن، أصعب بكثير من المضي في خوضها لربع قرن آخر. تماماً، كما وصفه أردوغان؛ «إنه مشروع نهضة تركيا». ولن يقوم لهذا المشروع قائمة، إذا لم تقم تركيا بمراجعة نقدية شاملة وصريحة وشفافة وجريئة وجادة، ليس في الملف الكردي فحسب، بل في الملفين الأرمني والقبرصي أيضاً. آن لتركيا أن تضمِد جراحها، وتنفتح على ماضيها الحضاري الموزاييكي الثري، كي تكون قادرة على الانفتاح على المستقبل اللائق بها. وإذا نجح أردوغان في هذه المهمّة التاريخيّة، بالأفعال لا الأقوال، حينئذ، ليس الأكراد وحدهم، بل العرب والفرس والترك والأرمن، وكل العالم، سيرفع له القبعات، حانياً له القامات.

الخطبة النجاديّة وعائداتها السياسيّة على إسرائيل!

الإثنين: ٠٤ مايو ٢٠٠٩

مشتبه به، عند البعض، بالتورُّط بعملية اغتيال زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني، الدكتور عبدالرحمن قاسملو في فيينّا سنة ١٩٨٩، وثمة من يقول إنه كان على رأس كتيبة الإعدام التي ارتكبت تلك الجريمة الوحشيّة. ويداه، حسب متهمين آخرين، ملطّختان بدماء عرب الأهواز، والأذريين والأكراد. والمؤكد أن سجونه مكتظّة بمناضلي القوميّات السالفة الذكر، وأعواد مشانقه كانت ولا زالت أرجوحة النشطاء السياسيين والإعلاميين ودعاة حقوق الإنسان، وحصدت أرواح أكثر من ٣٠٠ شخص، خلال العام الفائت وحده، من بينهم أطفال. سجلّ بلاده في ميدان الحرّيَّات العامّة وحقوق الإنسان، وحريّة التعبير، قاتم للغاية (قضيّة الصحافيّة روكسان صابري، ليس آخرها)، واسم بلاده، يعتلي لوائح الدول الاستبداديّة، القامعة لشعوبها. تحوم حول نظامه الشُبهات، وتنهال عليه الانتقادات، على خلفيّة نواياه التوسعيّة، وتدخُّله في شؤون العراقٍ ولبنان وفلسطين والخليج العربي واليمن، والمغرب، وأخيراً، مصر. ولا زالت بلاده تحتل الجُزر الإماراتيّة الثلاث. كلّ ذاك، وأحمدي نجاد، الرئيس الإيراني، يقف في مؤتمر مناهضة العنصريّة، الذي نظّمته الأمم المتّحدة، ويلقي دروسه ومواعظه في الحوار والحريّة والسلام، ومناهضته العنصريّة، وانتقاده لوحشيّة وعنصريّة إسرائيل تجاه الفلسطينيين، وكأن العالم العربي والإسلامي، بحاجة لكلامه، حتّى تنقشع الغمامة عن عينه، ويتعرّف على حقيقة وماهيّة الكيان العبري، من فم أحمدي نجاد!.

العرب والمسلمون، والفلسطينيون على وجه التحديد، ليسوا بحاجة، لاكتشافات احمدي نجاد هذه، للتعرُّف على قباحات وفظائع وعدوانيَّة الكيان الصهيوني، وتاريخ تشكُّله، وخلفيَّاته، وعلى التحيّز الأميركي - الأوروبي له. الفلسطينيون والعرب، بحاجة لأن تكفّ إيران عن استثمار القضايا والمشاكل والأزمات العربيّة، للتدخُّل في شؤونهم، وتقديم الطراز الأيديولوجي والسياسي الإيراني كبديل عن النظام العربي الرسمي. فالعرب قادرون على بلورة خيارهم الوطني المستقلّ، إنْ همُ أرادوا. وليسوا أمام تفاضل حتمي، لا مناص منه، من قبيل: إمّا طهران أو أنقرة!، أو إمّا طهران أو تل أبيب!، أو إمّا طهران أو واشنطن!؟.

الحقُّ أن المنصت لأسلوب أحمدي نجاد في خُطبته، يخطر في باله فوراً المثل الأوروبي القائل: "إنْ بدأ الثعلب بالوعظ، ما عليك إلاّ أن تخشى على دجاجاتك». المنصتُ لـ «عِظة» نجاد، يحقُّ له التساؤل: لماذا يستميت هذا الرجل، وبضراوة، في تشويه صورة بلاده، وتأليب العالم عليها؟!. وإذا كان نجاد يريد لإيران أن «تشارك في إدارة أزمات العالم»، كما قالها في خُطبة عيد الجيش الإيراني، فليس بالأسلوب هذا تبوّأ المكانة التي تليق بها وبحضارتها العريقة. وربما أن المُشكِلة ليست في أحمدي نجاد، بل في أن الثورة الخمينيّة، بلغت من التخمة والغطرسة، أنّها بدأت تسيء إلى نفسها وإلى جِوارها، وتدفع بمكتسباتها وبإيران، نحو التهلكة.

لَكم كان مجدياً، لو أن قياديي عرب الأهواز، والأكراد والأذريين، وحركة «مجاهدي خلق»، كانوا حاضرين في هذا المؤتمر، وسبقوا نجاد في إلقاء الكلمات، ماذا كان الرئيس الإيراني فاعلاً بنفسه وبهم وبالمؤتمر!!؟.

صحيح أن إسرائيل كيان عنصري، عصبوي، يمارس جرائم حرب، وإرهاب دولة على الفلسطينيين، وهذا محلّ شجب وإدانة.

لكن، ماذا عمَّا مارسه النظام الإيراني، الشاهنشاهي سابقاً، ويمارسه النظام الخميني حاليًّا، بحقّ العرب والأكراد والأذريين، وبخاصّة، السُّنّة منهم!؟ طهران الخمينيّة، الداعية للحوار، والداعمة للقضايا العربيّة، فيها نصب لـ «أبي لؤلؤة»، قاتل الخليفة الراشدي الثاني، عمر بن الخطّاب (يؤمُّه الإيرانيون كمزار، تحت انظار الحكومة)!، وفيها شارع، باسم قاتل الرئيس المصري أنور السادات!؟. ولأن الشعوب العربيّة، ترعرعت، خلال الأربع أو الخمس عقود الأخيرة، في كنف فوضى الخطابات - العنتريات، والشعارات التحريريّة والنهضويّة والتعبويّة والدعويّة والرعويّة...، نجد هذه الشعوب سرعان ما تنطلي عليها خزعبلات نجاد أو أردوغان أو شافير، ومن لفَّ لفهم!. والأكثر فجاجة وقباحة، أنّ ثمَّة أنظمة عربيّة، منخرطة، من ساسها لرأسها، في عملية استيراد الأنموذج الإيراني تارةً، والأنموذج التركي طوراً، لتلهية الشعوب العربيّة في الحديث عن محاسن ومناقب هذين الأنموذجين، للتعمية والتغطية على فشلها!. وهذا ما يزيد من شحنة الانبهار العربي بهذين النموذجين، ويشلّ قدرة العرب على النهوض من هذه الكبوة التاريخيّة التي يعيشونها منذ ١٩٤٨ وللآن.

وحاصل القول، وبخلاف ما يظنُّه البعض، فإنّ الخطبة النجاديّة أساءت الى لقضيّة الفلسطينيّة، بأن زادت حملة التضامن والالتفاف حول إسرائيل، بعد حملات التعرية التي لحقت بها، عقب حربها الوحشيّة على غزّة!. إن حجم الفوائد والعوائد السياسيّة التي حصلت عليها إسرائيل من الخطبة، ومن سياسات أحمدي نجاد، والنظام الخميني وحلفائه - أدواته، سابقاً وحاليًّا ولاحقاً، لا تُقدّر بثمن.

زيـارة أوبـامـا والمعاني المتفاوتة الـوضـوح... هل ستفهم تركيا الدروس التي تلقّتها؟

١٧-٠٤-٢٠٠٩

ظنَّ المراقبون إن أوباما، سيعلن الطلاق التّامّ مع إرث المحافظين الجدد، وعميدهم، جورج دبليو بوش. لكن، الشركة إذ تغيّر رأس هرمها، فهذا لا يعني أنّها ستهدُّ هرم بنيانها، وتعيدُ بناءه من الصفر. وعليه، ظنَّ الساسة والإعلاميون الأتـراك، بزيارة أوباما لبلادهم، أنها ستكون بداعي الاعتذار، وطلب الصفح والمغفرة، مما شاب العلاقة التركيّة - الأميركيّة، على زمن بوش الابن. وكذا نحا الكثير من المراقبين والمتابعين العرب، غامزين من ساقية الأتراك، ومسجّلين «الاعتذار» الافتراضي، الأوباموي، على أنه «نصرٍ» للسياسة الداخليّة والخارجيّة لحكومة «العدالة والتنمية»، ومبشّرين بتركيا نصيرة وظهيرة للقضايا العربيّة، على حساب مصالحها الاستراتيجيّة مع واشنطن وتل أبيب!. وعندما يقول شيخ الإسلام السياسي التركي، نجم الدين أربكان، عن حـزب العدالة والتنمية، إنـه منتوج أميركي، وإسلامه «مُأمرك»، فلا يفسّر ذلك إلاّ ما قاله أردوغان، ردًّا على الآراء التركيّة المعترضة على ما فعله في دافوس، إذ قال مبتسماً: «لا تخشوا شيئاً. لقد أحكمنا ربط الحمار بالوتد». وهذا المثل التركي تلميح إلى إنجاز الخديعة، أو نصب المكيدة، وضمان نتائجها. وعليه، يودّ أردوغان طمأنة الاتراك من ألاّ خشية على العلاقات التركيّة - الإسرائيليّة. وأنه، لا يقلّ حذاقة عن أحمدي نجاد، لجهة «الضحك على ذقون العرب والمسلمين»، ببهلوانياته الكلاميّة. إذن، لم يأتِ أوباما إلى تركيا، معتذراً، بل أتاها ناصحاً، معطياً

دروساً ومحاضرات في السياسة والحضارة والتعدديّة والحوار، والتصالح مع الماضي، والاعتراف بقبائحه واستبعاد خيار القوّة. فبعد أن حضرت تركيا عميقاً في الإعلام والثقافة والسياسة والاقتصاد...، العربي، كأنموذج لـ»الإسلام المعتدل»، ضدّ «التطرُّف الإسلامي»، أضحت المنصّة الأميركيّة، كاملة الجاهزيّة، وتلقي بظلالها على العالمين، الإسلامي والعربي. فأتاها أوباما، مخاطباً العرب والمسلمين، لتمرير رسائله ومواقفه إليهم منها. البرلمان التركي، الذي «رفض» الاحتلال الأميركي للعراق، أجبره أوباما على التصفيق له ولأميركا، وهو ينصحه بضرورة الاعتراف بمساوئ الماضي التركي، ضارباً أمثلة من الماضي الأميركي ضدّ الهنود الحمر والسود ومآسي العبوديّة. وشدد أوباما على قوّة وثراء التنوّع، ضارباً أيضاً أمثلة من راهن أميركا، وأنه «الأسود»، الذي كان حراماً عليه مجرّد التصويت في الانتخابات، والآن، هو رأس الدولة التي كانت تضطهده. وفي هذا الكلام همس ولفت لانتباه تركيا الى عدم الخوف من الانفتاح على اكرادها، بدليل إشادته ببعض الخطوات التركيّة، في هذا السياق. لكنه، اعتبرها، غير كافية، وطالب بالمزيد. التقى أوباما برئيس حزب المجتمع الديموقراطي، وهو يعلم أن هذا الحزب، موالٍ للعمال الكردستاني. هذا اللقاء، الذي كان ينبغي أن يستغرق ثلاث دقائق، إذ به يزيد عن ٧،٨ دقائق، قدّم فيه أحمد ترك تصوّر حزبه لحلّ القضيّة الكرديّة في تركيا، شفهيًّا، وكتابيّا، ضمن مذكّرة مؤلّفة من ٣ صفحات. التقى أوباما برئيس الحزب الكردي، وأردوغان يرفض الالتقاء به، منذ انتخابات تموز (يوليو) ٢٠٠٧ ولغاية اللحظة (تاريخ نشر المقال). ويشترط أردوغان على أحمد تُرك وحزبه، أن ينعت العمال الكردستاني بالإرهاب، كي يلتقي بهم. وبحسب أحمد تُرك أن أوباما وفّر عليه التعريف بنفسه، وقال إنه يعرفه، وانه «صديق الشعب الكردي، ويساند نضاله من أجل نيل حقوقه. بشرط أن يكون نضالهم سلميًّا ديموقراطيًّا، وألاّ يكون عنفيًّا عبر الحرب والكفاح المسلّح». فردّ عليه تُرك بأن حزبه يسعى إلى

«الحلول السلميَّة الديموقراطيَّة». فأوباما مطلع على تفاصيل المشهد الكردي في تركيا، رغم حملات التضليل والتشويه التي تقوم بها الماكينة السياسيّة والإعلاميّة التركيّة. إلاّ أن المصالح، والخشية من إثارة حساسيات الأتراك، دفعته لأن يكرر وصف العمال الكردستاني بـــ»الإرهـاب»، وأن واشنطن ستواصل دعم تركيا لتصفيته. تحدّث أوباما في البرلمان ناصحاً وواعظاً، وتحدّث للشباب التركي ناصحاً وواعظاً، والتقى بالفعاليّات الدينيّة والمذهبيّة، وأشاد بأتاتورك، وانتقد، بشكل غير مباشر، الوثنيّة السياسيّة في تعاطي الأتـراك معه. وطالب بأن يكون الولاء والالتزام بأتاتورك في سياق تطوير الديموقراطيّة والعلمانيّة التركيّة، وتعزيزها بالانفتاح والإصلاح. وعليه، ألقى أوباما دروسه على تركيا، والأخيرة صفّقت له بحرارة. فهل تصفيق الأتراك مؤشّر فهم، ومدخل للتغيير؟. درسٌ آخر، تلقّته تركيا، هو تقرير البرلمان الأوروبـي، المعني برصد ومتابعة ما أنجزته تركيا لنيل عضوية النادي الأوروبي. وذكر التقرير أنه لا زال هنالك ١٢ ملفا عالقا لم تنجزها تركيا. وأفرد التقرير مساحة واسعة للقضيّة الكرديّة، وسمّاها بالاسم. والجدير ذكره أن التقارير الأوروبيّة السابقة، ذات الصلة، تفادت ذكر اصطلاح «القضيّة» او «المسألة» الكرديّة، وكانت تلك التقارير تمرّ عليها بشكل عابر، وتدرجها ضمن ملفّ حقوق الأقليّات. كما أفرد التقرير السالف، فقرة خاصّة لوضع الزعيم الكردي، عبد الله أوجـلان، الأسير في جزيرة إمرالي في بحر مرمرة، منذ ١٠ أعوام ونيّف. وأشارت إلى حالته الصحيّة والنفسيّة المتردّية، وحملات العزلة والتجريد التي تفرضها الحكومة عليه، وحرمانه من حقوقه القانونيّة والإنسانيّة. وجاء تصريح وزير الخارجيّة الفرنسي برنار كوشنير، كتتمّة للتقرير السالف، إذ قال: «سابقاً، كنت مؤيِّدا انضمام تركيا للاتحاد الأوروبـي. لكن، بعد موقفها من راسموسن، فأنا أرفض انضمامها». والجدير بالذكر ان الحكومة التركيّة، روّجت لسبب رفضها تولّي رئيس الوزراء

الدانماركي رئاسة حلف الناتو، بحجّة الرسوم الكاريكاتوريّة المسيئة للإسلام. لكن، السبب الحقيقي والرئيس لرفض راسموسن، هو طلب أردوغـان إغلاق فضائيّة «روج تي في» الكرديّة!. أمّا الدرس الأبرز والأهمّ والأقسى الذي تلقته تركيا وحكومتها، فكان فوز حزب المجتمع الديموقراطي الكردي بالغالبية العظمى لبلديات المحافظات والمناطق والنواحي الكرديّة، جنوب شرق البلاد. ولقد ضاعف الحزب الكردي أصواته وبلدياته من ٥٦ إلى ٩٨ بلديّة. وكان أردوغان قد وضع قلعة أكراد تركيا، دياربكر- آمد نصب عينيه، لكسر شوكة الحزب الكردي، وإذا بأردوغان يخسر ١٣ بلديّة من ضمنها محافظتا «وان» و»سيرت». وهذه الأخيرة مسقط رأس زوجـة أردوغـان. وهـذه المحـافظة، هي الـتي أوفـدت أردوغـان للـبرلمان التركي!. ولعلّ أبلغ رسالة أن القضيّة الكرديّة في تركيا ليست قضيّة اقتصاد وفقر وانعدام تنمية وحسب، بل قضيّة سياسيّة، وقضيّة هويّة، وأن الكردستاني هو المخاطب الرئيس لتركيا، إن هي أرادت التحاور مع أكرادها.

الأكراد والسلاح ومؤتمر «كردي» غريب!

٠١-٠٤-٢٠٠٩

أعين كلّ الأكـراد على كردستان العراق سنداً وظيراً ونصيراً، وعليها تنعقد آمالهم. وقـادة أكـراد العراق، يعتبرون الإقليم الكردي إقطاعاً اقتصاديًّا وسياسيًّا مطوَّبا باسم أحزابهم، وعشائرهم، وعوائلهم، وأولادهـم وأحفادهم...الخ!. تفانى كلّ الأكراد، في تقديم الدعم، بالدَّم والمال والجهد والمناصرة المعنويَّة، لنضال أكراد العراق. وحتّى لو كابر أو تجاهل قادة أكراد العراق ذلك، فإن ما حققوه، لا يمكن إنكار جهد الأكـراد الآخرين في إنجازه. ولم يطالب هؤلاء الأكـراد الآخـرون، بعوائد سياسيَّة، لقاء دعمهم ذاك. فقط كانوا ومازالوا يأملون، ألاّ تكون علاقات كرد العراق مع طهران ودمشق وأنقرة، على حساب قضايا بني جلدتهم. لكن التاريخ (ويالخبث ودهاء ومرارة التاريخ الكردي)، يشير الى أن أكراد العراق لم يكتفوا بعدم تقديم يد العون والمساندة لنضالات بني جلدتهم خارج العراق، بل كانوا، أحياناً، عصا طهران وأنقرة، التي تنهال على رأس وظهر الكردي هناك!.

ولئن كرر قادة كردستان العراق، قياماً وقعوداً، أنهم «جزء من العراق، وليسوا دعاة انفصال»، وانهم «تنازلوا للعراق الجديد عن كذا وكذا، حرصاً على وحدته»، فماذا لو قرأوا في الصحف، أو في نشرات الأخبار، عن عزم الأحزاب والشخصيَّات الكرديَّة في تركيا وإيـران وسورية، عقد مؤتمر يطالبون فيه، أحزاب كردستان العراق بحلّ قوَّات البشمركه، ودمجها بالجيش العراقي، وتسليم أسلحتهم لحكومة المركزيَّة العراقيَّة الحاليَّة، طالما أنهم

ينظرون لأنفسهم، كإقليم فيديرالي عراقي، فماذا سيكون ردّ قادة ومثقفي أكرادنا العراقيين؟. ولو طالب المؤتمر بالكفّ عن المطالبة بكركوك، والمناطق الأخرى، والاكتفاء بما حصلوا عليه، صوناً للمكتسبات الحاليَّة، من باب العقلانيَّة، وعدم استعداء دول الجوار... الخ، فماذا سيكون ردّ قادة كردستان العراق؟!. بالتأكيد، سيمزّقون ثيابهم، صارخين: «وا كردستاناه! إنَّها لَخيانة عُظمى، بل أفظع». لو انعقد مؤتمر يطالب أكراد العراق بنزع أسلحتهم، في الستينات أو السبعينات او الثمانينات او التسعينات...، ولم تصل الحال الكرديَّة العراقيَّة، الى ما هي عليه الآن، فماذا كان قادة كردستان العراق فاعلين بحقّ الأكراد والأحزاب المشتركين في هكذا مؤتمر؟!.

قد يتجهبذ البعض، بعدم جواز طرح سؤال افتراضي، استناداً على شيء افتراضي. لكن، الناظر لحال قادة كردستان العراق، يحار إزاء انهماكهم في الإعداد لعقد مؤتمر كردي جامع، يضمّ أحزابا وشخصيَّات كرديَّة من العراق وسورية وتركيا وإيران، تكون مهمَّته الضغط على العمال الكردستاني لإلقاء سلاحه. هذا المؤتمر، الذي تتناول وسائل الإعلام التركيَّة والعراقيَّة الأخبار عنه منذ شهر، كشف الرئيس العراقي، وزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، النقاب عن فحواه في زيارته الأخيرة لتركيا، مؤكداً تلك المعلومات. يعني، ان قادة كردستان العراق، لا يكتفون بأن يكونوا وحدهم في الخندق التركي، بل يسعون لحشد، ما ملكت إيمانهم، من أحزاب وشخصيّات كرديَّة تركيَّة وسوريّة وإيرانيَّة، بغية تحقيق هدف عجزت تركيا عن تحقيقه منذ ٢٥ سنة، وهو تصفية وتفكيك حزب العمال الكردستاني.

المؤتمر السالف، مدعوم من أميركا والاتحاد الأوروبي. هذا، إن لم يكن هؤلاء، أصحابه الحقيقيين، وأكراد العراق، مجرَّد أدوات، لا أكثر، ولا أقّل؟. فواشنطن وبروكسيل لم تعارضا استخدام الخيار المسلّح، كحلّ نهائي ووحيد، بغية تصفية العمال

الكردستاني، مع اللجوء إلى خيارات سياسيَّة اخـرى. ومنها الانفتاح على كردستان العراق. ولعلّ زيارة عبدالله غُل الأخيرة للعراق، ولقاءه برئيس حكومة إقليم كردستان العراق، نيجيرفان بارزاني، وتلفُّظه بكلمة «كردستان» في الطائرة، ربما كانت دفعة على الحساب، قدَّمتها تركيا سلفاً، لتشجيع قادة كردستان العراق على مسعاهم الحثيث، لتصفيّة العمال الكردستاني.

حال عودة غُل الى تركيا، وما أن وطئت قدماه مطار اسطنبول، حتى صرَّح بأنه «لم يتلفَّظ بكلمة كردستان في مطار بغداد». وأن حديثه مع القادة الأكراد «انصبَّ فقط، على جهود تصفية العمال الكردستاني». ولا غرابة أن بعض مثقفي كردستان العراق، ومن المحسوبين على الحزبين الرئيسين، سيتغنون بمحاسن ومفاتن زيارة غُل للعراق، دون أن ينسوا الطعن في العمال الكردستاني، ولاجـدوى سلاحه، و«كارثيَّة» و«عبثيَّة» و«لاعقلانيَّة» بقائه حاملاً السلاح. وتركيا وحكومة عدالتها وتنميتها، لم تعترف بعد في دستورها، بوجود معشر من الناس، اسمهم الكرد، يعيشون في تركيا، لهم حقوقهم الوطنيَّة الديموقراطيَّة!. وبداعي التضليل، وتشويه النضال الكردي في تركيا، لا ولن يتوانى بعض الأكراد، عن اجترار الاسطوانة إيَّاها، والمقاربة بين سلاح حزب العمال وسلاح «حزب الله» اللبناني، وسلاح حركة «حماس» الفلسطينيَّة، والقول: إنّ ما جرّه سلاح «حزب الله» على لبنان، وكذا حركة «حماس» على غزّة وفلسطين، يجرُّه سلاح العمال الكردستاني على كردستان تركيا وكردستان العراق. لكن سلاح «العمال الكردستاني» لا يُدار من أيّ محور إقليمي، من ماركة المحور السوري - الإيراني. والعمال الكردستاني، أبدى مراراً، رغبته في إلقاء السلاح، بشرط وجود حلّ سلمي ديموقراطي للقضيَّة الكرديَّة، أمَّا «حزب الله» و«حماس»، فمستميتتان في المقاومة الأبديَّة، حتّى تدمير إسرائيل، وتحرير فلسطين من النهر إلى البحر.

وحاصل القول إن المؤتمر المزمع عقده في أربيل، والذي في ظاهره، مؤتمر لـ»وحدّة الكلمة الكرديَّة والصفّ الكرديّ»، وفي جوهره، مؤتمر قد يعيد الشروخ والصدوع الدامية للحال الكرديَّة... هذا المؤتمر ما أشبهه باجتماع سابق عقدته أحزاب كرديّة ويساريَّة وشيوعيَّة سوريّة وعراقيّة وتركيّة، صيف ١٩٨٤، وأصدر بياناً منددا بإعلان حزب العمال الكردستاني الكفاح المسلّح ضدّ تركيا. احتوى متن ذلك البيان على أوصاف كـ«المغامرة الطفوليَّة، وغير المحسوبة العواقب، والتطرُّف الطفولي اليساري، وخدمة الاستعمار والامبرياليّة وأعداء الشعب الكردي»... لكن الثوار الأكراد، مضوا في دربهم، ولا يزالون.

الفيدرالية تحتضر... وليشرب أكراد العراق بحر قادتهم!

١٨-٠٢-٢٠٠٩

لم يكن مفاجئاً أبداً ما فرزته نتائج انتخابات مجالس المحافظات في العراق، من تعزيز وتدعيم لمواقع القيادي البارز في حزب الدعوة، الإسلامي - الشيعي، ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي. ولعلّ الأخير، في تعاطيه مع أكراد العراق، ينطبق عليه القول العربي الدارج «تمسكن حتّى تمكّن». وحين أطاح الأكراد بحكومة إبراهيم الجعفري، نتيجة تعنُّته في تعطيل المادة ١٤٠ من الدستور، بادر المالكي في بداية عهده، بدغدغة آذان أكراد العراق بكلام معسول، مطمئن، من طينة: «الوطن ملتهب، والإرهاب يطحن العراق، فلنرجئ الخوض في المادة ١٤٠ الآن، ولن تكونوا إلاّ من الراضين». وحين سحب السنة وزراءهم الـ١٧ من حكومته، طار المالكي صيف ٢٠٠٧ لأنقرة، في مسعى لتهدئة السنة، وإعادتهم إلى لعبته الخفيَّة على الأكراد، من الباب التركي، فعاد السنَّة، وأكراد العراق يتفرَّجون، ويهددون، ويتوعَّدون!. وأرخى أكراد العراق الحبل لتركيا كثيراً، بل أطلقوا لها العنان في العراق من أقصاه لأقصاه، عسكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، وحتى إعلاميًّا وثقافيًّا. ودوماً، بحجَّة، علاقات حسن الجوار، والعقلانيَّة والبراغماتيَّة. وتجاهل الأكراد، أن أنقرة تحفر لهم في بغداد بمعول إيراني - سوري، يسمَّى تحالف المالكي - الصدر - جبهة التوافق. وبقي الأكراد يثيرون فقاقيع الصابون، من فنون التهديد والوعيد. ولا ريب أن أنقرة، قد قاست هذه التهديدات، خاصَّة ما يتعلّق بها، فوجدت منسوبها جد ضحل، بل وهميًّا، يُرادُ به ذرّ

الرماد في عيون الأكراد، لا أكثر ولا أقلّ. وصارت تهديدات أكراد العراق، إن لبغداد أو لأنقرة، شأنها شأن حكاية الراعي والذئب!.

وعليه، كان أكراد العراق، يقاومون المالكي بالأقوال، وكان المالكي يردُّ عليهم بالأفعال، ويحاصرهم في ديالى وخانقين والموصل، وصولاً لإرساله الفرقة ١٢ من الجيش العراقي لكركوك، وإطلاقه مشروع إقامة مجالس الإسناد!.

كان ينبغي أن يتمَّ الانتهاء من تفعيل المادة ١٤٠ من الدستور العراقي نهاية ٢٠٠٧. لكن المالكي عرقلها، وأرجأها ستة أشهر، فوافق الأكراد، وهم يهددون. ثم تمّ إرجاء تفعيل المادة ١٤٠ ستة أشهر أخرى، فواق الأكراد، وهم يهددون!. وفي نهاية ٢٠٠٨، أخرج المالكي لأكراد العراق فذلكات جديدة، ومنها قانون انتخابات مجالس المحافظات، والمادة التي تقضي بتثليث نسبة مجالس محافظة كركوك، بين الأكراد والعرب والتركمان بنسة ٣٢ بالمئة، و٤ بالمئة للمسيحيين، فرفض الأكراد، وهم يهددون ويتوعّدون!. وسقف إنجازات التهديدات الكرديَّة تلك كان إبقاء وضع كركوك على ما هو عليه، واستثناءها من الانتخابات، وإرجاء الانتخابات ريثما يبتّ في الأمر. إذاً، إرجاء آخر، لحقَ بإرجاءٍ سابق، والأكراد يهددون ويتوعّدون، ويُرجئون!. وخرج المالكي بفذلكة أخرى، وهي تعديل الدستور، وتقوية المركز، على حساب تقليص سلطات وصلاحيات الفيدراليَّات، وبقي الأكراد يهددون ويتوعّدون. والأنكى من ذلك، أن مشكلة ومعضلة عويصة لازمت تصريحات - تهديدات، قادة كردستان العراق. وكان سوء الترجمة ما أدّى إلى سوء الفهم!. فتصريحات طالباني، يُساءُ ترجمتها، وفهمها دوماً، وكذلك تصريحات بارزاني!.

الناظر إلى المشهد العراقي، يتراءى له، أن الجانب العراقي منه، يشوبه التفكك والانقسام، إنْ على صعيد الكتلة الشيعية (المجلس

الأعلى، حزب الدعوة، جماعة الصدر، وحزب الفضيلة)، أو على الصعيد السنّي (جبهة التوافق ومشتقاتها، والحزب الإسلامي، والصحوات، والعشائر، والجماعات المسلّحة). لكن حقيقة الأمر ليست كما يشي بها راهن المشهد السياسي. فالكلّ الآن، متراصّ ومتعاضد خلف نوري المالكي، الذي صار رأس الحربة للمشروع الإيراني - التركي - السوري، المناهض للفيدراليَّة. وحين تلحظ واشنطن هذا التراصّ المذكور، بديهي أنها ستهاب المالكي، وسترجِّح كفَّته على كفَّة الاكراد. وبالنتيجة، صار المالكي موئل ومقصد كل مناهض للحقوق الكرديَّة في العراق وخارجه، لدرجة أنه صار مهيَّئا لاستقطاب أزلام وقيادات النظام السابق المتواجدين خارج العراق، في بيروت ودمشق وعمان وعدن... الخ. وفي الجانب الكردي، من المشهد العراقي، فالظاهر منه يوحي بأن الاكراد منسجمون في جبهة موحَّدة متراصّة. لكن واقع الحال خلاف ذلك تماماً. يكفي فقط الإشارة إلى أنه للآن، لا زالت هنالك أربع وزارات غير مدمجة في حكومة الإقليم، عقب دمج حكومتي السليمانيَّة وأربيل، برئاسة نيجيرفان بارزاني. يعني، هنالك حكومة بأربع وزارت متماثلة. وهذه وحدها، سابقة بل فضيحة سياسيَّة!. ناهيك عن استشراء وترسُّخ المحاصصة الحزبيَّة والقبليَّة والعائليَّة...الخ في هيكلة مؤسسات الإقليم. والانتخابات البرلمانية والمحليَّة التي من المزمع إجراؤها في أيار (مايو) المقبل، ستكون تحصيل حاصل، ونسخة شبه معدّلة عن السائد حاليَّاً.

إذاً، المالكي أقوى من السابق، والأكراد يزدادون ضعفاً، ومنهمكون في كيفيَّة إرضاء طهران وأنقرة، ومستميتون في التغطية والتعمية على قبائح الفساد الناهش في جسد كردستان العراق. ويظنون، بسياستهم الفاشلة تلك، وثقتهم الزائدة والعمياء بواشنطن، وتعويلهم على أنقرة و»حسن جوارها»، ألاَّ خوف على كردستانهم، ولا هم يحزنون!.

أردوغان واعظاً وداعية سلام!

١٠-٢-٢٠٠٩

لم يعد خافياً ان تركيا تتحيّن الفـرص، للاشتغال على المشاكل والأزمـات والقضايا العربيَّة، بغية الاستحصال على دور إقليمي مهم لها في الشرق الأوسط، لتعـزيز مواقعها أميركيًّا وأوروبيًّا. ولعـلّ هنالك عوامل عديدة، منها ما وفّر المناخ السياسي للمسعى التركي، ومنها ما يدعمه. ويمكن إيجاز هذه العوامل بالتالي:

١- كثيرة المشاكل العربيَّة - العربيَّة، والعربيَّة الداخليَّة، والعربيَّة - الإسرائيليَّة، ما أثار شهيَّة تركيا للتدخُّل، وتقديم نفسها على أنها حلاّلة عُقد العرب ومشاكلهم وأزماتهم الداخليَّة، كأزمة الخلاف بين قوى «١٤ آذار» و«٨ آذار» في لبنان، والخلاف بين «فتح» و«حماس»، والخلافات السوريَّة مع مصر والسعوديَّة، والخلافات بين السلطة الفلسطينيَّة وإسرائيل، وصـولاً لإنتاج وإنضاج المفاوضات بين دمشق وتل أبيب. ولعلّ تمتُّع تركيا بشبكة جيّدة من العلاقات مع كافة الأطراف السالفة الذكر، خوّلها لعب دور الوسيط. لكن من العسير ومن الصعوبة بمكان، المجازفة في نعت الدور التركي بـ«الوسيط النزيه»، لأسباب عديدة، أقلُّها، أن تركيا لا تقف على نفس المسافة من الأفرقاء المختلفين.

٢- الفشل العربي في لجم وتقويض النفوذ الإيراني المتعاظم في العالم العربي سياسيًّا وإعلاميًّا وطائفيًّا، خلق رغبة في إيجاد معادل سياسي، يمكنه مزاحمة النفوذ الإيراني، لجهة خلق حالة من توازن مع النفوذ الخميني في المنطقة. بذا، غدت تركيا موئل وضالّة

العرب، في ما يشبه من استجار بالرمضاء من النار. وعليه، لم يجد العرب أيَّ غضاضة من معاودة لعبتهم الخطيرة إيَّاها، حين استنجدوا بالإنكليز للخلاص من القمع والجور والتتريك العثماني.

-٣سبب مهم آخر، يدعم المسعى التركي السالف الذكر في العالم العربي، وهو إرسال رسائل إلى أوروبـا، مفادها: أن الحضور والدور الاستراتيجي التركي المتنامي في الشرق الأوسط، ستستفيد منه أوروبا، إن هي وافقت على ضمّ تركيا إلى ناديها. من جهة أخرى، تسعى تركيا لاسترداد مكانتها ودورها في العالمين العربي والإسلامي، إن سدّت أوروبا أبوابها في وجه انضمامها للمندمج الأوروبي. وعليه، كي لا تبقى تركيا «محرومة من دخول المسجد والكنسية»، على حدّ وصف المثل الكردي، اتجهت لاستثمار المشاكل والأزمات العربيَّة، والارتداد إلى توظيف خلفيَّتها الإسلاميَّة والشرق أوسطيَّة، بعد أن قضت اكثر من نصف قرن، وهي تتهافت على اوروبا.

والمنصت لكلام أردوغـان الجميل، والمتابع الحصيف للشأن التركي، لن يألو جهداً كي يكتشف أنه صادر عن رئيس حكومة لدولة تخوض حربا على أكرادها منذ سنة ١٩٢٥ ولغاية اللحظة، ومنذ ربع قرن بشكل متواصل. ففي نفس الوقت الذي كانت فيه الطائرات الإسرائيليَّة تقصف غزَّة بوحشيَّة، كانت حليفاتها التركيَّة تقصف جبال كردستان، في المناطق الحدوديَّة التركيَّة - العراقيَّة بنفس القدر من الوحشيَّة. وحين يكون الزعيم السياسي التركي حريصاً على السلام في بلاد الآخرين، عليه تحقيق السلام في بلاده اولاً!، وألاَّ يطلق يد العسكر في سحق الحركة الكرديَّة. وحين تكون «حماس»، حركة مقاومة شرعيَّة، تطالب بحقوق الشعب الفلسطيني، وليست «إرهابيَّة»، فكيف يصبح حزب العمال الكردستاني، حزباً «إرهابيَّاً» وفق المنطق الأردوغاني، وهذا الحزب سبق ان أعلن عن وقف إطلاق النار من جانب واحد خمس

مرات، وطالب بالحل السلمي، وأبدى استعداده لإلقاء السلاح، شريطة وجود ضمانات دستوريَّة تقضي بالاعتراف بالشعب الكردي في تركيا، وتضمن حقوقه السياسيَّة والثقافيَّة الوطنيَّة؟!. وعليه، فمن يقود حرباً في بلاده، كيف له ان يقدِّم العظات في السلام والتصالح مع الذات والآخرين، لأن فاقد الشيء، لا يعطيه؟!.

ويقول أردوغان انه «لا يمكن السكوت عمن صمتوا إزاء ما حدث في غزة، فالمذابح التي تعرض لها اطفال غزة ليست شأناً عربياً او اسلامياً فقط انما جرح عميق في ضمير الانسانية جمعاء. لا يمكن لصور ضحايا غزة ان تفارق مخيلتنا او تخرج من ذاكرتنا. حقوق الانسان ليست حكراً على منطقة او دين او مجتمع او قومية بعينها، وأنا مؤمن بأن الغرب سيُحاسب نفسه ويراجع مواقفه بعد تجاوز هذه الازمة».

كلام جميل، كلام معقول...، لكن، لماذا استخفَّ أردوغان، وتطاول، على حملة المثقفين الاتراك في ما يتعلَّق بالاعتذار من الأرمن حيال المجازر الأرمنيَّة التي حصدت أرواح مليون ونصف مليون أرمني خلال ١٩١٥ - ١٩١٧، ولماذا قال عن أولئك المثقفين: «ربما هؤلاء، هم الذين ارتبكوا تلك المجازر، لذا، يرون أنه من الضرورة أن يعتذروا عمّا فعلوا»؟!. ولماذا لا يعترف أردوغان أصلاً بتلك المجازر كما يبقى صامًّا أذنيه عن الدعوات الكرديَّة والتركيَّة لحلّ القضيَّة الكرديَّة بالسبل السلميَّة؟

ولا يكتفي أردوغان بلعب دور الناصح والواعظ للعرب، وإذ به يسدي النصح للرئيس الأميركي الجديد أيضاً بالقول: «أتمنى منه ان يسعى لتحقيق تلك التوقعات بالتعاون مع جميع الدول بغض النظر عن قوميتها او ثقافتها او توجهها الديني ومعتقدها، على مبدأ المصالح المشتركة والاحترام المتبادل كما قال. وأن يسعى من خلال الحوار والتعاون مع الجميع ان يستعيد سمعة الولايات

المتحدة وصورتها السابقة. وأن يكون كما قلت سابقاً «صوت من لا صوت لهم» في هذا العالم وأن يكون نصيراً للمظلومين والمستضعفين». طيّب، ماذا لو طالب أوباما بالاعتراف بالمجازر الأرمنيَّة، وطالب بحل القضيَّة الكرديَّة سلميَّاً، وصار حقاً صوت المستضعفين والمظلومين، كيف سيكون ردّ فعل أردوغـان؟

وعلى ضوئه، حين يطلق أردوغان هكذا تصريحات، فهو يعي تماماً أن العرب مفتونون بالأقوال لا الأفعال، وأنهم صاروا منبهرين بالتجربة الأردوغانيَّة لدرجة الهوس، وأن الأتراك صاروا حاضرين بقوَّة في مأكل وملبس ومزاج العرب السياسي والموسيقي والدرامي من المحيط الى الخليج، ولن يجد من يضع المرايا أمام تركيا ورئيس حكومتها، وزعيم عدالتها وتنميتها، ويطالب بترجمة الأقوال إلى أفعال، في ما يتعلّق بالعلاقات الاستراتيجيَّة مع إسرائيل. وإن ظهر عربي، يطالب أردوغان بذلك، فالردّ التركي معروف، وسيكون من قماشة: أغلقوا السفارات والممثليات العبريَّة في بلادكم، ثمّ تعالوا وطالبونا بذلك!. بالنتيجة، مثلما البضائع الاستهلاكيَّة السياسيَّة والدراميَّة تلقى رواجاً كبيراً في الأسواق العربيَّة، ستلقى تصريحات أردوغان نفس الصدى في العالم العربي، ولا غرابة في ذلك.

وهل غزّة التي تُقصف أم طهران؟

٤-١-٢٠٠٩

منذ مطلع عام ٢٠٠٨، والحديث جارٍ حول ضربة أميركيّة وشيكة لطهران، على خلفيّة ملفّها النووي. ومع انحسار الحديث عن نيّة البيت الأبيض القيام بذلك، اتّجه الحديث نحو نيات تل أبيب في إنجاز تلك الضربة، حتّى لو كانت لوحدها، ودون المؤازرة الفعليَّة والعمليَّة لواشنطن. والمشهد الإسرائيلي، والتسريبات الصحافية، والتقارير الاستخباريّة، والمناورات العسكريَّة...، كانت تشي بأن الدولة العبريّة، قد عقدت العزم على ضرب طهران، لا محالة. وأتت نتائج الانتخابات الرئاسيّة الأميركيّة، وفوز باراك أوباما، لتعزّز فرصة انفتاح واشنطن على طهران، دون شروط مسبقة، ما خلق إرباكاً في الجانب الإسرائيلي، وجعله يتريّث في الضربة، والبحث عن سيناريوهات أخرى، لاستدراج طهران. فمن جهة، سعت تل أبيب إلى تسخين قنوات الارتباط مع دمشق، عبر الوسيط التركي، في ما يتعلّق بالمفاوضات غير المباشرة، وما تمّ الحديث عنه من وشوك هذه المفاوضات أن تدخل مرحلة المباشرة، وجهاً لوجه، لخلق نوع من فكّ الارتباط السوري _ الإيراني. ومن جهة أخرى، كانت تسعى وتتأهَّب لتوجيه ضربة عسكريّة للمنشآت النوويّة الإيرانيّة. لكنّ، المسعى الأخير، شابه ما شابه، من تباطؤ وارتباك، ودعم استجلاء تامّ للموقف الأميركي حياله، ناهيكم عن تحذيرات داخليّة من التبعات. في حين أن المسعى الإسرائيلي على الجانب السوري، كان يشهد تقدُّماً ملحوظاً ومهمًّا. بالنتيجة، كانت الدولة العبريّة واثقة من أن حركة «حماس» لن تجدّد التزامها بالتهدئة، لتعزز فرص التفاوض الإيراني مع أميركا، إن لم نقل شروط دمشق أيضاً. لذا، اقتنصت تل أبيب هذه اللحظة الذهبيّة، لتنهال بوحشيّة وهمجيّة معهودة على غزّة.

وجود إيهود باراك في أنقرة، وليفني في القاهرة، وقبلهما، أولمرت في واشنطن، لم يكن لشيء، إلاّ أن إسرائيل، كانت قد خططت مسبقاً لضرب غزّة، وإخطار العاصمة العربيّة بقرارها، ومذكّرة العاصمة التركيّة بالتزاماتها الاستراتيجيّة حيال اسرائيل، في ما لو دخلت طهران على خطّ المواجهة بشكل مباشر. وعليه، لا يمكن نفي المعرفة بما يقدم عليه الكيان العبري الآن حيال غزّة. لكن ثمّة أسئلة أخرى تطرح نفسها هنا، وهي: إلى متى كان سيُقبل أن تبقى غزّة رهينة الأجندة الإيرانيّة؟. إلى متى كان سيُقبل أن تقوم «حماس» بجعل غزّة، دريئة لتلك الأجندة؟. إلى متى كان العالم العربي سيقبل أن تستمرّ «حماس» باختطاف غزّة، واستخدام أهلها كدروع بشريّة لها؟!. فأثناء إدانة الحرب الإسرائيليَّة الوحشيّة، والبربريّة، والشنيعة على غزّة، لا مناص من طرح تلك الأسئلة أيضاً، والإجابة عنها. فكما أن النظام الرسمي العربي هو محلّ إدانــة، ومعه الدولة العبريّة، كذلك، ينبغي أن تدان «حماس» أيضاً، ولو لمرّة واحـدة!. «حماس» أيضاً، تتحمّل جـزءاً من المسؤوليّة في ما عانته وتعانيه غزّة، من حصار ودمار ومذابح. إذ كيف لمن يدين ويشجب وحشيّة الكيان الصهيوني، أن يشفع لـ»حماس» تركها سجناء «فتح» في مقارّها الأمنيّة، عرضة للقصف الإسرائيلي، ولم تطلق سراحهم؟!. هذا، إنْ لم تكن هي، قد قامت بتصفيتهم، قبل إخلائها تلك المقارّ، مستغلّة أجواء الحرب؟!.

إسرائيل، ليست في وارد القضاء على «حماس»، ولا تستطيع فعل ذلك. إن لم نقل أن وجود «حماس»، بصيغتها الحاليَّة، كأداة إيرانيَّة، هو في صالح إسرائيل. فإذا تخلّصت إسرائيل من «حماس» نهائيًّا، فبماذا سيتذرّع أعداء الحلّ النهائي، وخيار الدولتين المتجاورتين، في الدولة العبريّة؟!. إذن، فالخصومة، او العداوة والتخوين الذي تخلقه «حماس» للسلطة الفلسطينيّة، ولمحمود عبّاس، ولـ»فتح»، هو أعظم هديّة تقدّمه للمتطرّفين الإسرائيليين. من جهة أخرى،

حتّى لو أزالت إسرائيل غزّة عن بكرة أبيها، وقصفتها بالقنابل الذريّة، فلن تنجح في القضاء على «حماس»، لأنّ المستنقع، لا يُجفّف إلاّ من منبعه. لذا، ينبغي التمعُّن مليًّا في تصريح الإسرائيليين بأن حربهم على غزّة، هو لـ»تغيير قواعد اللعبة». أيّة لعبة؟. بالتأكيد، هي ليست لعبة إسرائيل مع الفلسطينيين أو مع «حماس»!. بل هي لعبة تل أبيب مع طهران. وعليه، حين تقصف الطائرات الإسرائيليّة، بوحشيّة، قطاع غزّة، تماماً كما كانت تفعل في حرب تموز ٢٠٠٦، يكون جانب مهمّ من القصف، موجّها صوب طهران. وإنْ «تهوّرت» أو «غامرت» طهران، لنجدة «حليفتها»، «حماس»، (وهي لن تفعلها)، فحينئذ، تكون قد وقعت في المصيدة الإسرائيليّة. والحقّ أن «حماس» و»حزب الله» اللبناني، في أفضل أحوالهما، ليسا في مقام حلفاء إيـران. بل هما، أدوات استنزاف، لا أكثر، ولا أقلّ. بالنتيجة، ليس من المَجاز أو الإلغاز أو المجازفة القول: إن الحرب الإسرائيليّة على غزّة، أتت بهدف استجرار طهران إلى الكمين. ولن تخاطر طهران للسقوط فيه.

ان مأساة الشعب الفلسطيني ليست في أنه كان ولا زال وحده، يواجه وحشاً، يسمّى إسرائيل، أو أن هذا الشعب، عديم المقاومة والإرادة...، مأساة هذا الشعب، أنه يصدّق الكلام النّاري، التي تلهج به حناجر المتاجرين بقضيّته، ودماء أبنائه، على مذبح مصالحهم. مأساة هذا الشعب، أنه يصدّق نجاد أو من على شاكلته، بنفس القدر الذي كان يُصدِّق فيه كلام صدّام حسين.

تهديدات كرديَّة سقطت بالتقادم والتكرار!

٠٣-١٢-٢٠٠٨

«مصير المالكي سيكون إقصاءه عن كرسيّه، قبل أن يقوم بأيّ تعديل». بهذه اللهجة التهديديَّة الوعيديَّة، صرَّح النائب في البرلمان العراقي عن كتلة التحالف الكردستاني، رؤوف عثمان لموقع «نقاش» الالكتروني، المعنيّ برصد ومتابعة الشؤون العراقيَّة والعمليَّة السياسيَّة، ونشر المقالات والتحقيقات والدراسات والحوارات والاستطلاعات ذات الصِّلة، بلغاتٍ ثلاثة؛ العربيَّة والكرديَّة والإنكليزيَّة. وللموقع نفسه، صرَّح نوَّاب أكراد آخرون في البرلمان العراقي، بنبرةٍ لا تقلّ حدَّةً عن التصريح السالف، حيث قال النائب محمود عثمان: «إنَّ المالكي كان يتكلّم بصفته الشخصيَّة، وليس كرئيس دولـة. إلاّ أنَّ كلامه، لا يتناسب مع الدستور، وأقواله غير قانونيَّة، ولن تلقى أيّ اهتمام». وأردف: «من الواضح، أنَّ رئيس الوزراء العراقي، يقوم بإثارة المشاكل ضدَّ الكرد. ولا بدَّ أن يتَّخذ الكرد موقفاً من ذلك. لا بدَّ أن نضع حدَّاً لهذه المشكلات». وردَّاً على التطمينات التي أطلقها المالكي لجهة تبديد المخاوف الكرديَّة، المتعلّقة بدعوة المالكي إلى زيادة صلاحيَّة الحكومة المركزيَّة، على حساب تقليص صلاحيَّة الفيدراليَّات أو المحافظات، صرَّح النائب نوري طالباني عن كتلة التحالف الكردستاني لـ»نقاش»: «الدستور وليس المالكي، هو من يطمئن الكرد. الدستور يحدد آليَّة وكيفيَّة إجراء أيّ تعديل عليه، عن طريق إجراء استفتاء شعبي، يشمل كافة المحافظات العراقيَّة. وفي حال لم تتمَّ الموافقة على التعديل، بنسبة ثلثي المحافظات، فإنَّه لن يتمّ».

في سبيل الوصول إلى عراقٍ جديد، معافى من الطغمة والاستبداد، وينعم بالديموقراطيَّة، كثيراً ما تحدَّث أكراد العراق عن التضحية بقسم كبير من كيس مكتسباتهم واستقلالهم الذاتي، الذي كانوا ينعمون به منذ ١٩٩٢ ولغايَّة ٢٠٠٣. وانَّ تلك التضحيات، لهي دليل على الرغبة الكرديَّة في الالتئام تحت سقف الإرادة الوطنيَّة العراقيَّة، الفيدراليَّة، بعيداً من الانفصال عن العراق من جهة، ومن أن تبخس بغداد الأكـرادَ حقوقهم العادلة من جهة أخرى. لكن أقوال الأكراد، وعودتهم إلى الحظيرة العراقيَّة، وانخراطهم في العمليَّة السياسيَّة، كان ولا زال يلقى المزيد من الشكوك وعدم الثقة، وحتَّى الطعون، من الأخوة العرب عموماً، وعرب العراق خصوصاً. ووسط هذه الشكوك والطعون، والضغوط الإقليميَّة التي وجدت لنفسها تعبيرات سياسيَّة عراقيَّة متنفَّساً لأجنداتها، واصل الأكراد مسعاهم الوطني في توطيد وإرساء الفيدراليَّة. ولا شكَّ أن هذا المسعى الكردي العراقي الوطني، شابه ما شابه من العلل والخلل والذلل...الخ. لكن، تلك الشكوك العربيَّة العراقيَّة، سرعان ما بدأت تأخذ منحى عمليَّاً، رامياً إلى إفساد التجربة الفيدراليَّة الوليدة في العراق، مروراً بتقويضها وتحجيمها، وصولاً لوأدها، بعد أن اشتدَّ العضد العربيّ، السُّنِّي - الشيعي، بدعم إقليمي. وكثيراً ما كان يصرِّح شركاء الأكراد من العرب في العمليَّة السياسيَّة، قبل سنتين أو أكثر، بما معناه: «إنَّ الأكراد، يمسكوننا من اليد التي توجعنا. وحال استتباب الأمر لنا، نحن لهم لَعارفون». والحقُّ، إنَّ الراهن العراقي يشي ببدء ترجمة هذه التهديدات عمليَّاً.

المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، كانت السقف الزمني لتفعيلها وتطبيقها هو ٢٠٠٧. ولكن، تمَّ تمديد هذا السقف ستة أشهر من بداية ٢٠٠٨. ونحن الآن، على مشارف نهاية العام، ولا زالت هذه المادة رهن التعطيل. ليس هذا وحسب، وبل بدأ البعض من الأفرقاء العرب، يتحدَّث عن استنفاد هذه المادة لشرعيتها، بعد مضي هذه

المدَّة على عدم تطبيقها!. ما يؤكِّد ما أشار إليه كاتب هذه السطور في مقالات عديدة، نشرتها صحيفة «الحياة»، أن التمديد لتطبيق المادة ١٤٠، كان ينطوي على نوايا شطبها من الجانب العربي. والحقُّ أن حكومة نوري المالكي ألحقت مساعي تعطيل وعطب المادة ١٤٠، بسلسلة من الإجراءات العمليَّة، كتمرير قانون انتخابات مجالس المحافظات، مع تأجيل الانتخابات في كركوك وباقي محافظات إقليم كردستان العراق الفيدرالي. وعليه، لحق تأجيل تصويب قانون انتخابات المجالس المحليَّة، فيما يتعلَّق بكركوك، وباقي المحافظات الكرديَّة، بتأجيل المادة ١٤٠ من الدستور!. كما هدد المالكي بطرد البيشمركه من خانقين، واعتبارها ميليشيا خارجة عن القانون، إنْ هي لم تخرج من المدينة. ونفَّذ تهديده، بعد تحريك الجيش. وهو الآن، يسعى إلى تقويض ولجم، بل ضرب حضور البيشمركه في كركوك والموصل أيضاً، عبر البدء بتشكيل، ما يسمَّى بـ «مجالس الإسناد» المرتبطة به شخصيَّاً. وغالب الظنّ أن تهديدات المالكي حول تعديل الدستور، وإعـادة النظر في الفيدراليَّة، ستجد تطبيقاتها العمليَّة، في حين أن أكراد العراق، يكتفون بتصريحات التهديد والوعيد، دون أيَّة إجراءات عمليَّة!.

التيار الصدري، فرض أجندته على المالكي، بالخروج مراراً من العمليَّة السياسيَّة، والعودة إليها. وكذا فعلت جبهة التوافق السنيَّة، وحزب الفضيلة. أمَّا الأكراد، فلا زالوا يراهنون على لغة التهديد والوعيد إيَّاها، وعلى العامل الأميركي!. في حين ان الراهن العراقي يشير إلى أن أعداء الفيدراليَّة في العراق، سنَّةً وشيعة، قد نجحوا في استمالة الأميركيين. وبعد أن شارف التدخُّل الأميركي في العراق على نهايته، واستتباب المعادلة السياسيَّة بين الشيعة والسنَّة، وتمرير الاتفاقيَّة الأمنيَّة بين العراق وأميركا، ومسرحيَّات بعض الكتل العربيَّة «الرافضة» للاتفاقيَّة البرلمان، وتراجع الاهتمام السياسي - العسكري بالعراق للمرتبة الثانيَّة، بعد أفغانستان، لن يجدي

الأكراد نفعاً، لا أفعالهم ولا أقوالهم في التهديد والوعيد. وبعد أن صار نوري المالكي مدججاً بالدعم الداخلي والإقليمي والأميركي، أيُّ حديث كردي عن خلع المالكي عن كرسيه، كما حدث مع إبراهيم الجعفري، هو حرثٌ في السَّراب، وذرٌّ للرَّماد في العيون.

على ضوئه، ليس من باب السخرية القول: لقد تمسكن نوري المالكي، حتَّى تمكَّن. ولقد تساهل الأكراد الى حدَّ التخاذل. وغالباً ما كانت التطمينات الأميركيَّة هي الكفيلة بإخماد التهديدات الكلاميَّة الكرديَّة. ولعل انفتاح أنقرة وطهران على كردستان العراق، أنسى قادة الإقليم الكردي ما دأبت عليه هاتان العاصمتان «الصديقتان» للعراق وأكراده، من نصب الفخاخ وافتعال الأزمات وتعميقها. وعليه، فالتهديدات الكرديَّة حيال حكومة المالكي، سقطت بالتقادم. وإنْ كان هنالك ثمَّة أفعال، فهي أيضاً، أقلُّ ما يُقال فيها، بأنَّها أتت بعد فوات الأوان. فقد سقطت التهديدات الكرديَّة لحكومة المالكي في أكثر من امتحان محلّي وإقليمي وأميركي، بعد جسَّ الجميع نبض هذه التهديدات، وتفحَّصوا منسوب جدّيَّتها.

أوجلان إذ يدير تركيا من معتقله

٢٧-١٠-٢٠٠٨

نشرت مجلة «تينبو» الاستراتيجيَّة التركيَّة، التي يشرف على تحريرها، صحافيون متخصِّصون وأساتذة جامعات، في عددها الصادر في تموز (يوليو) المنصرم، قائمة بأسماء أهمّ خمسين شخصيَّة مؤثِّرة في إدارة شؤون تركيا. وجاء اسم الزعيم الكردي عبدالله أوجلان (المعتقل في جزيرة إمرالي وسط بحر مرمرة، في سجن انفرادي منذ تسعة أعوام، وتحت حراسة أكثر من ألفين جندي تركي)، في المرتبة الخامسة والعشرين من بين تلك الأسماء. واللافت، أن اسم أوجلان، جاء قبل اسماء وزير الداخليَّة التركي بشير آتالاي، ورئيس المخابرات القوميَّة التركيَّة الـ«MIT» إمره تانير، والقائد السابق لقوَّات الجندرمة، والقائد الحالي للقوَّات البريَّة، الجنرال إيشيك كوشانار (صار رئيس أركان، ثم استقال في آب ٢٠١١ احتجاجاً على سياسات أردوغان... الكاتب)، والمدَّعي العام في المحكمة الدستوريَّة العليا عبد الرحمن يالجينكايا، ومحمد علي شاهين، وزير العدل، وكوكسال طوبتان، رئيس البرلمان التركي، إضافة عمدة أنقرة وعمدة اسطنبول، والكثير من الصحافيين البارزين ورؤساء النقابات، وأصحاب النوادي الرياضيَّة، وكبار التُّجار الأتراك. إذن، تأثير أوجلان على تركيا، أقوى من كلّ الذين سلف ذكرهم. وجود اسم أوجلان في منتصف اللائحة، في المرتبة ٢٥، له دلالاته، التي يعيها الخبراء الاستراتيجيون والمسؤولون الأتراك، قبل الأكراد. لأن الأسماء التي تتصدَّر هذه اللائحة، من رئيسيّ الجمهوريَّة والوزارة، وقائد هيئة الأركان، وقادة الأسلحة في الجيش التركي...الخ، كلّها تتغيّر وتتبدَّل، أو تُحال على التقاعد،

لكن أوجلان، يبقى فاعلاً ومؤثّراً على السياسة الداخليَّة والخارجيَّة التركيَّة، وممسكاً بمفاتيح الملفّ الكردي الملتهب في تركيا، الذي تعاقب على قرار حسمه عسكريًّا، رؤساء عشرة حكومات، وخمسة رؤساء جمهوريَّة، وسبعة من قادة هيئة الأركان، منذ بدء حزب العمال الكردستاني، بقيادة أوجلان، إعلان الكفاح المسلّح ضد تركيا في ١٩٨٤/٨/١٥، ولغاية اللحظة (نشر المقال). وأثناء تواجده في لبنان وسورية، تعرَّض أوجلان لأكثر من عشر محاولات اغتيال فاشلة، عن طريق السمّ والقنص والعبوات الناسفة. وكان آخر هذه المحاولات، استهدافه بسيارة مفخخة، زنة المتفجرات فيها، وصلت لطنّ من مادة الـ «TNT» شديدة الانفجار. وذلك، صيف ١٩٩٦ في العاصمة السوريَّة دمشق. لم تترك تركيا وسيلة دمويَّة ولم تستخدمها في حربها ضد حزب أوجلان ومقاتليه. ووصلت لحدِّ ارتكاب مجازر وإرهاب دولة، وممارسة سياسة الأرض المحروقة في المناطق الكرديَّة جنوب شرق تركيا، أسفرت عن إحراق أكثر ٤٥٠٠ قريَّة كرديَّة هناك، وتهجير سكّانها إلى المدن الكبرى. وإجبار بقيّة السكّان الأكراد بين خياري حمل السلاح ضدّ العمال الكردستاني، والعمل كميليشيا عميلة للجيش التركي، أو إحراق قراهم. ناهيكم عن استهداف المئات من المثقفين والسياسيين والبرلمانين والوطنيين والتجَّار الأكراد، عبر عمليات الاغتيال والاختطاف والتصفيَّة الجسديَّة، والتعذيب في السجون والمعتقلات. ووصلت دمويَّة الجيش التركي إلى استخدام الأسلحة الكيماويَّة ضد المقاتلين الكرد في بعض المناطق، واستخدام القنابل العنقوديَّة والفوسفوريَّة المحرَّمة دوليًّا ضدَّهم. لم يترك أوجلان وسيلة، إلاَّ واستخدمها، بغية فتح ثغرة في جدار الذهنيّة الأتاتوركيَّة، لجهة إيجاد منفرج سلمي للقضيَّة الكرديّة في تركيا. حيث أعلن عن وقف لإطلاق النار خمس مرّات منذ سنة ١٩٩٣ ولغاية ٢٠٠٦. وخفَّض سقف مطالب حزبه من الدولة القوميَّة إلى الحقوق الديموقراطيَّة، ضمن جمهوريَّة تركيَّة وطنيَّة

ديموقراطيَّة، تضمن الحقوق السياسيَّة والثقافيَّة الكرديَّة في الدستور التركي. وبدأ بالإشارة والإشادة بوعود أتاتورك للأكراد أثناء تأسيس تركيا الحديثة. كما أرسل أوجلان مجموعتين من عناصر حزبيه للاستسلام لتركيا، واحدة من الجبال، والأخرى من أوروبا، كبادرة حسن نيّة، وحذّر تركيا من خطورة تحوّلها إلى عراق آخر، إنْ هي استمرَّت في تبنِّي الحلول العسكريَّة ومن سلوك الاتحاديين الجدد، في الطرف العلماني من المعادلة التركيَّة، ومن العثمانيين الجدد، في الطرف الثاني «الإسلامي» من تلك المعادلة، وان الصراع بينهما، هو صراع على السلطة، وليس على هويَّة الدولة. لكن، ردَّت السلطات التركيَّة على نداءات أوجلان السلميَّة وتحذيراته المتكررة التي كان يطلقها من سجنه، بفرض المزيد من العزلة والتجريد عليه، عبر منع وعرقلة زيارات محاميه وأهله له، بحج واهيَّة، كذريعة وجود أعطال متكررة في الزورق الذي يقلُّهم إلى جزيرة إيمرالي. ناهيك عن إصدار قانون خاص بأوجلان، يستثنيه من لقاء البرلمانيين الأتراك، الذين يجوز لهم اللقاء بأيّ سجين سياسي. كما أصدرت قانوناً خاصاً آخر به، يستثنيه حاضراً ومستقبلاً من أيّ عفو عام، يشمل كافة السجناء السياسيين في تركيا. وكثيراً ما أصدرت المحاكم التركيَّة بحقّ أوجلان عقوبة السجن الانفرادي في معتقله الانفرادي، مرَّات عديدة، تتراوح بين ١٠ إلى ٥٠ يوما، بتهم «إدارة الحزب من داخل السجن، وإصدار التوجيهات، والتحريض على الإرهاب...». في مطلع العام الفائت، صرَّح محامو أوجلان في مؤتمر صحافي، تعرُّضه لحالة تسميم بطيء ممنهجة. وذلك، بعد أن تمَّ فحص عيّنات من شعره في ثلاث مختبرات أوروبيَّة متخصصة للتحاليل الطبيَّة. وفوراً، أثار هذا الخبر موجة من الاحتجاجات الكرديَّة في المدن الكرديَّة والتركيَّة والأوروبيَّة، قام بها مناصري حزب العمال الكردستاني، استنكاراً لما يتعرَّض له أوجلان. وبعد اعتصامات ومظاهرات على مدى شهور، اضطرَّت المنظمة الأوروبيَّة لمناهضة التعذيب إلى إرسال وفد طبّي للتقصّي عن

الحال الصحيَّة لأوجلان. فتكتَّمت المنظمة على فحوى التحاليل التي أجريت له. ثم ذكرت أن نسبة المواد السامة في دمه غير مقلقة!. وفي ٢٠٠٨/١٠/١٥، ذكر أوجلان عبر محاميه ما يلي: «دخلوا غرفتي بداعي التفتيش. وكان الغضب والصراخ بادياً عليهم. أخرجوني من غرفتي، ووضعوني في غرفة الانتظار. ثم طرحوني أرضاً. ودهس أحد الجنود على ظهري بقدمه. وهو يصرخ ويشتم ويتلفَّظ بألفاظ نابيَة بذيئة بحقيّ وعائلي وشرفي وكرامتي. وحين قلت له: يمكنك قتلي. هذا أفضل لي من هذه الإهانة. فردَّ عليَّ بالقول: القتل سيأتي لاحقاً. لا تستعجل. ليس من حقِّك أن تتفوَّه بكلمة. ينبغي أن تتحقق مطالب الدولة وفقط». هذا التصريح، أشعل الشارع الكردي في تركيا. وبدأت المظاهرات الاحتجاجيَّة العارمة في المدن الكرديَّة جنوب شرق تركيا. لكن الإعلام التركي عتّم عليها. والإعلام العربي، ومراسلي الصحف والتلفزة العربيَّة، هم أيضاً عاضدوا الإعلام التركي في مسألة التعتيم، والسعي لتسويق الحدث وفق وجهة النظر التركيَّة. إذ دأب بعض مراسلي القنوات الإخباريَّة العربيَّة، على الترويج والتسويق لحزب العدالة والتنمية في العالم العربي، ومحاولة جعل الرأي العام العربي ينظر إلى الملفّ الكرديّ في تركيا وتفاعلاته وحيثياته، بالعين التركيَّة الحاكمة. بذا، بقي حدث تعرُّض أوجلان للإهانة، وردّة الفعل الكرديَّة، غائبة تماماً عن الإعلام العربي. والفضل، لكوكبة الإعلاميين العرب العاملين في تركيا، لحساب الأجندة الرسميَّة التركيَّة. بالنتيجة، القضيَّة الكرديَّة في تركيا، وممثلها حزب العمال الكردستاني، وزعيمه أوجلان، خلاصة أزمات تركيا الداخليَّة. والكردستاني وزعيمه، حاضران بقوَّة في أيّ تواصل تركي مع الدول الإقليميَّة ودول الاتحاد الأوروبي وأميركا. ولقد نجحت تركيا في حشد العالم كله خلف تعاطيها العسكري العنفي مع الكردستاني وزعيمه. لكنها فشلت حتى الآن، في جعل هذا الحزب وزعيمه في خبر كان التركي.

ما بين بغداد وأضنه: ما أشبه اليوم الكردي بأمسه!

٢٢-٠٧-٢٠٠٨

لم يكلِّفه ذلك، سوى يوم واحد. كلّ المشاكل العالقة بين العراق وتركيا منذ ٢٠٠٣ وإلى ما قبل زيارة أردوغان لبغداد، وأبرزها ملف حزب العمال وكركوك، قد انتهت بيوم واحد. وجاءت الزيارة «تاريخيَّة»، بحسب رأي قادة العراق وكردستانه، وعلى رأسهم الرئيس طالباني. واستضاف الأخير أردوغان في منزله، أتت تعبيراً عن الود العميق، والنيَّة الصَّادقة في طيّ صفحة الماضي، والإرادة المشتركة في مكافحة «الإرهاب». ولا شكَّ إن الزيارة كانت تاريخيَّة!. لكن، لصالح من!؟. الأمرُ أخطر مما يتصوَّره الأكراد في العراق وتركيا وفي كل مكان. التوقيع على ميثاق بغداد للأمن والتعاون الاستراتيجي، وإعطاء ضمانات وتعهُّدات من قبل حكومة بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق للجار التركي «الحنون»، والاصطفاف إلى جانب تركيا في محاولة تصفية العمال الكردستاني، سيفجِّر الحال الكرديَّة - الكرديَّة، قبل أيّ شيء!. اتفاقيَّة بغداد، ستعيد الأخيرة إلى ائتلاف النظم الإقليميَّة التي تقتسم كردستان، بعد خسارته لعاصمة الرشيد، إثر سقوط النظام العراقي السابق. لكن، هذا الائتلاف، لم يعد رباعيَّاً، يضمُّ تركيا وسورية وإيران والعراق وحسب، بل صار خماسيَّاً، بانضمام كردستان العراق إليه!. وبات يحظى بتغطيَّة أميركيَّة. في خريف ١٩٩٨، بدأت تركيا حشد قواتها على الحدود التركيَّة - السوريَّة، مهددةً بشنِّ حربٍ على الشَّام، إنْ هي لم تسلِّم زعيم حزب

العمال الكردستاني عبدالله أوجلان، وتغلق معسكرات حزبه التي انتقلت من البقاع إلى دمشق. تمنَّعت الأخيرة قليلاً، وأنكرت وجود أوجلان على أراضيها، في مسعى تحسين شروط التفاوض. لكن مصر دخلت على الخط، وحذرت دمشق من جديَّة التهديدات التركيَّة، وخطورة الاستمرار في التعنُّت، وتبعات ذلك على خطورة الوضع الداخلي السوري، إن نفذت تركيا تهديدها، وانصباب نتائج ذلك في طاحونة الإسرائيليين، على اعتبار أن أيّ هجوم تركي، سيكون بالتنسيق مع تل أبيب وواشنطن. وبعد زيارة مبارك المفاجئة لدمشق آنئذ، تمَّ، ليس فقط حلحلة التعنُّت السوري، بل طار المسؤول الأمني السوري إلى المدينة التركيَّة أضنه، حيث أكبر قاعدة جويَّة أميركيَّة في الشرق الأوسط (إنجيرليك)، ووقع على اتفاقيَّة أمنيَّة، وتعهُّدات سورية لتركيا بالكفّ عن دعم حزب العمال، ومحاربته على مراحل، دون تسليم زعيمه للأتراك، لئلا يوصم تاريخ سورية بصنيع أسود كهذا، والاكتفاء بإخراجه من دمشق إلى جهة «مجهولة». ويُقال: إن السوريين تخلّوا في اتفاقيَّة أضنه عن المطالبة بلواء اسكندرون نهائياً من الأتراك، حسب رأي الكثير من المراقبين!. وعليه، تحوَّل الوئام بين حزب العمال والنظام السوري إلى خصام، ثم إلى صِدام. وتحوَّل الخصام بين دمشق وأنقرة إلى وئام وانسجام، لدرجة صارت دمشق تحتاج الى انقرة لحلّ مشاكلها مع تل أبيب وواشنطن!. بعد مرور عقد من الزمن، على اتفاقيَّة أضنه، وفي عراق ما بعد نظام حزب البعث سنة ٢٠٠٣، بدأت تباشير الضغوط والممانعة التركيَّة للحال العراقيَّة المستجدَّة تظهر للعلن، بقرار الحكومة التركيَّة والبرلمان التركي بعدم السماح للقوَّات الأميركيَّة المتجهة للحرب على العراق ان تمر من أراضيها. ثم بدأ استهجانها للمادة ٥٨ من القانون الأساسي لإدارة الدولة، والتي تحوَّلت إلى المادة ١٤٠ من الدستور العراقي. وبدأت تحرِّض العشائر السنيَّة والتركمان على الفيدراليَّة عموماً، والمادة ١٤٠ خصوصاً. وتناغمت المساعي التركيَّة العلنيَّة مع الرغبات الشيعيَّة العراقيَّة

المبيَّتة في تعطيل المادة ١٤٠، بضغط إيراني. واستطاع الأكراد تغيير حكومة الجعفري التي كانت تعرقل تفعيل المادة ١٤٠، لكنهم رضخوا لحكومة المالكي، الأكثر شراسة في رغبتها تعطيل المادة الآنفة، مدعومين من تركيا وإيران في آن. وعليه، نجحت تركيا في سحب المادة ١٤٠ من تحت ضغوط الأكراد، ووضعها في العهدة الأمميَّة، وصولاً لتمييع المادة، ثم شطبها، وإيجاد توليفة جديدة، تبقي كركوك خارج الجسم الفيدرالي الكردي في العراق!.
منذ ٢٠٠٣ وتركيا تطالب باجتياح كردستان العراق، بحجَّة ملاحقة حزب العمال الكردستاني، ولا تعترف بالكيان الكردي، ولا تجالس قادة كرد العراق، إذ تعتبرهم قادة عشائر لا يليق بتركيا مجالستهم. وقادة كردستان العراق كانوا يهددون تركيا بأنه لو «تدخَّلت تركيا في كركوك، فسوف يتدخَّلون في ديار بكر. وإن حرَّكت تركيا بضعة آلاف من التركمان، فإنهم سيحرِّكون ٣٠ مليون كردي في تركيا». وأنهم لن يسمحوا بـ»تمرير الأجندة التركيَّة في العراق، أيًّا كانت الأكلاف»!. وبدا المشهد، من فرط الانفعال، جديًّا وحقيقيًّا.
لكن، سرعان ما افتضح بأن ما قيل شيء، وما كان يجري تحت الطاولة شيء آخر، بالضِّد من التهديدات الكرديَّة. فقد أنجز الأتراك في ما يتعلق بالمادة ١٤٠ قسطاً وافراً من مآربهم. وفي ما يتعلَّق بملف حزب العمال الكردستاني، اجتاح الأتراك كردستان العراق في ٢٠٠٨/٢/٢٠، وعادوا أدراجهم خائبين في ٢٠٠٨/٢/٢٩.
والسؤال المطروح هنا، ما هي أوجه الشبه والفروق بين اتفاق أضنه، المعقود بين سورية وتركيا سنة ١٩٩٨، وبين اتفاق بغداد، المعقود بين تركيا والعراق سنة ٢٠٠٨؟!.
-١ في اتفاق أضنه، طار السوريون نحو الأتراك. وكان مستوى التمثيل السوري والتركي بمسؤولين أمنيين رفيعي المستوى. أمَّا في اتفاق بغداد، فطار الأتراك إلى بغداد. وكان مستوى التمثيل بين البلدين، برتبة رئيس وزارة.
-٢ في اتفاق أضنه، اخذ الاتفاق، جولات وجلسات، بينما في

اتفاق بغداد، أخذ يوماً واحدا فقط!. يعني، كان كل شيٍ جاهزا، وزيارة أردوغان كانت بمثابة تحصيل حاصل، وتدعيماً للاتفاق.
-٣ في اتفاق أضنه، يُقال ان السوريين تخلُّوا عن المطالبة بلواء اسكندرون نهائيًّاً. أمَّا في اتفاق بغداد، فيشتمُّ رائحة التخلّي عن كركوك.
-٤ لم يكن قادة أكراد سورية طرفاً في اتفاقٍ أضنه. لكن في اتفاق بغداد، قادة كردستان العراق طرفٌ رئيس فيه.
-٥ لم يصب اتفاق أضنه أكراد سورية بشلل مباشر وفي الصميم، لكن اتفاق بغداد، سيكون له بالغ الضرر على أكراد العراق، وسيجبرهم على الاشتباك مع أبناء جلدتهم في تركيا.
والسؤال المطروح هنا: لقد أنجز اتفاق أضنه ملاحقة أوجلان، وثمَّ اختطافه وإيداعه سجن جزيرة إمرالي، وسط بحر مرمرة سنة ١٩٩٩، في قرصنة دوليَّة، شارك فيها «الموساد» والـ»سي آي إي» والـ»ميت»، وأطراف إقليميَّة، وتحوم الشبهات حول أطراف كرديَّة أيضاً في ذلك. فهل سينجح اتفاق بغداد في إنجاز تصفية حزب العمال، بعد أن أوشك على معالجة معضلة كركوك التي تؤرّق تركيا؟!.
عطفاً على ما سلف، غالبُ الظن يشير إلى أن حربا كرديَّة - تركيَّة في طريقها للتصاعد. وهذه ليست حرب أكراد تركيا، خلاف ما يوحي البعض من المفتتنين بتركيا. بل هي حربٌ تفرضها تركيا على أكرادها. والأكراد أعلنوها مراراً وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد، في مسعى إيجاد حل سلمي. لكن تركيا ترجِّح خيار الحرب والتصفية. وما يُخشى منه أن يصبح أكراد العراق وقوداً لهذه الحرب.

الشرق الأوسط بين محافظي طهران وواشنطن

٢٨-٠٤-٢٠٠٨

بات سير الانتخابات الأميركيَّة بالدرجة الأولى، والإيرانيَّة بالدرجة الثانيَّة، ونتائجهما، تستحوذ على جلِّ اهتمامات المواطن العربي خصوصاً، والشرق أوسطي عموماً، وأكثر من اهتمام المواطن الأميركي والإيراني بتلك الانتخابات. وربما من نافل القول: أنه قد تجاوز اهتمام العرب بالانتخابات الأميركيَّة والإيرانيَّة، اهتمامهم بالانتخابات الرئاسيَّة والبرلمانيَّة في بلدانهم. ولعل حجم المتابعة الإعلاميَّة العربيَّة اللصيقة لهذين الحدثين غير العربيين، هي أحد أبرز أوجه انشغال الشرق الأوسط بمن سيحكم واشنطن وطهران، ومزاجهم السياسي والأيديولوجي، وانعكاسات ذلك على مصائر المنطقة. منذ بدء الانتخابات التمهيديَّة الأميركيَّة، والتكهُّنات حول نتائجها، عبر إخضاع المرشَّحين للمفاضلة والترجيح، وانعكاس ذلك على القضايا العربيَّة في عمليَّة السلام، وفي فلسطين والعراق ولبنان، وتأثير ذلك على يسمَّى بـ«الحرب على الإرهاب» وصيرورتها ومداها...، ولغاية ظهور نتائجها، وهذه التحليلات والتكهُّنات تتواتر وتتصاعد كمَّاً ونوعاً. ولا شكَّ أن هذه المتابعة، تتأتَّى من الحاجة والترقُّب العربيين لإدارة أميركيَّة، أقلَّ سوءاً وضرراً على المصالح العربيَّة. لأن العالم العربي، ومع كل إدارة أميركيَّة جديدة، بات يترحَّم على أيام الإدارة السابقة. وعليه، فإن الإدارة الأفضل بنظر العرب، هي الأقلُّ سوءاً وانحيازاً لإسرائيل. «ينبغي أن يكون المرشَّحون للانتخابات النيابيَّة بعيدين عن العدو». هذا ما صرَّح به مرشد الثورة الخمينيَّة علي خامنئي عشيَّة الانتخابات البرلمانيَّة الإيرانيَّة التي جرت في ٢٠٠٨/٣/١٤.

وقد كان له ذلك، بأن اكتسح المحافظون نتائج هذه الانتخابات، وعززوا مواقف وسياسات أحمدي نجاد، وأعطوه دفعاً قوّيًّا باتِّجاه النووي، ورمي إسرائيل في البحر، ومقارعة وصرع «الشيطان الأكبر». كل ذلك، في انتخابات نزيهة وشفافة، ولا يشوبها شائبة، بدليل استبعاد ٣٠ في المئة من الأسماء الإصلاحيَّة من حق الترشّح، لأنهم «قريبون من العدو»!، وبدليل أن الانتخابات مددت لخمس ساعات، كي يصل حجم المشاركة الى ٦٠ بالمئة، حسب تقديرات داخليَّة أحمدي نجاد. وبدليل أن المناطق الكرديَّة قاطعت هذه الانتخابات، تلبية لدعوة «حزب الحياة الحرَّة الكردستاني -PJAK»، حيث تراوحت نسبة المشاركة بين ١٥ و٢٠ بالمئة في المدن، ولم يصل عدد المقترعين في بعض القرى إلى ١٥ صوت. لكن، الأخطر في الأمر، والذي يُستشفُّ من تصريح خامنئي، إن إيران تحوَّلت إلى إيرانَين: وحدة، بعيدة عن العدو، تضمُّ محور خامنئي - نجاد -لاريجاني، والأخرى، قريبة أو مقرَّبة من «العدو»، وتضمُّ محمد خاتمي وشقيقه، ولفيفهما من معشر الإصلاحيين. مقصد خامنئي بالعدو هو أميركا. لكن ما قد سها عنه آية الله العظمى، ومرشد الثورة الخمينيَّة، إن تصريحه ذلك، وتأثيره على نتائج الانتخابات الإيرانيَّة، قد صبَّا في طاحونة مصالح «العدو»، وعزَّزا مواقعه، ويكادان يحسمان الانتخابات الرئاسيَّة الأميركيَّة لصالح الجمهوريين. فبعد الانتكاسات ومآزق سياسات جورج دبليو بوش في العراق وفلسطين، وتأثير ذلك على انحسار شعبيته، وتراجع حظوظ المحافظين في إدارة أخرى في البيت الأبيض، وارتفاع الأصوات المناديةٍ بالحوار مع إيران وسورية، وكان تقرير بيكر - هاملتون نموذجاً، يأتي خامنئي بتصريحه ذلك، وتأثيره على العملية الانتخابيَّة، وإدلائه بصوته لفريق نجاد، وكأنَّه يصوِّتُ للمحافظين الجدد، وخليفة بوش في المكتب البيضاوي. لا شكَّ أن منطقة الشرق الأوسط، باتت الطاولة التي تتمُّ عليها لعبة المكاسرة بين محافظي طهران ومحافظي واشنطن، ولا

شكَّ أيضاً، إن العداء المعلن بين الفرقين، ينطوي على تضامن ضمني بينهما، لجهة استدراج بعضهما لقيادة البلدين، والمحافظة على مواقع بعضهما، عبر الزيادة من شحنة العداء لمصالح البلد الآخر، والسؤال الذي يقفز للذهن هنا: ماذا لو وضِعَ الشرق الأوسط بين خيارين: أميركا أم إيران، فأيُّهما الأرجح؟. وتشير معطيات النظام العربي، إلى ما يسمَّى بـ»محور الاعتدال»، وهو الغالبيَّة، سيختار أميركا، وقد تبقى دمشق وحيدة في اصطفافها إلى جانب طهران. لكن يبدو أن الشعوب العربيَّة، ومن خلفها الكثير من نخبها، قد حسمت أمرها لصالح الخيار الإيراني. بدليل أن العمائم السود قد أصبحت شعار النخب العربيَّة، بعلمانييها وقومييها ويساريِيها، وصولاً لـ»تحقيق النصر والتحرير، واستعادة أمجاد الأمَّة...»!. أمَّا تركيا، فتوشك على السقوط في الفلك الإيراني، بمعيَّة حزب العدالة والتنمية الإسلامي، الذي لم يبقِ من علمانيَّة الدولة إلاَّ النذر اليسير. فبعد استحواذه على الرئاسات الثلاث (الجمهورية والحكومة والبرلمان)، اتَّجه هذا الحزب نحو مؤسَّسة العسكر، وبدأ بدقّ أسافين بين الجيش ودكاكينه السياسيَّة، من الأحزاب القوميَّة، على خلفيَّة الانسحاب المفاجئ للجيش التركي من كردستان العراق، واتهام أحزاب المعارضة لقائد الأركان العامَّة ياشار بيوكآنط، بالرضوخ للإملاءات الأميركيَّة، والكذب، واتهام الأخير لقادة المعارضة بـ»الخيانة»، ودفاع أردوغان عن الجيش وقائده، واستمالته للعسكر. هذا ما دفع القوى الأتاتوركيَّة لاستشفاف الخطر المحدق بهم، وضرورة السير باتجاه حظر حزب أردوغان، ورفع دعوى قضائيَّة بحقِّه أمام المحكمة الدستوريَّة، قبل أن يسقط الجيش أيضاً في يده، وتصبح علمانيَّة تركيا في خبر كان. أمَّا الأكراد، نخباً وشارعاً وساسة، فيبدو أن لعبة ترك الحبل الكردي على الغارب الأميركي، قد استهوتهم، وعوَّلوا كثيراً على «بافي آزاد»، (الاسم الذي أطلقه الأكراد على جورج بوش، بعد إسقاطه لنظام صدَّام. ومعناه بالعربيَّة: أبو الحريَّة)،

وآن لهم أن يراجعوا حساباتهم في بورصة المصالح الأميركية. وبالنتيجة، ثمة مصلحة كبرى للمحافظين الجدد في واشنطن ببقاء المحافظين الخمينيين ممسكين بخناق إيران. وإن أحد أهم أسباب منشأ التطرُّف في واشنطن وتل أبيب هو التطرُّف في طهران. وعليه، يبدو إن مقدور منطقة الشرق الأوسط أن تبقى تحت «رحمة» التطرُّف الإيراني - الأميركي، إلى أجلٍ غير مسمَّى. وألا تبقى نتائج انتخابات بلدان الشرق الأوسط هي التي تحدِّد مصائر شعوبها، بقدر ما تحدِّده انتخابات واشنطن وطهران.

تركيا تضبط المواعيد مع أكرادها على ربيعٍ ملتهب

١٠-٠٢-٢٠٠٨

في تتابع لافت، تستمر الوفود التركيَّة في زياراتها غير العادية لواشنطن. رئيس الحكومة أردوغان، فرئيس الجمهوريَّة عبد الله غُل، فقائد هيئة الأركان العامَّة الجنرال ياشار بيوكآنط، ومن ثُم نائبه الجنرال أرغين صايغون. وهذا الأخير، كان قد رافق أردوغانٍ في زيارته السالفة الذكر لأميركا، وقبل فترة، كان في بغداد، تزامناً مع زيارة كوندوليزا رايس للعاصمة العراقيَّة!. وليس سرَّاً، أنه ثمَّة ملفَّاتٍ ثلاثٍ، تغطى على جدول أعمال أيَّة زيارة تركيَّة لواشنطن، هي: العمال الكردستاني، وكركوك، ومستقبل الفيدرالية في العراق، فضلاً عن ملفَّات أخرى، تلي في أهميتِّها، ما أشرنا له، كالملفِّ الأرمني، والملفِّ القبرصي، ومساعي انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. في ما يتعلَّق بملفِّ الكردستاني، فبعد مضي ما يقارب الخمس سنوات من الاحتلال الأميركي للعراق، والممانعة الأميركيَّة لأيّ اجتياح تركي لكردستان العراق، استطاعت أنقرة أن تستحصل على ضوء أخضر من واشنطن للبدء في شنِّ جولة من الحرب القديمة - الجديدة على حزب العمال الكردستاني. وقد باشرت تركيا هذه الجولة بالهجوم الجوي لـ٥٢ طائرة «إف ١٦» على ما قيل: إنها معاقل الكردستاني على الحدود التركيَّة - العراقيَّة يوم ٢٠٠٧/١٢/١٦، بالتزامن مع قصف مدفعي تركي - إيراني مركّز لتلك المناطق. وفي ما يخصُّ بالمادة ١٤٠، وقضية تطبيع الأوضاع في كركوك، فقد نجحت تهديدات الأتراك، في جرّ الحكومة المركزيَّة في بغداد للالتفاف على الإقليم الكردي، وعقد اتفاقات وتفاهمات سريَّة بين بغداد وأنقرة، وبرعاية أميركيَّة، حول تأجيل المادة ١٤٠ لستة أشهر.

وكشف الرئيس التركي عبد الله غُل، في زيارته الأخيرة لواشنطن، لمراسل صحفية «حرييت» التركيَّة، أنه شكر بوشٍ بخصوص تأجيل المادة ١٤٠، وإنه «سيطالبه بتعليقها»، وصولاً لشطبها من الدستور العراقي، أو تجميدها. بمعنى، نجح المالكي في ليّ ذراع أكراد العراق، وبشكل قوي ومؤلم، عبر أنقرة. وبوضع الحكومة العراقيَّة ملف كركوك في العهدة الأمميَّة، و «تمديد» تطبيقها ٦ أشهر، تكون قد خلّصت نفسها من ضغوطات التحالف الكردستاني الذي كان يهدد الحكومة المركزيَّة، بالانسحاب من العمليَّة السياسيَّة، أنْ لم تطبَّق المادة ١٤٠ في وقتها. وإن أبدى الأكراد أيّ اعتراض على أداء الأمم المتَّحدة بخصوصها، حينئذ، سيظهر الجانب الكردي وكأنه ضدَّ الشرعيَّة الدوليَّة، أو ما شابه، فيما يكون المالكي قد أبرأ ذمَّته أمام كل حلفائه الإقليميين، المعترضين على المادة ١٤٠، (تركيا وإيران وسورية)، وخنادقهم المتقدِّمة والنشطة في العمليَّة السياسيَّة العراقيَّة (جبهة التوافق السنِّيَّة، الائتلاف الشيعي، الجبهة التركمانيَّة، التيار الصدري). وتالياً، لم يعِ قادة أكراد العراق، أن القصف الذي طال مقاتلي الكردستاني فيَ المنطقة الحدوديَّة، كان موجَّهاً للمادة ١٤٠ من الدستور العراقي، وقد أصابها في مقتل!. ويبدو أن قادة أكراد العراق أدركوا متأخِّرين التفاف المالكي عليهم، تماماً كما فعل إبراهيم الجعفري معهم، فاتَّجهوا لمراجعة تحالفاتهم، وعقدوا اتفاقاً هذه المرَّة مع السنَّة، «الحزب الإسلامي».

أمَّا ما خصَّ الملف الأرمني، وقانون إدانة المذابح الأرمنية (١٩١٥-١٩١٧)، واعتبارها إبادة جماعيَّة، والمعروض على الكونغرس للتصويت، بعد أن أقرَّته لجنة العلاقات الخارجية فيه، يبدو أن هذا القانون، أعيد على الرَّفّ، بعد أن أثار لغطاً وردود أفعال وتهديدات تركيَّة قويَّة لأميركا، حيث اعتبره الرئيس التركي غُل: «إهانة للشعب التركي». واتضح أن هذا

القانون، لم يخرج من كونه ورقـة ابتزاز أميركيَّة للأتراك. رغم كل التطبيل والتضخيم الذي أبداه الساسة والعسكر والإعلام التركي، حيال نتائج الهجوم الجوِّي التركي على معاقل الكردستاني في جبال قنديل، لكن، ظهر جليًّا، زيف وهشاشة تلك الادعاءات. لكن، اللافت في الأمر، ما ذكرته صحيفة «آزاديا ولات» الكرديَّة، الصادرة في ديار بكر، ونقلاً عن الموقع الالكتروني للبحوث والدراسات الاستراتيجية في كردستان، إن جنرالاً إيرانيًّا صَّرح للموقع المذكور بأن الطيران الأميركي شارك في الهجوم التركي على مقار الكردستاني، و»ان أنقرة طلبت من طهران، قبل بدء العملية بـ٤٨ ساعة، ضرورة استخدام مجالها الجويِّ في هجومها على معاقل الكردستاني، فوافقت طهران، بموجب التنسيق المشترك بين البلدين لمحاربة الكردستاني على جانبي الحدود، بشرط ألاَّ تكون الطائرات الأميركيَّة ضمن سرب الطائرات التركيَّة المهاجمة. لكن، فيما بعد كشفت راداتنا أن الطائرات التي كانت تقصف مواقع الكردستاني، لم تكن فقط تقلع من مطاري ديار بكر وأنطاليا العسكريين التركيين، بل من قاعدة إنجيرليك الأميركيَّة أيضاً». وهذا ما يفسر نفي هيئة الأركان التركيَّة بشدَّة أن يكون الهجوم «التركي»، قد أصاب أهدافاً مدنيَّة، وقتل قرويين كرديين، وهدَّم بيوتاً ومدراس ومرافق مدنيَّة، ذاكرة في تصريحات لها: «إن الأهداف التي تمَّ قصفها، كانت منتقاة بعناية، وبعد رصد وكشف استخبارتي أميركي دقيق». وهذا ما يفسِّر أيضاً بقاء ردود الفعل العراقيَّة والكرديَّة تحت سقف التنديد والشجب والاستنكار، ولم تصل لقطع العلاقات أو طرد السفير التركي، أو إغلاق الممثليات التركيَّة، أو تجميد الاتفاقات الاقتصاديَّة، أو تقديم شكوى للأمم المتَّحدة ومجلس الأمن...، كأي إجراء ينبغي أن تتخذه دولة ذات سيادة، لمواجهة عدوان دولة أخرى على أراضيها وسيادتها وشعبها!.

وما استمرار الحصار الإعلامي الذي فرضته حكومة إقليم كردستان العراق على مناطق جبال قنديل، تنفيذاً لمطلب تركي - أميركي، ومحاولة أكثر من ٥٠ صحافيا ومثقفا كرديا عراقيا كسر هذا الحصار، ومحاولة السير نحو تلك المناطق، وصدّ السلطات الكردية لتلك المجموعة، ومنعها بالقوَّة، تتوارد أخبار مفادها: إن القصف الذي طال تلك المناطق، ربما يكون قد استخدم فيه أسلحة محرَّمة، كيماويَّة أو بيولوجيَّة، بسبب الارتفاع المفاجئ في عدد المصابين بأمراض غريبة هناك. وهذا ما ألمح له وزير البيئة في الإقليم الكردي دارا محمد أمين، وطلب إرسال لجنة تكشف عن حقائق ما حدث هناك. وما بات في حكم المؤكد إن تركيا تهيِّئ نفسها لغزو برِّيّ لكردستان العراق في الربيع المقبل، ووجود نائب هيئة الأركان التركيَّة أرغين صايغون في واشنطن ثم بغداد ثم واشنطن، ليس إلا لوضع اللمسات الأخيرة على مخطط الهجوم البرِّيّ التركي على جبال قنديل. ومن جانبه، لم يستبعد العمال الكردستاني هذا الهجوم، وكشف عن دخول إسرائيل على خط المواجهة الأميركيَّة - التركيَّة - الإيرانيَّة معه. وذكر الحزب في بيان له: «إن وحدات خاصَّة من نخبة الجيش الإسرائيلي وصلت لتركيا». وإنهم «رصدوا تحركات لعناصر الموساد في محافظة باطمان الكرديَّة»، جنوب شرق تركيا. وحذر الكردستاني في بيانه، إسرائيل وأميركا من تبعات مشاركتهما في أيّ مخطط يستهدفهم، ذاكراً «أن الشعب الكردي، سيعتبره قرار إعلان حرب، ولن يقف مكتوب الأيدي، ولديه الوسائل الكافية للدفاع عن نفسه». ما يعني أن تركيا قد ضبطت مواعيدها مع ربيع لاهب، سيثمرُ مزيداً من القتل والخراب وإراقة الدماء، بمعيَّة تعاضُد الإسلامي والذهنية الطورانيَّة، المتمثِّلة بمؤسَّسة العسكر، على إتِّباع الخيار العسكري الفاشل في طيّ الملفِّ الكردي. رويداً، باتت تتضح المعالم المحليَّة والإقليميَّة والدوليَّة للمخطط الذي يستهدف العمال الكردستاني، وعملية توزيع الأدوار على الشريك العربي والكردي العراقيين، والفارسي والإسرائيلي

والأميركي، ومن خلف كل هؤلاء، التركي في هذا المخطط!. هذا الإجماع والتكالب والتواطؤ المريب والمعيب في آن، الذي لم نشهد مثيلاً على أيَّة دولة أو فريق سياسي، يوحي فيما يوحي، إلى الثقل الذي لا زال يتمتّع به الكردستاني، حتى بعد اعتقال زعيمه أوجلان. والسؤال: ألهذه الدرجة يشكّل العمال الكردستاني خطراً على مصالح المشتركين في مخطط تصفيته، من أعداء وأصدقاء؟!.

قصارى القول: اتهام أميركا وإسرائيل وإيران وتركيا، (وكل هذه الدول التي تمارس إرهاب دولة)، للكردستاني بالإرهاب، لن يفهمه الأكراد إلا أنه شهادة تؤكد عكس ذلك. وما قد يحزّ في النفس الكرديَّة أكثر، هو اشتراك طابور سياسي وثقافي كردي خامس في طعن العمال الكردستاني من الخلف، أو تبرير مساعي تصفيته بشكل أو آخر.

ملاحظة: الغزو التركي لكردستان العراق، ومناطق زاب، بدأ في ٢٠٠٨/٢/١٩. يعني بعد نشر المقال، بتسعة أيّام فقط... الكاتب.

العلاقات الإيرانية ـ التركية بين تباين المسارات الاستراتيجية وتلاقي المصالح

٠٣-٠٢-٢٠٠٨

منذ تأسيس مصطفى كمال باشا (أتاتورك) تركيا الحديثة، على أنقاض التركة الجغرافيَّة والبشريَّة للسلطنة العثمانيَّة، سنة ١٩٢٣، دخلت العلاقات التركيَّة ـ الإيرانيَّة مرحلة التهدئة، ولم تطرأ عليها أزمات حادَّة، تنتج حروباً دمويَّة أو ما يشبه القطيعة الطويلة، خلافاً لتاريخ هذه العلاقات قبل ذلك، المليء بالصراع الدموي المديد بين الفرس والترك، على الخلفيَّة المذهبيَّة الشيعيَّة ـ السنيَّة كرافعة استراتيجية في لعبة الصراع على النفوذ والمصالح بين الطرفين في المنطقة. وحسم الأتراك العثمانيون في ذلك الحين الصراع لمصلحتهم، في معركة «جالديران» الشهيرة سنة ١٥١٤، وكسروا شوكة الفرس الصفويين بقيادة الشاه إسماعيل الصفوي، وأزاحوهم عن مسرح المنافسة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

شاه إيران رضا البهلوي، كان يعتبر أتاتورك مثالاً يحتذى به في ما يتعلَّق بسعيه نحو العلمانيَّة، وعلاقته بالغرب، وهندسته لتركيا بما يتواءم والحداثة الغربيَّة، بخاصَّة، بعد زيارته تركيا في الربع الثاني من القرن المنصرم. وأدخل أبنه الشاه محمد رضا بهلوي طهران في تحالف عسكري منتصف الخمسينات من القرن الماضي مع أنقرة، في ما سمِّي وقتئذ بحلف بغداد أو الـ «سنتو»، والذي تحوَّل في ما بعد إلى مجلس التعاون الاقتصادي «الإيكو»، ويضم باكستان وأفغانستان ودول آسيا الوسطى إلى جانب تركيا وإيران. وعلى رغم أن تركيا كانت السبَّاقة في الاعتراف بإسرائيل سنة ١٩٤٩،

إلاَّ أنَّ علاقات البلدين كانت وطيدة مع أميركا وإسرائيل، على زمن الحكم الشاهينشاهي في إيران. وتالياً، كانت أنقرة وطهران، مخفرين أميركيين متقدمين في مواجهة المدِّ الشيوعي، في عصر الاتحاد السوفياتي السابق. لكن، أميركا كانت تعوِّل أكثر على تحالفها الاستراتيجي مع تركيا، كونها عضواً في حلف الشمال الأطلسي. ومع عمق العلاقة التي تربط تركيا بأميركا وإسرائيل ومتانتها، لم تسعَ إيران بعد الثورة الإسلاميَّة إلى التعاطي مع تركيا بمثل ما تعاطت مع العالم العربي وباكستان وأفغانستان، عبر تصديرِ الثورة، وتغذية الحركات الإسلاميَّة، وبخاصَّة الشيعيَّة منها. ولا شك في إن أفكار الثورة الإسلاميَّة وصلت إلى تركيا، بيد أن الإسلاميين هناك، لم يتفاعلوا مع نسقها الراديكالي، واكتفوا بالتواصل مع الجانب الثقافي لها، ككتابات المفكر علي شريعتي، وأفكار مهدي بازركان، (أول رئيس وزراء بعد قيام الثورة الإسلاميَّة)، والمفكر الإسلامي عبدالكريم سروش. وهناك حالياً نحو ١١ فرعاً لتدريس اللغة والأدب الفارسيين في الجامعات التركيَّة. وتالياً، لم تنزلق إيران نحو «الثأر التاريخي» من الأتراك، لأنها، وبخاصَّة أثناء حربها مع العراق (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، كانت تنظر لتركيا على أنها الـ «كوريدور» السياسي والاقتصادي الحيوي والآمن الذي يربطها بأوروبا، و «شعرة معاوية» التي تربطها بأميركا وإسرائيل، إلى جانب خشيتها من أن تعاملها تركيا بالمثل، عبر تغذية النزعة الانفصاليَّة لدى العنصر الأذري الذي يشكل نحو ٢٥ في المئة من عدد سكان إيران، على اعتبار أن هذه الإثنيَّة تربطها بالأتراك الجذور العرقيَّة نفسها. وتالياً، تراجع النزوع الإيديولوجي للثورة الخمينيَّة في التعاطي مع تركيا، لمصلحة المنفعة السياسيَّة والاقتصاديَّة. في مطلع التسعينات من القرن الماضي، بدأت طهران محاولات التحرش بجارتها الغربيَّة، عبر غض الطرف عن نشاط حزب العمال الكردستاني في إيران، بالتوازي مع ما فعلته دمشق منذ مطلع الثمانيات ولغاية ١٩٩٨. ولم تكتفي طهران بدعم الكردستاني،

بل دعمت «حزب الله» التركي أيضاً، والذي أنشأته الاستخبارات التركيَّة أصلاً لمواجهة المدِّ الكردي، لكنه انقلب على الأتراك مطلع التسعينات. وبدأ الجاران يتبادلان الاتهامات في هذا الصدد، وبدأت العلاقات بينهما تشهد أزمة، على خلفية اغتيالات طاولت بعض الصحافيين الأتراك العلمانيين والمنتقدين للسياسات الدينية في عهد الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني. فاتهمت أنقرة طهران بالتورط في تلك الاغتيالات، وبدعم الكردستاني و«حزب الله» التركي، وكانت طهران تردُّ بالنفي، واتهام أنقرة بأنها تدعم الحزب الديموقراطي الكردستاني الإيراني، وحركة «مجاهدين خلق». وبعد انتخاب محمد خاتمي رئيساً لإيران، سعى الجانبان، وبخاصة في السنوات الأخيرة، للقيام بخطوات ملموسة لتمتين هذه العلاقات وإزالة التشنُّج والفتور الذي كان يكتنفها، فعقد البلدان اتفاقيات أمنيَّة للحدِّ من نشاطات المنظمات المناوئة لهما. فضلاً عن التوقيع على اتفاق لبيع الغاز الطبيعي لتركيا، والاتفاق على إنشاء أنبوب في هذا الصدد. وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ١،٤ بليون دولار عام ٢٠٠١. ويشكل السياح الإيرانيون والمنتوجات التركية المصدَّرة الى إيران من المصادر المهمة لإيرادات الحكومة التركية. فقد زار تركيا خلال عام ٢٠٠١ نحو نصف مليون سائح، ناهيكم بالاستثمارات الإيرانية في تركيا والتي تبلغ قيمتها ملايين الدولارات. وكان لوصول حزب «العدالة والتنمية» الى الحكم في انتخابات ٢٠٠٢، واستمراره في السلطة بعد انتخابات تموز (يوليو) ٢٠٠٧، بالغ الأثر على تطور العلاقات الاقتصاديَّة والسياسيَّة والأمنيَّة بين الطرفين. في أول زيارة له للخارج، حاول رئيس حزب «الرفاه الإسلامي» المنحل، ورئيس الحكومة التركية السابق نجم الدين أربكان، فتح صفحة جديدة مع إيران، وعقد معها اتفاقية مهمة لنقل الغاز الإيراني إلى تركيا، ما مهَّد لزيارة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي لتركيا سنة ١٩٩٧. كما قام الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزَر بزيارة رسميَّة لإيران في حزيران (يونيو) ٢٠٠٢، شملت

مدينتي طهران العاصمة وتبريز، ذات الغالبية الأذرية، مصطحباً معه ١٢٠ من رجال الأعمال و٧٠ صحافياً. كما قام أردوغان بأول زيارة له الى طهران صيف ٢٠٠٤. وتتالت زيارات الوزراء والمسؤولين بين البلدين، على الصعد كافة، وبخاصة الأمنيَّة، في ما يتعلّق بالتنسيق المشترك لمحاربة حزب العمال الكردستاني، فضلاً عن عقد اتفاقات اقتصاديَّة، وآخرها، الاتفاق الذي وقّعه من الجانب التركي وزير الطاقة حلمي غُلَر، ومن الجانب الإيراني وزير الكهرباء برويز فتّاح في ٢٠٠٧/١١/٢٠، ويقضي بإنشاء خمس محطات لتوليد الكهرباء، وتقوية خطوط شبكات مشتركة بين البلدين. وكانت أنقرة تترقّب زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في ٢٠٠٧/١٢/٢٠، بحسب ما كشف عنه الإعلام التركي، إلا أنها أرجئت، من دون ذكر الأسباب.

لكن التقارب الإيراني - التركي، يحرج تركيا أمام حلفائها الأميركيين والأوروبيين، ويضعها في مواجهة المجتمع الدولي، الذي يشدد حصاره على طهران، لعدم امتثالها للإرادة الدوليَّة، التي تطالبها بوقف برنامجها النووي، وعملية تخصيب اليورانيوم.

الأتراك، كالعرب، غير مطمئنين للسياسات والاختراقات الناشطة لإيران في العراق ولبنان وفلسطين، بخاصَّة، في الآونة الأخيرة. فغالبية التحليلات والتقارير المتعلّقة بالأزمَّات المتفاقمة في كل من العراق ولبنان وفلسطين، تشير الى أن جزءاً مهماً من مفاعيلها، ذو منشأ إيراني. وعليه، تحاول تركيا أن تبرز نفسها على أنها جزء من محور الاعتدال، المشكِّك والقلق والمتوجِّس من الدور الإيراني المتغلغل في أزمات الدول الثلاث المشار إليها. والمسعى التركي يتمحور حول إيجاد دور لأنقرة في المنطقة، يزاحم أو يقوِّض النفوذ الإيراني المتنامي في الشرق الأوسط، بعد أن نجح الأتراك والأميركيون في تقويض نفوذها في جمهوريات آسيا الوسطى، حيث ركّزت إيران في مسعاها على عاملَي الدين والتاريخ المشترك مع

هذه الدول، بينما ركَّزت تركيا على البعد القومي والعرفي واللغوي والثقافي المشترك بينها وبين تلك الدول. والمؤشِّر الى عدم ثقة أنقرة بنيات طهران، قرار الأولى اختيار مدينة سينوب على البحر الأسود موقعاً لإقامة أول مفاعلاتها النووية، من أصل ثلاثة، تسعى تركيا لإقامتها، بعد يومين من إعلان الثانية نجاحها فى تخصيب اليورانيوم.
وبالنظر إلى طبيعة نظام الحكم والتركيبة الحاكمة في البلدين، نخلص الى النتائج الآتية:
١ - إيران إسلاميَّة - شيعيَّة، نظاماً وحكماً، وتركيا علمانيَّة نظاماً، وإسلاميَّة - سنِّيَّة حكومةً.
٢ - في إيران، الإصلاحيون يسعون الى علمنة النظام، أما إصلاحيو تركيا فيسعون لأسلمة النظام.
٣ - إيران على عداوة «استراتيجية» مع أميركا وإسرائيل، أمَّا تركيا، فعلى تحالف استراتيجي معهما.
٤ - في إيران، الجيش حارس للخمينيَّة - الإسلاميَّة، أمَّا في تركيا، فالجيش حارس للأتاتوركيَّة - العلمانيَّة.
٥ - إيران تتعرَّض لعزلة وحصار من المجتمع الدولي، فيما تركيا لا تثير مخاوف دول الشرق الأوسط والعالم بسياساتها وطموحاتها ومطامعها.
٦ - إيران متهمة بأنها داعمة للإرهاب، فيما توحي تركيا بأنها تعاني من الإرهاب.
وسط هذا التباين الحاد بين المسارات السياسيَّة والأيديولوجيَّة بين الجارين، يبرز الخيار التركي في التقارب مع إيران، وفي هذه الأوقات بالذات، وكأنَّ فيه من المجازفة ما فيه، في حال لو كان هذا الخيار استراتيجيًّا، وغير قابل للتفاوض والمقايضة، كما عبَّر عن ذلك أردوغان بقوله: «إننا ننطلق في علاقتنا مع إيران وفق مصالحنا، ولا تسترعينا مصالح الآخرين»، في إشارة منه الى التحذيرات والتنبيهات الأميركيَّة في هذا الخصوص. وإن كان هذا الخيار تكتيكيًّا آنيًّا، لزوم الابتزاز السياسي للغرب، لإجباره على قبول عضويَّة تركيا في النادي الأوروبي، وقبول واشنطن

اشتراطات أنقرة في ما يتعلَّق بالوضع العراقي عموماً والكردي منه خصوصاً، فقد يكون هذا الرهانٍ أو الخيار رابحاً، مع الأخذ في الاعتبار، أن طهران لن تدَّخر وسعاً في إحداث شرخ بين واشنطن وأنقرةٍ. وفي حال نجاح طهران في مسعاها، تكون ربحت وحققت إنجازاً كبيراً، بإزاحتها جاراً إقليميَّاً مهمَّاً من قائمة أعدائها الحاليين والمفترضين، وألحقته بركبها، أو في أسوأ الأحوال، أبقته على الحياد في مواجهتها المحتملة مع «الشيطان الأكبر»، لأنه، وحتى بعد صدور تقرير الاستخبارات الأميركيَّة عن وقف إيران برنامجها النووي منذ ٢٠٠٣، من السابق لأوانه الجزم بعدم حدوث مواجهة عسكريَّة أميركيَّة - إيرانيَّة. في حين، تكون تركيا، خسرت الكثير من الحلفاء، وربحت المزيد من الأزمات والاختناقات الداخليَّة والإقليميَّة.

لئلا يسيل دم الأتراك والأكراد معاً

١٠-٠٣-٢٠٠٨

«لن تستغرق مكافحتهم منَّا، أكثر من ٢٤ ساعة»، هكذا علَّق الرئيس التركي الراحل، ورئيس الوزراء وقتئذ، تورغوت أوزال على العمليَّة العسكريَّة الأولى التي قام بها حزب العمال الكردستاني في ١٩٨٤/٨/١٥، إيذاناً ببدء كفاحه المسلح. ثم قالوا: سننتهي منهم، خلال هذا الصيف، خلال هذا الربيع، خلال هذه السنة، وهكذا دواليك، إلى أن تحوَّلت الـ٢٤ ساعة إلى ٢٤ سنة، وتركيا تعيش حالة حرب مع أكرادها كلفتها سنوياً ٧ مليار دولار، وأكثر من ٣٠٠ مليار دولار تقريباً، خلال تلك السنين، عدا الضحايا البشريَّة من الجانبين. بعد التصريح الآنف لأوزال بتسع سنوات، تيقّن الرجل من لا جدوى الحرب وعبثيَّة الخيار العسكري في حسم الملف الكردي التركي، فرجَّح الرئيس الراحل أوزال خيار الحل السلمي، وطلب من الرئيس العراقي الحالي جلال طالباني التوسُّط بينه وأوجلان، فوافق الأخير، وأعلن عن وقف لإطلاق النار من جانب واحد في آذار (مـارس) ١٩٩٣، إلا أن أوزال توفي بشكل مفاجئ وغامض. وبادر نجم الدين أربكان الى التلميح للكردستاني برغبته في حل الصراع سلميًّا، إلا أن تجَّار الحرب في تركيا من ساسة وعسكر، أقصوا أربكان، وحظروا حزبه، ومنعوه من مزاولة السياسة سنة ١٩٩٧، عبر القيام بانقلاب أبيض عليه. كما كان متوقَّعاً، بدأت تركيا حملتها العسكريَّة الواسعة الناطق، والمتعددة الأهداف، في كردستان العراق، واختارت لها «الشمس» عنواناً. وبعد افتضاح أمر الاجتياح العسكري، عبر التصريحات والمقالات والتحليلات الصحافيَّة، بدأت الحكومة والجيش التركيين،

باجتياحها للإقليم الكردي، في ٢٠ شباط (فبراير) ٢٠٠٨، بغية إضفاء صفة «المباغتة» على حملتها، وإكسابها عنصر «المفاجأة»، ظناً أن العمال الكردستاني لم يحضّر نفسه لهكذا حملة، منذ سنوات خلت. فالحوارات التي أجرتها صحفية «الحياة» مع أبرز قيادات العمال الكردستاني (مراد قره إيلان ٢٠٠٧/٨/٣١، باهوز أردال ٢٠٠٧/١١/٣ وجميل بايك في ٢٠٠٨/٢/١٠)، كلها كانت تشير إلى أن المقاتلين الكرد كانوا يتوقّعونها، وقد احتاطوا لها، وهيَّأوا أنفسهم لمواجهتها جيِّدا. أيَّاً يكن، فقد رجَّحت تركيا خيار الحرب، وينبغي أن تكون جاهزة لتحمُّل النتائج والأكلاف، على الصعد كافة. ما يسجَّل لأردوغان في هذا الاجتياح، الخامس والعشرين لهذه المنطقة، منذ ١٩٨٢ ولغاية ٢٠٠٨، هو الشراكة الأميركيَّة - الإسرائيليَّة المباشرة والفاعلة ضمنها، والصمت الأوروبي والروسي عنها، وتواطؤ حكومة المالكي، وجهات كرديَّة عراقيَّة فيها، وهذا ما ستكشفه الأحداث، خلال الأيَّام القادمة. لقد قرأ الساسة والعسكر التركي الضوء الأخضر للبدء باجتياح كردستان العراق، عقب لقاء بوش - أردوغان يوم ٢٠٠٧/١١/٥ في البيت الأبيض، واعتبار واشنطن العمال الكردستاني عدوَّاً لها، ومدّ تركيا بالدعم الاستخباري في هذه العمليَّة العسكريَّة، قرأ الأتراك هذا الانفراج المفاجئ والسريع والنشط في العلاقات التركيَّة - الأمريكيَّة على أنه نصر، وأن صفحة الخلاف الناشب سنة ٢٠٠٣، على خلفية احتلال العراق وتبعاته، قد طويت، وعادت الحرارة والدفء لهذه العلاقات، بعد فتور دام خمسة أعوام. ولم يحاولوا قراءته من زاوية مخالفة، على أنه جرّ لتركيا الى حروب داخليَّة وإقليميَّة، خدمة للمشاريع الأميركيَّة في المنطقة. فواشنطن دعمت صدام حسين لثمانية أعوام ضدَّ طهران، وحتى في حربه على أكراد العراق أيضاً، كانت داعمة له. لكنها تخلّت عنه، وورَّطته في غزو الكويت، وباشرت حربها عليه من الكويت، حتى أطاحت نظامه في نيسان (ابريل) ٢٠٠٣. وعندما يتعلّق الأمر بالأكراد، تتنحَّى

قيم الديموقراطيَّة والسلام والتآخي وحقوق الإنسان جانباً. يقولون: فلينزع الكردستاني سلاحه دون قيد وشرط، وهم يرون كيف يهاجم الشعب الكردي بالطائرات والمدافع والدبابات. إن الدفاع عن النفس حق مقدس، والأكراد يعرفون كيف يدافعون عن أنفسهم. مآل القول: منذ ٢٥ سنة وتركيا تبكي أبناءها أكراداً وأتراكاً. والأكراد أكّدوا مراراً أنهم دعاة حياة حرَّة كريمة، ضمن تركيا ديموقراطيَّة، وأعلنوا وقفاً لإطلاق نار من جانب واحد خمس مرات منذ ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٦، إلا أن الجانب التركي مصمم على خيار الحرب. ويبدوا أن الأيَّام القادمة، تخبِّئ لتركيا الكثير من المآسي، التي يخشى أن تجعل هذا البلد يبكي دماً. حينئذ، ليعلن الجنرال رجب طيّب أردوغان انتصار مشروعه الإسلامي المعتدل، تحت «شمسه» القاتلة، وعلى ركام جمهوريَّة كانت تسمَّى تركيا.

الخشية من البديل في ما لو دقَّت الديموقراطية باب دمشق

٠٥-١٠-٢٠٠٧

حين كان المواطن السوري يتابع أخبار التسونامي الذي ضرب جزر أندونيسيا، وموجات الفقر والمجاعة والحروب الأهلية في دارفور والصومال ورواندا وبورودني...الخ، حمد الله ألف مرَّة، على رغيف الخبز الذي مازال في متناوله. وهو يحمدُ الله على أنه لم يضع سورية على شواطئ المحيط الهندي أو الهادي، أو في عِداد دول القرن الأفريقي. وحين يتابع أخبار ومشاهد الرعب والخراب والدمار والقتل الجماعي، وعلى الهوية، والتهجير، والأوبئة، وتجلّيات الطائفية المقيتة، وفظائع الاحتلال في العراق..الخ، يحسدُ نفسه على «الأمن والأمان» المُخيَّمين على بلاده، و»اللُحمة والوحدة الوطنية» التي تنعم بها سورية. وينسى أو يتناسى أو يتجاهل مظاهر الاستبداد والظلم والاستعباد الممسكة بخِناق المجتمع، والفساد الذي ينخر مفاصل الدولة ومؤسساتها، منذ أربعة عقود ونيّف. ويُفكّر ألف مرَّة، قبل وضع فرضية أن يكون الأجنبي طوق نجاة لحاله المزرية هذه، ضمن دائرة البحث والنقاش والتداول. لكن، حينٍ يتابع السُّوريُّ أخبار لبنان، وكيف أن هذا البلد، يحاول جاهداً النهوض بنفسه من تحت أنقاض الحرب الأهليَّة، وتراكيبها الطائفيَّة، وكيف أن هذا البلد الصغير، يعجُّ ويضجُّ بالعناوين الإعلامية المرئيَّة والمقروءة والمسموعة، وحين يتابع أخبار دبي وعواصم الخليج التي نفضت عن نفسها غبار البداوة، وباتت في عين وقلب العصر اقتصادياً، كمْ تصعب عليه نَفسُهُ!. حينها فقط، يدرك حقيقة مأساته، عملاً بقولة: لا يدرك

الإوزُّ المنزلي حقيقةَ مأساته، إلا بعد أن يرى الإوزَ البرِّيّ محلِّقاً. أفظع ما أنتجه النظام في سورية، أنه اغتال بديله، في صيغه القومية واليسارية والإسلامية. فقد جذب الأحـزاب القومية، بنسخها الناصرية، والأحـزاب اليسارية، إلى جبهته «الوطنية التقدمية»، مطلع السبعينات، واضعاً إياها ضمن مختبرات التلقين والتدجين والترويض على مدى العقود الثلاثة والنصف الماضية، بعد إجراء عمليات التشطير والتفتيت والتشقيق عليها، جاعلاً من الناصريين أحزاباً عدَّة، والشيوعيين «شيَعاً» وفِرقاً عدَّة. ومن «استكبرِ وأبى»، جعلهُ في عُهدةِ غياهب المُعتقلات، لأكثر من ١٧ عاماً (رياض التُّرك نموذجاً). وخلافاً لديالكتيتك الحياة القائم على أن من ضرورات وجود الشيء، وجود الضد، لم يقم باغتيال «ضدِّه» وحسب، بل اغتال أيَّ تكوينٍ أو تعبيرٍ سياسي، لا يوافقه، معتبراً إياه «ضدَّاً» له، عبر لعبة بثّ الشقاق فيه، وخلق مناخات التطاحن بين اشتقاقاته. وسرُّ إتقان النظام لهذه اللعبة في لبنان، يعود لخبرته المديدة والعريقة في ممارستها سوريًّا. في منتصف الستينات، أفسح النظام السوري المجال أمام نشاط الأحزاب الشيوعية للحؤول دون تصاعد وتيرة الناصريَّة، وصولاً لتقويضها وتفتيتها، ما أعطى زخماً للشيوعية سوريًّا، وهو ما التمس فيه النظام خطراً لاحقاً يهدِّده. ولأنه لا يستطيع مجابهة الخطر الشيوعي المتنامي بشكل مباشر وقتها، تحت ضغط علاقاته مع «قِبلة» الشيوعيين، الاتحاد السوفياتي السابق، لم يكن أمامه سوى إفساح المجال لنشاط الإسلام السياسي، بنسخته الإخوانية السورية، بغية التصدِّي لـ»الكُفر والإلحاد» الشيوعي. وتمَّ له ذلك. لكن، تفاجأ النظام بأن الإخوان، تغلغلوا في الجيش، (حادثة مدرسة المدفعية بحلب نهاية السبعينات)، وضمن حزب البعث، ومؤسسات الدولة، وهم على وشك أن يبتلعوا النظام بأكمله، ما دفعه إلى سحقهم دون رحمة سنة ١٩٨٢ (مدينة حماه نموذجاً). كما لا يمكن نسيان سعيه الحثيث لجعل الحزب الكردي السوري الوحيد ناتج قسمة على اثني

عشر حزباً، قابلا للتضعيف. ومنذ منتصف الثمانينات، وسورية التعبير الأصدق والأنصع والأبلغ لهذه الحال الكارثية المتهالكة. الحديث الضمني والسرّي لمكوِّنات المجتمع السوري حول بدائل النظام، يتمحور حول التالي: إن دقّت الديموقراطية أبواب دمشق، فإنَّ الداخل الأول والأرجح والأوفر حظّاً في الاستئثار بالسلطة، هم جماعة الإخوان المسلمين، وبالقانون والدستور وصناديق الاقتراع. وعليه، فإنَّ بعض المتخوّفين منهم يقولون: إنَّ حدثاً كهذا، سيفقدنا ما نتمتّع به من امتيازات ومكتسبات، ويجعلنا ندفع ضريبة أخطاء النظام في حقّ المكوِّنات الأخرى. وثمة من يقول: إنَّ حدثاً كهذا، سيدفع غلاة السنّة لأنْ يقيموا علينا الحدّ، على اعتبار أننا «كفرة ومرتدّون». وهكذا دواليك في ما خص المسيحيين والأكراد وغيرهم. وفضلاً عن أن هذه المكوِّنات السورية، وغيرها، مُتَّفقة ومُجمعة على أن مجيء الإخوان الى السلطة، سيقحم البلاد في انغلاق مكين، فإنه سيأتي على المتبقّي من الهوامش السياسية والدينية والثقافية، والاجتماعية على وجه التحديد. ولأن افتراض المُحال، ليس من المُحال، لو دقَّت الديموقراطية باب دمشق، وكانت الغلبة للطيف العلماني من المعارضة السورية، فهل هذا الطيف المنهك، يملك الجاهزية والإمكانية والقدرة والطاقة التي تخوِّله إدراة دولة منهكة متهالكة؟. وإن كانت هنالك فعلاً مخططات تآمرية أميركية - صهيونية تستهدف النظام السوري، فإنها أيضاً تصطدم بعقبة عدم وجود البديل القادر على إدارة البلاد، والامتثال للأجندة الأميركية. ولأن النظام السوري قد نشَّف بُرَك المعارضة العلمانية داخلياً، يبقى تعويل المخططات التآمرية التي تستهدف سورية على تطمينات الإخوان المسلمين في ما يسمَّى بـ»جبهة الخلاص»، حول حماية الديموقراطية والدولة المدنية الدستورية التعددية، ضرباً من ردِّ الريح بالغبار!. ما يعني، أنه حتى المتآمرين على سورية، يخشون من أن يكون استبدال النظام الأمني في هذا البلد بآخر ديموقراطي، مدخلاً لخطر أكبر يهدد المصالح الأميركية

في المنطقة. وهذا ما أعرب عنه بعض القادة الإسرائيليين، من أنهم ليسوا مع تغيير النظام السوري!. فصناديق الاقتراع التي أتت بهتلر و»حماس»، للحكم، هي التي قد تأتي بالبيانوني للسلطة. ورغم أن سيكولوجية المواطن السوري لا تجاهر برفضها لواقع الحال، إلا أنه يمكن القول: وكأنها اعتادت عليه، مع خشيتها من تجريب أي واقع آخر، إسلامي، أو أي نموذج ديموقراطي مستورد على الطريقة العراقية، الذي يوشك أن يثبت فشله، تحت تأثير الاختراقات الإقليمية، وحجم الإرث العنفي القومي والطائفي بين مكوِّنات الشعب العراقي. مقصد القول: إن الداخل والخارج السوري يتقاطعان في الخشية من أي بديل للنظام السوري، ما يعزز موقف النظام، في زيادة إحكام قبضته، وعدم اكتراثه بالقوانين والأعراف والمواثيق الدولية، خاصة منها، ما هو متعلّق بحقوق الإنسان. وعليه، يبقى المواطن السوري هكذا، على أنقاض حاله، محكوماً بالاستبداد، والخشية من الديموقراطية في آن، إلى أن تحدث معجزة ما في زمنٍ ما، تعيد ترتيب سورية بما ينسجم مع إرثها الحضاري، وروح العصر.

ملاحظة: والمعجزة حدثت، بعد مضي اربعة أعوام تقريباً على نشر هذا المقال. وذلك بأن أعلن «بروميثيوس العرب»، البوعزيزي، إضرام النار بجسده في تونس، معلناً انطلاق الثورات العربيّة التي وصل قطارها لدمشق.... الكاتب.

مهنة افتعال الحروب

١٠-٠٩-٢٠٠٧

الحرب، في أفضل أحوالها، تعبير عن الخراب والدمار والقتل والتشريد والفقر والمجاعات والأوبئة والكوارث البيئية والإنسانية، فكيف قال عنها ويل ديورانت في كتابه «دروس التاريخ»: «الحرب أحد ثوابت التاريخ، لم تتناقض مع الحضارة والديموقراطية، فمن بين السنوات الـ٣٤٢١ الأخيرة من التاريخ، لا توجد سوى ٢٦٨ سنة بغير حرب»؟!. وربما الأقرب إلى وصف حقيقتها، هو ما قال عنها عالم الاجتماع الفرنسي غاستون بوتول (١٨٩٦ – ١٩٨٠) من أنها «بنت الحضارة وقاتلتها بنفس الوقت». وسط تكاثر بقع الحرب في العالم، يتصاعد الحديث هذه الأيام عن إمكانية اندلاع حروب جديدة في الشرق الأوسط، تزيد من قتامة وروع المشهد الفظيع المخيم على المنطقة، في العراق وفلسطين وتركيا وأفغانستان. فهل قدر منطقتنا العائمة على بحار من القضايا والمشاكل السياسية والقومية العالقة، أن يكون من السهل جداً أن يُستنبَت أو يُختلَق سبب أو مبرر لافتعال حرب، بصرف النظر عن طبيعتها، قومية كانت أم دينية أو مذهبية!؟. لا يختلف اثنان، أن حرب النظام العراقي السابق على إيران كانت مفتعلة، وأن الحرب الأميركية على أفغانستان وعلى العراق، (وربما في ما بعد على إيران)، كانت مختلقة أو مفتعلة، بحجَّة الحرب على الإرهاب. ولا يختلف اثنان على ان حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦ في لبنان كانت مفتعلة، خدمةً لأجندة إقليمية، ولم تكن حرب لبنان، أو حرب إسرائيل على لبنان. ويبدو أن أتفه الأسباب في الشرق الأوسط، قد تكون مُقدِّمةً أو مُبرِّراً لنشوب حرب ضروس

تحرق الأخضر واليابس. في الحين عينه، هنالك أسباب ومقوِّمات وضرورات كثيرة ليعمَّ السلام منطقتنا، لا يؤخذ بها. وعليه، في الشرق الأوسط، من السهل جداً أن تختلق حرباً، لكن من الصعوبة بمكان أن تخلق سلاماً، ما دامت الذهنيات الحاكمة، هي ذهنيات حرب. معلوم أن بعض النظم الشرق أوسطية، وفي ما ما مضى، ولكي تشرعن «حربها» على الداخل، كانت تتحجج بـ «أن الوطن والشعب وأمنه مصالحه القومية والوطنية، مهددة من قبل أطراف خارجية معادية، تنوي شن حرب على البلاد والعباد...». لذا، لا مناص من مواصلة حالة الطوارئ والأحكام العرفية، والالتزام بأولويات القبضة الأمنية. وطبعاً، احترقت هذه «الورقة» الحجَّة، بالتقادم. وحين صار النظام فعلاً في مرمى التهديد والخطر الخارجي، اتَّجه لاختلاق أو افتعال حروب خارجية استباقية في المحيط الإقليمي، بغية لفت الأنظار لـ «أهميته وحيويته وفعاليته...»، وصولاً لكسر طوق العزلة الإقليمية والدولية عن نفسه. لكن، عبثاً، فلم يكترث أحد به، وازداد طوق العزلة، والمحكمة الدولية أقرّت وتقترب من الانعقاد، ولا أحد يضمن أو يتكهَّن بما طهاه سيد البيت الأبيض، قبل أن ينهي مهمَّته، ويسلِّم ملفاته ودفَّة القطب الواحد لخليفته. لذا، لم يبقَ أمام النظام السوري، سوى إشعال جبهة الجولان، بعد أن بقيت خامدة لعقود خلت، وافتعال حرب مع إسرائيل بشكل مباشر، مع تحريك بيادقه أو خنادقه المتقدِّمة في لبنان وفلسطين، عملاً بمنطق: «عليَّ وعلى أعدائي»، علَّه يفكُّ طوق العزلة العربية عن نفسه، على أقل تقدير، ويقحم البلاد في حرب غير متكافئة، ويلهي الشارع بمخاطر عدم الالتفاف حول القيادة الحكيمة، في هذه الأوقات العصيبة، ويجبر المجتمع الدولي على التواصل معه، بغية إيقاف هذه الحرب. وعليه، تكون الحرب المفتعلة، هي الرافعة الاستراتيجية المتبقِّية للنظام داخلياً وإقليمياً ودولياً. وفي طهران، وكتحضير لأية حرب خارجية، اتخذ أحمدي نجاد قرار الحرب الداخلية على أكراد إيران، دون إعلان. وهذا ما

يفسِّر التمشيطات العسكرية على كامل كردستان إيران، فضلاً عن القصف المدفعي والجوي للمناطق الحدودية لكردستان العراق. وعلى الجانب الآخـر، في أنقرة، يبدو أن حقيبة رجب طيب أردوغان لا زالت هي نفسها، القديمة، ولا يوجد فيها أي مشروع حل للقضية الكردية، وهو عازم على مواصلة السياسة السابقة حيال الأكراد. وذلك، بعدم الإصغاء للنداءات السلمية الكردية، والمضي في المعالجة العسكرية للملف الكردي في تركيا، ما ينذر بحرب ضارية، قد تتجاوز ما شهدته في صراعها مع أكرادها. وعليه، يبدو أن هناك شراكة خفية أو ضمنية بين أميركا ونظم المنطقة في كيفية وآلية افتعال أو اختلاق الحروب لأن عدم الاستقرار في المنقطة، يؤمن الحجج والمبررات للوجود الأميركي. وفي الوقت عينه، يبقي الذهنيات الشمولية العسكريتارية، هي التي تسيّر مصائر البلاد والعباد، من سيِّء لأسوأ. وما حديث الإدارة الأميركية عن مؤتمر جديد للسلام، إلا لذر الرماد في العيون. وما حديث النظم الشمولية عن رغبتها في السلام، إلا ضحك على اللحى. لأن من لا يتصالح مع شعبه، ويمتهن افتعال الحروب، عاجزٌ عن التصالح مع أعدائه، فضلاً عن عجزه عن مواجهتهم.

بعض ما تتجاهله النخب التركية

١٥-٠٦-٢٠٠٧

تعليقاً على الأزمة الداخلية التي تعصف بتركيا، على خلفية رفض «العلمانيين» وفي مقدَّمهم العسكر، مرشّح «العدالة والتنمية»، وزير الخارجية الحالي عبدالله غول، لمنصب رئاسة الجمهورية، وما أفرزته هذه الأزمة من معطيات وتفاعلات كانت مثار استقطاب وتجاذب على كافة الصُّعد، وترقُّب واهتمام خارجي، وردَّاً على من يضعون العصيّ في عجلة «الديموقراطية» التركية، بحجَّة الدفاع عن علمانيتها، نشرت صحيفة «الزمان» التركية في عددها الصادر يوم ٢٠٠٧/٥/١٣ مقالاً حمل عنوان: «الدولة التركية التي لا تُمسّ، هي حكم من غير شعب»، للكاتب التركي ممتاز آرترك أونان، ينتقد فيه بشدَّة أولئك الذين يتباكون على علمانية الدولة، محاولين تعطيل أهم معلم من معالمها، ألا وهي اللعبة الديموقراطية التي يستثمرها «الإسلام السياسي» حالياً لحدودها القصوى، قائلاً: «علينا أن نفرِّق بين الجيش، وبين السياسيين الضعفاء الذين يحاولون التلطي وراءه، وبينه وبين أصحاب المصالح والمنافع الذين يلوحون للجيش بالانقلاب، حفاظاً على مصالحهم الخاصة. وما يسمونه سلطة الدولة، ليس سوى شبكة من المنافع الشخصية خارج مراقبة الشعب. وتحاول هذه القوى حماية مصالحها من طريق حماية القصر الجمهوري والرئاسة... والحق أن وقت محاسبة هذه القوى حان، وينبغي وقفها عند حدها. فلا يمكن أن يعيش أحد في هذا العصر تحت حكم ثيوقراطي، بذريعة حماية النظام والعلمانية. والانتخابات القادمة، لن تكون تنافساً بين الأحزاب، بل تصفية حساب بين الشعب وبين من يسمي نفسه نظام الدولة وسلطتها، أي الأوليغارشي الذي يريد أن يحكم الشعب من غير حساب ولا رقابة. وإذا لم يفز الشعب في هذه الانتخابات،

فعلى تركيا أن تودع أحلام الأمن والنمو والغنى والكرامة». ومن خلال هذا المقتبس من المقال، نخلص الى جملة نتائج أهمها:
١- لا يزال المثقف التركي محكوما بهاجس الخوف والرهبة من ذكر الحقيقة كاملة، وما قد يترتّب عليها من متابعة أو ملاحقة أو عواقب أمنية هو بغنى عنها، بحيث ينتقد القوى التي تدَّعي حماية العلمانية، من أحزاب سياسية، بتعطيلها للدولة، وهذا الوجه الأول من الحقيقة، ويتجاهل أو يتعامى عن ذكر الوجه الثاني، المتمثّل بمؤسسة العسكر، المنتجة والمغذية لهكذا قوى وتيارات، على مدى ثمانية عقود ونيِّف من عمر الجمهورية الحديثة. وهو يعلم تماماً بأن مكمن الأزمة ومفتعليها هم الجنرالات، وإن الديموقراطية في تركيا، ستبقى قاصرة وعاجزة عن حل المشاكل الداخلية، إن بقي العسكر هم طهاة السياسة.
٢- لا يزال المثقف التركي ينظر بعين واحدة لمجمل الشعب، بحيث يعتبر كاتب المقال ان «الشعب» هو حزب العدالة والتنمية، الذي سيحاسب «الأوليغارشية» المتمثلة بالطرف الآخر، الخصم، للعدالة والتنمية، في الانتخابات المزمع إجراؤها في ٢٢ تموز (يوليو) المقبل. والعكس صحيح، حيث يعتبر الطرف الآخر، حزب العدالة والتنمية مناهضاً ومعاديا للشعب، عبر استهدافه لقيم الجمهورية وعلمانيتها، منصّباً نفسه «الشعب» ومنصباً الطرف الآخر «أعداءه».
٣- رغم أن هذه الأزمة قد جعلت النخب الثقافية التركية، تعيد النظر في الكثير من المفاهيم والمسلمات، كالدولة والسلطة والعلمانية والديموقراطية...، على نطاق واسع في الإعلام، إلا أن المثقف «العلماني الحقيقي والإسلامي الحقيقي» يمتنع عن تناول أفكار أتاتورك الذي يقود البلاد من قبره، بالنقد والمراجعة، وكأنها «مقدَّسة»، في وقتٍ، كلا الطرفين «المتخاصمين» يتبجَّحان بـ:ديموقراطية» تركيا، وهامش الحرية فيها، وهم غارقون حتى النخاع في الوثنية السياسية، عبر توظيف لغة التهديد والوعيد.
٤- لا يزال المثقف التركي، يتجاهل أن كلا من الطرفين، أدعياء «الإسلام الحداثوي» وأدعياء «العلمانية والديموقراطية» من قوميين

ويمينيين وأنصاف يساريين، هم خطر على مستقبل تركيا. فكلا الطرفين غير جاد في إنقاذها من المأزق الذي تعيشه، لتهافتهما على مغازلة معشر الجنرالات، وفي أحسن الأحوال، تجنُّب إغضابهم. والكثيرون من المتابعين للشأن التركي يشيدون بـ «ديموقراطية تركيا» و»الإسلام الحداثوي» للعدالة والتنمية. والحال هنا، إن الواقع التركي، يُشكل على من ينظر إليه من بعيد، ما يجعل مجال الرؤية لديه معاكسة لما هي عليه الصورة الحقيقية لتركيا. بحيث جعل الكثير من المثقفين العرب، يشيدون بديموقراطية هذا البلد، والحداثوية الإسلامية السياسية لأردوغان وجماعته. والحق، أن ليس هنالك إسلامي حداثوي وإسلامي ماضوي، الإسلام إسلام. وإن التسليم بهذا الفهم، سيؤدي بنا للقول: بوجود إسلام آسيوي، وآخر أفريقي، وثالث أوروبي، ورابع أميركي... وعاشر ما بعد حداثوي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، الديموقراطية في تركيا قاصرة، لأنها تقف على قدم واحدة، وهي العلمانية، التي فصلت الدين عن الدولة. لكن، هذه الديموقراطية، وعلى مدى ثمانية عقود، لم تستطع إبعاد ثكنات الجيش عن المؤسسات الدستورية نهائياً، فما جدوى العلمانية التي تلغي وصاية الدين عن الدولة، لتبتكر ديناً آخر للدولة، تسميه «الكمالية» أو «الأتاتوركية» التي لا ينبغي المساس بمبادئها...!؟. وألا يتساءل المثقف التركي، هل عرف التاريخ يوماً ديموقراطية، تنتجها وتحرسها حراب بنادق العسكر؟!. وعليه، يمكن القول: إن الديموقراطية اللبنانية، على عللها الطائفية، والحروب الأهلية التي مرَّت بها، أنضج من الديموقراطية التركية، لأن الجيش في هذا البلد، مؤسسة وطنية وبعيدة عن السياسة. بعكس تركيا، فالجيش ليس مؤسسة وطنية، لأنه في خدمة فئة من الشعب ضد أخرى، وهو منغمس في طهي اللعبة السياسية على مدى تاريخ تركيا الحديثة. وحين يفقد الجيش حياديته في حل أيٍ مشكل سياسي داخلي، لا علاقة له بأمن الوطن، حينئذ يغدو فاقداً للمصداقية الوطنية، وهذا أخطر ما تتجاهله النخب الثقافية التركية.

قلب أكراد إيران مع اوجلان وعينهم على الجمهورية الإسلامية

٠٩-١١-٢٠٠٧

يمتد الوجود الكردي في إيران إلى حقبة الإمبراطورية الميدية (٦١٢ ق.م)، والتي كانت عاصمتها أكبتان، (همذان الحالية)، ويعتبر الكثير من المؤرخين بأن الأكراد ينتسبون إليها. وقد بنى الملك الفارسي كورش الإمبراطورية الساسانية (الفارسية) على أنقاض الميدية. ومنذ ذلك الوقت، والأكراد في إيران يعيشون تحت سيطرة القومية الفارسية. ولم تعترف إيران في ما مضى بالخصوصية القومية الكردية، ما كان يولّد ردَّ فعل، أخذ شكل الانتفاضات، كانتفاضة «سمكو آغا شكاكي»، مطلع العشرينات من القرن المنصرم، شأن مثيلاتها في عموم المنطقة التي تتوزَّع عليها كردستان. وأول تعبير سياسي لأكراد إيران كان «جمعية بعث كردستان» ١٩٤٢/٩/٦، تحوَّلت في ما بعد إلى الحزب الديموقراطي الكردستاني في ١٩٤٥/٨/١٥، بزعامة قاضي محمد، الذي أعلن جمهورية كردستان الشعبية، وعاصمتها مهاباد في ١٩٤٦/١/٢٢، مترئساً هذه الدويلة التي انحصرت سلطتها في ٣٠ في المئة من مساحة كردستان إيران. وشكَّل وزارة برئاسة الحاج بابه شيخ، تألَّفت من ١٤ حقيبة، حمل حقيبة الدفاع فيها، الملا مصطفى بارزاني، القائد الكردي المعروف، ووالد مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق حالياً. وحدد قاضي محمد لجمهوريته علماً وطنياً، هو نفسه، الذي يعتمده إقليم كردستان العراق حالياً، مع بعض التعديل، ونشيداً وطنياً، ما زال هو النشيد الوطني الكردي المُعتمد لدى الأكراد في كل مكان: (أي رقيب...). وانهارت هذه

الدويلة في ١٩٤٦/١٢/١٧، بعد أن تخلى ستالين عن دعمها، متَّفقاً مع النظام الإيراني وقتها. وفي ١٩٤٧/٣/٣١، أعدم رئيسها قاضي محمد شنقاً، مع شقيقه ولفيف من رفاقه، بعد محاكمة صورية، في ميدان جارجرا، (الساحة نفسها التي أعلن فيها عن الجمهورية). وسط عدم وجود إحصاءات دقيقة لعدد الأكراد في إيران، من مصادر حيادية، تشير المصادر الكردية إلى أن عددهم يقارب ١٠ ملايين، ويشكّلون ١٤،٣ في المئة من سكان إيران البالغ عددهم ٧٠ مليون نسمة. وتعتبر هذه المصادر أن كردستان إيران تشتمل على أربع ولايات، هي: إيلام وكرمنشاه وكردستان وأذربيجان الغربية، ومساحتها ١٢٠ ألف كيلومتر مربع، أي ٧،٣ من مساحة إيران البالغة ١,٥٤٨ مليون كيلومتر مربع. مع الأخذ في الاعتبار أن قسماً من أكراد إيران موزَّع على المدن الإيرانية كـ «طهران وخورسان ومشهد...». لكن المسلَّم به، إن الكرد هم القومية الثالثة في البلاد، بعد الفرس والآذريين، وغالبيتهم من المسلمين السنَّة، وقسم منهم شيعة، يتوزَّعون على إيلام وكرمنشاه، وبينهم ديانات وطوائف أخرى كالإيزيدية، والكاكائية، واليهودية، والمسيحية، وأهل الحق. ويتكلَّم أكراد إيران لهجات كردية عدة، كالصورانية، والهورمانية، الكلهورية، الكرمانجية. تحالف أكراد إيران مع الخميني ضد نظام الشاه، في شكل فاعل، بعد وعود بمنحهم حكماً ذاتياً، في حال إسقاط نظام الشاه. وما أن تمَّ له ذلك، سرعان ما نكث بوعوده للأكراد، مانعاً إياهم من المشاركة في كتابة الدستور الجديد للبلاد، ما أجبر الكُرد على حمل السلاح ضد النظام الإسلامي، فاضطر الخميني للاستعانة بأكراد العراق لضرب الحركة الكردية الإيرانية التي كانت تسيطر على مناطق واسعة من كردستان إيران، مطلع الثمانينات، نتيجة العلاقات التي كانت تربط أكراد العراق بالنظام السابق والحالي في إيران. والمفارقة، إن حال الحرب بين النظامين العراقي والإيراني في بداية الثمانينات، جعلت أكراد البلدين، على خط المواجهة في ما بينهما. وكثيراً ما دخل أكراد

العراق في صراع مع أكراد إيران نزولاً عند رغبة النظام الإيراني، حتى تقوَّضت الحركة الكردية الإيرانية سياسياً وعسكرياً، تحت تأثير تلك الضربات، ما دفع قادتها للفرار إلى أوروبا. من ثمَّ تمَّ اغتيال الدكتور عبدالرحمن قاسملو رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني في العاصمة النمسوية فينَّا، في ١٩٨٩/٧/١٣ مع اثنين من رفاقه. ثم اغتالت المخابرات الإيرانية، من خَلفَ قاسملو في رئاسة الديموقراطي الكردستاني الإيراني صادق شرفكندي في برلين في ١٩٩٢/٩/١٧. أمَّا المتبقي من الكردستاني الإيراني، فتعرَّض للانشقاق، و «التدجين»، ويوجد بعض عناصره وقياداته حالياً، مع بعض من قيادات وعناصر حزب «كومله» الكردي الإيراني في معسكرات قريبة من مدينة السليمانية، على الحدود الإيرانية- العراقية في كردستان العراق، ويتقاضون رواتب من الاتحاد الوطني الكردستاني، بزعامة جلال طالباني، من دون أن يمارسوا أي عمل مسلَّح ضد إيران، بأمر من الوطني الكردستاني، نتيجة العلاقات التي تربطه بإيران. قياساً بأوضاع الأكراد في دول أخرى، فإن أكراد إيران يعيشون في «نعيم»، لكن، هذا لا ينفي أن كُرد إيران يتعرَّضون لاضطهاد مزدوج وممنهج، قومي كونهم أكراداً، وطائفي كون غالبيتهم من السنَّة. وعلى رغم أنه لا يوجد حظر على اللغة الكردية في المدارس، إلا أنهم يواجهون قيوداً وتعقيدات كثيرة في نشر الأدب الكردي. وما يصدر من منشورات كردية، يتم تحت رقابة المخابرات، لا سيما أن المادة ١٥ من الفصل الثاني من الدستور الإيراني تنص على حق الأقليات في استعمال لغاتها في المجالات التعليمية والثقافية. وخلافاً للمادة ١٩ من الفصل الثالث من الدستور التي تنص على عدم التمييز بين الإيرانيين على أساس عرقي، يتعرَّض أكراد إيران لسياسات تمييز في الوظائف وفرص العمل، والقبول في الجامعات، إضافة إلى أن من يشغل المناصب العليا في المناطق الكردية هم من الفُرس، وهذه المناطق مهمَّشة في التنمية والتأهيل،

والأعلى نسبة في البطالة. وممنوع على الكردي التعبير السياسي الحر عن نفسه، عبر تشكيل الأحزاب الكردية. وأصدرت المحاكم الإيرانية مؤخراً بحق العشرات من الأكراد أحكاماً بالإعدام بتهمة الانتماء إلى «حزب الحياة الحرة الكردستاني» الذي يرأسه حاجي احمدي، ومنهم، الصحافيين الكرديان عدنان حسن بور وهيوا بوتيمار. وقد أكدَّ ذلك الكثير من المنظمات الحقوقية والإعلامية العالمية كمنظمة العفو الدولية وصحافيين بلا حدود. معلوم أن التطورات الحاصلة في العراق، بعد الحرب الأميركية، وما يتعلق بالمكتسبات الكردية في كردستان العراق، ساهمت في إلهاب الشعور القومي لدى الأكراد عموماً، خصوصاً، في إيران. وبعد التراخي الكبير الذي طرأ على الحراك السياسي الكردي في إيران، عقب اغتيال قاسملو وشرفكندي، ومحاولات اللجم والترويض التي قامت بها طهران لحزبي الديموقراطي و«كومله»، عبر الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي، ومع مجيء الرئيس أحمدي نجاد، وموقفه العدائي من الكرد، ازدادت القبضة الأمنية على الأكراد. وقد شهد الكثير من مدن كردستان إيران في السنوات الثلاث الماضية كماكو وشنوه، ومهاباد وأورمية وساقز ومريوان...، مصادمات عنيفة بين عشرات الآلاف من المتظاهرين الكرد والسلطات الإيرانية، راح ضحيتها الكثير. ويبدو أن الفراغ الذي تركه الحزب الديموقراطي الكردستاني الإيراني في الشارع الكردي الإيراني، للأسباب السالفة الذكر، استفاد منه حزب العمال الكردستاني، أوجد حوله التفافاً جماهيرياً واسعاً، تبلور على شكل حزب سياسي كردي - إيراني هو: «حزب الحياة الحرة الكردستاني»، ذو التوجُّه الأوجلاني. يمارس الحزب العمل المسلح ضد الجيش الإيراني، وكبَّده خسائر فادحة، وأسقط مروحيات عدة، وأسرَ جنوداً إيرانيين، بحسب تصريحات الجيش الإيراني. ما جعل السلطات الإيرانية تتنبَّه لجدِّيَّة الأمر وخطورته، والمسارعة إلى التنسيق السياسي والعسكري والأمني مع تركيا لضرب العدو المشترك المتمثل بالعمال

الكردستاني، وأذرعه السياسية والعسكرية في إيران. وهذا ما يفسرِّ اللقاءات الدورية بين الطرفين، فضلاً عن تسيير عمليات التمشيط المشتركة على طول الحدود بين البلدين، والقصف الإيراني العنيف والمستمر لجبال قنديل في المثلث الحدودي العراقي - الإيراني - التركي مؤخراً، والذي يعتبره الكثير من المراقبين بأنه تمهيد لغزو مشترك بين الجيشين التركي والإيراني لهذه المنطقة. الشارع الكردي - الإيراني حالياً، أوجلانيُّ الهوى والمزاج، وهو متعاطف مع العمال الكردستاني لدرجة كبيرة ومتصاعدة، إذ توجد أعداد كبيرة بين مقاتلي العمال الكردستاني من الأكراد الإيرانيين، إلى جانب بعض الفُرس، فضلاً عن النشاط السياسي والعسكري المتنامي لـ «حزب الحياة الحرَّة الكردستاني PJAK» في إيران. وقد صرَّح زعيمه حاجي أحمدي مؤخَّراً انه «في حال غزو تركيا كردستان العراق، سندافع عن مكتسبات الشعب الكردي، بكل ما أوتينا من قوَّة». وعطفاً على التجاذبات بين الغرب وإيران، في ما يخصُّ الملف النووي الإيراني، يطفو الملف الكردي في إيران على سطح الأحداث بقوَّة، ويفترض أن يأخذ أبعاداً داخلية وخارجية، مع تصاعد الصدامات المسلَّحة بين الجيش الإيراني وحزب الحياة الحرة الكردستاني، ما يثير شهيَّة القوى الكبرى على استثمار الملف الكردي، بغية الضغط على النظام الإيراني، كما حصل في العراق. وقد كشفت بعض المصادر الكردية عن زيارة سرِّيَّة قام بها رئيس حزب PJAK إلى واشنطن، بدعوة من الخارجية والبنتاغون الأميركيين. ويعي الأميركيون استحالة استمالة PJAK في إيران، لمصلحة أي مشروع تغييري ضد نظام احمدي نجاد، من دون إرضاء العمال الكردستاني. ما يفسِّر التباطؤ الأميركي في إعطاء تركيا الضوء الأخضر إيذاناً لغزوها كردستان العراق. وحتى لو وصفت رايس في أنقرة، وبوش في واشنطن العمال الكردستاني بأنه «العدو المشترك للأميركيين والأتراك»، فإن هذا الكلام، لا يخرج عن كونه تطييباً وترطيباً للخواطر.

العراق في مواجهة إحتلالين؟

٢١-١٠-٢٠٠٧

وفق المادة ٩٢ من الدستور التركي، وعلى خلفية المذكَّرة التي قدَّمتها حكومة رجب طيب أردوغـان الى البرلمان، والتي تجيز للجيش القيام بعمل عسكري في عمق الأراضي العراقية، بغية تصفية مقاتلي حزب العمال الكردستاني، المتحصِّنين في بعض النقاط الجبلية الوعرة على الشريط الحدودي التركي - العراقي، وكما كان متوقَّعاً، صوَّت البرلمان بأغلبية ٥٢٦ من أصل ٥٥٠ صوتا، على تلك المذكَّرة، في مساندة مطلقة من كل الكتل النيابية التي كانت على خصام مع كتلة العدالة والتنمية قبل أيام، فيما عارضها ١٩ نائباً، هم كتلة حزب المجتمع الديموقراطي/ الكردي، (الواجهة السياسية للعمال الكردستاني في تركيا). حكومة أردوغــان، وبعد فشلها في إقناع أوروبــا وأميركا، والعراق إلى حدٍّ ما، بضرورة اجتياح كردستان العراق، قامت على الصعيد الداخلي، بعملية شحن قومي واسعة النطاق، عبر الإعلام، لم تدَّخر فيها حتى توظيف مشاهير الفن والرياضة، لخلق حالة تعبئة عامَّة، هستيرية، تدفع باتجاه تغذية النزوع القومي، بصيغه العنصرية، ما يشي بالمشترك الذي يتَّفق عليه الفرقاء السياسيون الأتـراك، وهو معاداة الحقوق الكردية، أينما كانت. نائب ريس الحكومة، جميل جيجك، وفي خطابه أثناء جلسة البرلمان تلك، المنعقدة في ٢٠٠٧/١٠/١٧، وجَّه انتقادات شديدة لـ»جهات خارجية»، متهماً إياها بدعم «الإرهـاب» العاصف بتركيا، في إشارة ضمنية لأكراد العراق وأميركا وأوروبا، وذكر بأنهم طالبوا الأخيرة بـ»تسليم بعض قيادات الكردستاني الناشطة

هناك، إلا أنها تحجَّجت بحقهم القانوني في اللجوء السياسي على أراضيها...». ولم ينسَ أن يتَّهم كل من لا يوافق على المسعى التركي في اجتياح كردستان العراق بـ»أنه مع الإرهاب ومعادٍ لتركيا. مدّة التفويض الذي منحه البرلمان للعسكر التركي سنةٌ قابلة للتمديد. ما يعني بأن الجيش لن يحتاج الى مراجعة الحكومة، في حال بدأ غزوه، فالاجتياح سيكون السيف التركي المسلَّط على الإقليم الكردي في ما لو يمتثل الأخير للإرادة التركية في التعاطي مع العمال الكردستاني، أو في حال إعلان أكراد العراق الاستقلال عن بغداد. ثمة من يرى إن موافقة أردوغان على إعطاء تفويض شبه مفتوح للجيش، يندرج ضمن صفقة المصالحة بين الطرفين، بعد تصاعد واحتدام الخلاف بينهما، قبل فترة وجيزة. وثمة من يرى أن أردوغان يود توريط الجيش في معركة خاسرة، بغية إلحاق هزيمة جديدة بالعسكر، تضاف لهزيمة دكاكينهم السياسية في الانتخابات التشريعية، وما تلاها من تبعات فرزت معطى سياسياً جديدا في تركيا. وهزيمة العسكر في السياسة والخنادق معاً، ستزيد من كسر شوكتهم، وستُحكِم قبضة أردوغان على أنقرة. إقليم كردستان العراق، ممثلاً بالرئيس مسعود بازراني ورئيس الحكومة والبرلمان والنخب الثقافية والسياسية والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني...، رفض بشكل قاطع أيّ اجتياح تركي، ورفض الحجج والمبررات التركية الواهية، وتوعَّد بمقاومة ضارية. في حين أن مواقف رئيس العراق جلال طالباني كانت متراخية، ومنسجمة مع الذرائع التركية!. بالإضافة الى أن مواقف بغداد وحكومة المالكي لم تتعدَّ إصدار البيانات والتصريحات المهدِّئة من روع الأتراك، الرافضة للحل العسكري، والدعاية للحلول السلمية، في وقت كان ينبغي تقديم شكوى عاجلة للأمم المتحدة بحق تركيا، على تجاوزاتها الصارخة للسيادة العراقية، وقصفها لأراضي العراق، وتهديدها بغزو شماله. الإدارة الأميركية وأوروبا وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، جددت رفضها لأي عمل عسكري تركي في العراق، في حين كشف بوش

في أول ردٍّ له على البرلمان التركي عن «تواجد وحدات عسكرية تركية على الأراضي العراقية»، و»ان زيادة القوات التركية هناك لن يفيد تركيا»، قاطعاً الطريق على أردوغان وغُل في زيارتيهما المرتقبتين لواشنطن، وما يمكن أن تتضمَّنا بهذا الخصوص. في حال ركوب تركيا رأسها ومعاندتها كل التحفُّظات والتحذيرات واجتياحها كردستان العراق، يصبح هذا الأخير، وفق القوانين والشرائع الدولية، خاضعاً لاحتلالَين متخاصمين، أميركي وتركي. فينطبق الوصف الذي أطلقه الكاتب التركي، البروفيسور إسماعيل بيشكجي على كردستان، بـ»أنها مستعمرة دولية»، على العراق أيضاً.

تركيا وأكرادها: مراوحة أم قفزة نحو المستقبل؟

١٣-١٠-٢٠٠٧

حسمت نتائج الانتخابات النيابية التركية الأخيرة في تموز (يوليو) الفائت، قسطاً وافراً من الأزمة السياسية التي عصفت بتركيا لصالح التيار الإسلامي، المتمثل بحزب العدالة والتنمية، وأرجأت قسطاً منها ليكون بمثابة حجر الزاوية لأزمة أخرى، تحمل في جنباتها الكثير من تجليات ومعطيات سابقتها. أزمة، أقل حدَّةً، وأكثر تعقيداً، يتداخل القومي والإثني والديني والعلماني والثقافي والسياسي في مفاعليها وتشابكاتها، ومن المأمول أن تنتهي بتحديد الملامح الجديدة لهوية الدولة التركية، في ما يشبه إنتاج النسخة الثانية للجمهورية. إنها أزمة وضع مسودَّة الدستور الجديد التي تستقطب اهتماماً سياسياً وإعلامياً متنامياً، من المفترض أن يكون جاهزاً للعرض على البرلمان والاستفتاء عليه، نهاية العام الجاري. وقد لخَّص نائب رئيس الوزراء جميل جيجك مصادر الدستور الجديد بـ «الاقتراحات القانونية للأحزاب السياسية، ومسوَّدة الدستور الأوروبي، وقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان»، في إشارة منه إلى إبعاد المؤسسة العسكرية عن صياغته. ولهذه الأخيرة قصة طويلة وعريقة مع الدساتير التركية السابقة. لكن السؤال: مع استحواذ حزب العدالة والتنمية على الرئاسات الثلاث (الجمهورية والحكومة والبرلمان)، تُضاف إليها قاعدته الشعبية، هل سينجح رجب طيب أردوغان في كتابة الدستور بمعزل عن تأثيرات العسكر، مؤرِّخاً لحقبة جديدة من تاريخ تركيا؟.

لقد وضِعَ الدستور الأول لتركيا سنة ١٩٢٤، عقب انهيار الدولة العثمانية، وبداية العهد الجمهوري بقيادة مؤسسه مصطفى كمال أتاتورك. وحاول هذا الدستور إنتاج دولة قومية من مخلّفات وبقايا التركة الجغرافية والبشرية للإمبراطورية العثمانية. وبديهي أنه من مستلزمات تأسيس دولة قومية، إيجاد أمَّة تركيّة. ورغم أن أتاتورك، وأثناء تأسيسه للعهد الجمهوري، وعد الأكراد بأن الدولة الناشئة هي مشروع شراكة كردية - تركية، بيد أنَّ تفسيره للقومية جاء ضبابياً، واستناده نظرياً على «المواطنة» مهَّد لتفسيرها بالمنطلق الاثني، وحصرها في «الانتماء التركي»، ما دفع الأكراد للانتفاض عام ١٩٢٥ ضد التفسير الكمالي، وانتهت الانتفاضة بالسحق الدموي وإعدام زعيمها الشيخ سعيد بيران. وقد أضفت الانتفاضة الكردية المشروعية على التفسير الكمالي الآنف للقومية، عبر تغذية المخاوف التركية من التنوع الذي اعتُبِر خطراً على وحدة الجمهورية الناشئة، وصولاً الى إنكار وجود الجماعات العرقية المختلفة في الدولة. وتالياً، ارتكزت التطبيقات العملية للدستور الأول، بغية خلق أمَّة تركية، على السعي لإذابة وصهر كافة الأقليات القومية في بوقة العنصر التركي. وقد عُدِّل الدستور سنة ١٩٣٧ بأن ثُبّتت فيه المبادئ الستة لحزب الشعب الجمهوري، الذي أسسه أتاتورك، وهي: «الجمهورية، القومية، النزعة الشعبية، الدولتية، العلمانية، الإصلاحية» كمبادئ مقدسة. ومع دور البرلمان في صياغته، إلا أن حداثة عهد الجمهورية، والهالة التي أحيطت بالنخبة العسكرية المؤسسة لها، جعلتا نقد هذه المبادئ فعلاً لاوطنياً. وحتى ١٩٤٦، لم يعط الدستور الأول تفسيراً واضحاً في ما يتعلّق بالتعددية الحزبية، عندما أقِرَّ في عهد الرئيس عصمت إينونو، ناهيك عن العطالة التي شابت مبدأ الفصل بين السلطات، ما رجَّح كفَّة المؤسسة العسكرية والنخبة البيروقراطية الحاكمة، جاعلاً البرلمان تحت وصاية العسكر والمؤسسة القضائية. ومهّدت إضافة إينونو للفقرة الضامنة للتعددية الحزبية لإزاحة النخبة الحاكمة الممثلة بحزب الشعب الجمهوري

عن الحكم سنة ١٩٥٠، حيث استثمر الحزب الديموقراطي نقمة الأتراك على تخلُّف حزب الشعب عن وعوده الإصلاحية، ما اعتبره العسكر تطاولاً على القيم والمبادئ الأتاتوركية. فكان الانقلاب الأول عام ١٩٦٠ بقيادة الجنرال جمال غورسل. وغداة انقلاب ١٩٦٠، طالب العسكر القضاة والمشرعين بإعادة صياغة الدستور، بما ينسجم وضمان استمرار دورهم المحوري في الحياة السياسية. وتالياً، جاء الدستور الثاني يحمل نتيجتين:

الأولى، الاستمرار في سياسة خلق «أتراك جدد»، خصوصاً من الأكراد، عبر عمليات الصهر والتذويب القومي، وتالياً تعيين الكثيرين منهم في الجهاز البيروقراطي للدولة، وصولاً لترسيخ مفهوم القومية الاثنية التركية، بالتوازي مع المبادئ الأخرى كـ»العلمانية والشعبية والدولتية...». وفي هذا الخصوص، يشير الدستور إلى أن «كل مواطن في الدولة التركية تركي». والثانية، ضرورة التخلي عن سياسة الاعتماد على حزب الدولة «حزب الشعب الجمهوري»، بإيجاد أكثر من حزب، على خلفية تنامي نشاط اليسار التركي. هكذا ظهر حزب العدالة الذي أسسه سليمان ديميريل على أنقاض الحزب الديموقراطي عام ١٩٦١ تتويجاً لهذا المسعى. والجدير ذكره أن الفصل بين السلطات توضَّح أكثر في هذا الدستور، خاصة، ما يتعلق بالسلطة القضائية، فضلاً عن تشكيل المحكمة الدستورية العليا التي غدت الذراع القضائي للعسكر بغية تصفية الحركات اليسارية سياسياً، ومن ثمَّ الإسلامية والكردية. ورغم الفوضى والتقلُّبات السياسية العارمة، وتصاعد وتيرة حراك اليسار التركي جماهيرياً وسياسياً وعسكرياً، إلا أن انقلاب ١٩٧١ لم يأتِ بدستور جديد، إنما استهدف تصحيح المسار السياسي المنحرف للطبقة السياسية الحاكمة، على ما رأى قادة الانقلاب. أما الانقلاب الثالث في ١٩٨٠/٩/١٢، بقيادة قائد الجيش كنعان إفرين، الذي نصَّب نفسه رئيساً للدولة إلى أن خلفه

الرئيس الراحل تورغوت أوزال، فكان نتيجة الفلتان والفوضى الناجمة عن أحداث العنف الطائفية بين الأتراك السنّة والعلويين، إضافة إلى تصاعد التيار القومي - اليساري الكردي. ويمكن اعتبار الدستور الثالث الذي أنتجه هذا الانقلاب، إحياء لهيبة العسكر في مواجهة المخاطر والأزمات الداخلية التي تستهدف بنية الدولة. وهو الدستور المعتمد في تركيا حالياً. وقد عُرِضَ على الاستفتاء، لينال ٩٢ في المئة من أصوات الشعب، ما عزز موقف الانقلابيين، وأضفى شرعية على دمويتهم حينئذ، وسط فقدان الشعب الثقة بالطبقة السياسية. ورغم أن دستور ١٩٨٢ تماهى وبنية دستور ١٩٦١ بيد أنه اشتمل على تغييرات مهمة، كإلغاء مجلس الشيوخ المؤلَّف من ١٥٠ عضواً، واتخاذ إجراءات دستورية فعَّلت أداء البرلمان، كانتخاب رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة، في حال عدم تحقق غالبية الثلثين في الجلستين الأولى والثانية (وقد انتخب الرئيس الحالي عبدالله غُل بموجب هذه المادة من الدستور). ولم يلغ الدستور الثالث الاستناد الى مفهوم القومية التركية – الاثنية، ولَم يعترف بالتنوع العرقي أو الديني في البلاد. حيث جاء في المادة الثالثة من المبادئ العامة: «الدولة التركية، بأرضها وأمتها، كيان غير قابل للقسمة، لغتها التركية». ودُعمت المادة الرابعة بالمادة الثالثة التي اعتُبِرت غير قابلة للتعديل، وليس من المسموح اقتراح تعديلها مستقبلاً، باعتبارها من المواد التي تتمتع بالحماية خارج الدستور. كما أن التعديلات التي أجريت على هذا الدستور حتى يومنا، لم تمس المواد الثلاث الأولى. وحين أراد حزب العدالة والتنمية التنويه بالتنوع القومي والديني، بشكل غير مباشر، سنة ٢٠٠٤، فإنه أضاف تعديلاً للمادة العاشرة، تحت بند المساواة أمام القانون جاء فيه: «كل الأفراد متساوون أمام القانون، بغض النظر عن اللغة والعرق واللون والجنس والمعتقد السياسي والفلسفي والديني والطائفي». فتح هذا الدستور والتعديلات المُدخلة عليه، تحت ضغط الاشتراطات الأوروبية، المنافذ أمام إدخال الإسلام في

الحياة السياسية، بشكل رسمي، في خطوة لمواجهة التيارات اليسارية الكردية والتركية. وقد ورد في المادة ٢٤: «تعليم الدين والأخلاق سيكون تحت الإشراف والسيطرة الرسمية. تعليم الثقافة الدينية والتربية الأخلاقية إلزامي في مناهج المدارس الأساسية والثانوية. ولا يسمح لأحد باستغلال الدين أو الإساءة إليه». أما في تعريف المواطنة، فإنه لم يُنهِ الالتباس الحاصل فيه: فالمادة ٦٦ عرَّفت المواطن بـ»كل شخص يرتبط بالدولة التركية برابطة المواطنة هو تركي»، ما يعني تأطير المواطنة بالانتماء للقومية التركية. كما أن كل أحكام الدستور تكون خاضعة للمحكمة الدستورية، للنظر في إصدار الأحكام بحق منتهكيها، وخاصة الأحزاب السياسية التي يرتبط قرار حلّها بأمر منها، في حال انتهاك إحدى المواد الثلاث الأولى المذكورة أعلاه. وتعليقاً على ما يجري من سعي محموم لحكومة أردوغان الجديدة لصياغة مسودَّة الدستور الرابع، وكعيّنة على النقاشات الحادة الدائرة في الإعلام التركي حوله، كتب الكاتب التركي عصمت بيركاند رئيس تحرير جريدة «راديكال» التركية (وقتها) مقالاً، يوم ٢٠٠٧/٩/١٩، حمل عنوان «الدستور التركي المقترح يستأنف القديم ويقوّي الحكومة على البرلمان»، جاء فيه: «إنه دستور «مفاوضات». فهو ينص على إصلاحات كثيرة وجيدة مقارنة مع الدستور القديم. ولكنه، في الوقت نفسه، دستور «مصالحة»، يحاول ان يستدرج الإصلاحات، ويحافظ على بعض المبادئ القديمة المقيدة للحريات. فيسعى لإعطاء الفرد مزيداً من الحرية، ويحافظ على سيطرة الدولة وتسلطها... هم لم ينحّوا الدستور القديم جانباً، وانما قرأوا القديم، وتأثروا به، وحاولوا إدخال بعض الإصلاحات عليه، من غير المساس بروحه وفلسفته القديمة البالية... الدستور الجديد، أقوى من الرئيس المنتخب من الشعب، وأقوى من البرلمان، جميعاً». بينما نجد الروائية التركية الشابة إليف شفق، أقل تشاؤماً، حيث ترى «أن تركيا عاشت مائة عام من التغريب والعلمانية المصحوبة بجرعة من القلق، وستقرر النخبة التركية

الجديدة المناهضة للنخبة التقليدية، ما إذا كانت مسيرة الغموض ستستمر، أم تصبح ذكرى من خلال الدستور المدني الأول». وبين هذا وذاك، يبقى السجال محتدماً، إلى أن ينهيه أردوغان، بإماطة اللثام عن فحوى دستوره. وبعيداً عن الـ»يمكنات» التي تطلق حول الدستور التركي المرتقب، وتطالب بـ»التعقّل الاستباقي» من الأكراد، والتفاؤل المفرط إزاء المسعى الأردوغاني الحالي، هل سيبقى الدستور الجديد، دستور الهوية الملتبسة، والتحايل على الأزمات الداخلية، ويكتفي بتحصين وتدعيم خنادق انقلاب الإسلام السياسي على العلمانية، على طريقة الانقلابات السابقة في صياغة الدساتير، ما يعني أنه لن يتعدَّى كونه صدى للنسخ الثلاث التي سبقته؟، أم سيصاغ بعيداً من ثكنات العسكر ونياشينهم المرعبة؟، ليكون دستور التعددية الحقيقية، المرتكز على الموزاييك الحضاري التركي واستحقاقاته الوطنية الديموقراطية، فيغدو المدخل أو المعبر العريض نحو المستقبل الأوروبي، معلناً بذلك ميلاد الجمهورية الثانية في تركيا؟.

بعد انتخاب غل رئيساً: هل تركيا في حلم «جميل»؟!

٠٢-٠٩-٢٠٠٧

يبدو، بعد انتخاب عبد الله غل لرئاسة الجمهوريّة،- أن رجب طيب أردوغان، زعيم حزب العدالة والتنمية، قد حقق جزءاً كبيراً من أحلامه وطموحاته، بإحكامه الحصار على المنافذ الرئيسة الثلاثة للدولة الأتاتوركية، مضيِّقاً خِناقه عليها، ممهِّداً الطريق أمام مشروع الأسلمة السياسية، ليس في تركيا وحسب، بل وصولاً لتحقيق ما عجزت عنه «الفتوح» العثمانية في أوروبا التي توقّفت عند أسوار فيينا. لكن، ليس بالسبل العثمانية القديمة. وهذا ما يجعل أردوغان يضع مسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي في رأس أولوياته، وصولاً للعب دول الثقل الإسلامي الاستراتيجي في النادي الأوروبي كون تركيا الدولة الإسلامية الوحيدة في أوروبا. وعليه، فإن أردوغان حالياً هو رئيس الحكومة، وحزبه يسيطر على مجلس النوَّاب، ورئيسه كوكسال طوبتان من العدالة والتنمية. وقد كلل «انتصاراته» على خصومه، بتحقيق الحلم الأبرز، وهو إيصال صديقه والرجل الثاني في العدالة والتنمية لقصر «تشان كايا» الرئاسي. وبذلك، يكون أردوغان قد قام بتشكيل الوجه «الإسلامي» للأتاتوركية، التي أبقت تركيا تحت تأثير تركيبتها القومية، بمعيَّة العسكر وطقوسهم وشعائرهم السياسية والقانونية والثقافية لثمانية عقود. ما يعني أنه، هو أيضاً، لم يترك متنفَّساً للتعددية والتنوُّع والاختلاف السياسي، بابتلاعه للمجتمع والدولة ومؤسساتها السيادية ومفاصلها الحيوية، بنفس الطريقة الأتاتوركية، مع الاختلاف في تبنِّيها لـ»الانقلاب الأبيض» بدلاً من تبنِّي منطق الانقلابات التقليدية، وأساليبها الدموية في الوصول للسلطة والاستحواذ عليها، والتي امتهنها

العسكر التركي. والأسئلة المطروحة هنا: هل سيقع أردوغان في الفخ الأوليغارشي للأتاتوركية؟ أم سنشهد ولادة نسخة معدَّلة عنها يمكن تسميها بـ»الأردوغانية»؟. وهل فعلاً يمتلك أردوغان أجندة إصلاحية تغييرية، تعيد بناء تركيا، بما ينسجم وروح العصر، دون المساس بـ»علمانيتها»؟ أم أن المسألة في أفضل أحوالها صراع على السلطة؟. وهل انتهت مشاكل أردوغان مع «الدولة الخفية»، التي أعلن عنها في إحدى تصريحاته التلفزيونية، بقصد الإشارة إلى مراكز القوى التقليدية الممسكة بخناق تركيا، مشكلةً دولة قوامها المافيات السياسية والعسكرية والإعلامية والاقتصادية ضمن الدولة التركية، أم أنها ستبدأ، بمحاولته مكافحة رموزها؟. وفي حال نجاح مساعي ومشاريع أردوغان في إنقاذ تركيا من أزماتها الداخلية والخارجية، مع الزخم الجماهيري الذي يتمتع به، والمواقع الاستراتيجية التي حصل عليها، ألا يعتبر هذا بأنه ترجمة حقيقية لشعار «الإسلام هو الحل» الذي يطرحه الإسلام السياسي؟. وهل سنشهد ولادة نسخة جديدة للجمهورية التركية، سمتها الأبرز الاعتراف بالتعددية والاختلاف الفكري والسياسي، وبأن الثراء الحضاري لتركيا آتٍ من الموزاييك القومي والإثني والديني والمذهبي، كما قال عبد الله غُل في خطاب القسم أمام البرلمان، مناقضاً أحد أهم المبادئ الأتاتوركية: «تركيا، شعبٌ واحد، دينٌ واحد، علمٌ واحد، لغةٌ واحدة... سعيدٌ جداً من يقول: إنني تركي»؟. خطاب عبدالله غُل، أثناء أدائه للقسم الرئاسي أمام البرلمان، كان طموحاً، ومتخماً بالرسائل والوعود بغية طمأنة الداخل والخارج، في ما يتعلَّق بالمخاوف الداخلية والخارجية على مستقبل تركيا من حصار التيار الإسلامي الذي بات يطوِّقها، وما قد يترتَّب على ذلك من مضاعفات تؤثِّر سلباً على مصالح الدول الكبرى، جرَّاء سياسات العدالة والتنمية. ولاقى خطابه ترحيباً أميركياً وأوروبياً وروسياً وعربياً وعالمياً حاراً، حيث علَّق المتحدث باسم الخارجية الأميركية توم كيسي بالقول: «عملنا بتعاون وثيق مع الرئيس

المنتخب خلال ولايته بوزارة الخارجية، ونأمل مواصلة ذلك في مهماته الجديدة». كما أعرب رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو عن تفاؤله حيال وصول غُل للرئاسة: «هذا يتيح فرصة لمنح عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قوة دافعة جديدة ومباشرة وإيجابية من خلال تحقيق تقدم في عدد من المجالات المهمة». وبديهي أن هذا الترحيب العالمي اللافت، والمتزامن مع الدعم الشعبي الكبير للعدالة والتنمية وسيطرته على السلطة التشريعية والتنفيذية ورئاسة الدولة، سيساهم في تقوية وتحصين مساعي وسياسات أردوغان في إعادة ترتيب تركيا وفق أجندته، في مواجهة مساعي العرقلة والممانعة التي تبديها مؤسسة العسكر له. ثمة فرضية أخرى تطرح نفسها مفادها: إن أردوغان ينتهج سياسة «خطوة للوراء، خطوتين للأمام»، في تعاطيه مع أصحاب النياشين والهراوات. والخشية الكبرى أن تضع خطوة أردوغان للوراء بغية امتصاص حنق وغضب الجنرالات صاحبها على مزالق خطيرة ستودي بمشروعه الإصلاحي خاصة، في ما يخصُّ التعاطي مع الملف الكردي داخلياً وخارجياً. فإذا امتثل أردوغان لإرادة ورؤية العسكر في معالجة المسألة الكردية، والتي ثبت فشلها على مدى العقود المنصرمة، حينها، يكون قد خسر «حلفاءه» المخفيين، الذين صوَّتوا له في المناطق الكردية جنوب شرق تركيا. كما أن العمال الكردستاني، وعبر إعلانه لوقف إطلاق النار من جانب واحد، أثناء عهد الوزارة السابقة لأردوغان، قد خلق مناخاً إيجابياً ساهم في نجاح السياسات الاقتصادية للعدالة والتنمية، لأن أجواء الحرب كفيلة بأن تجهض أي مشروع تنموي، مهما كان قوياً. وعليه، ينبغي أن يقرأ أردوغان الوجود الكردي في البرلمان التركي بشكل صائب، ويحاول إيجاد مخرج للقضية الكردية، حتى لا يخرج القطار التركي عن سكّة السفر نحو الفضاء الأوروبي، فتصبح تركيا في عين الأزمة مجدداً. وهذا ما أشار اليه النوَّاب الكرد أثناء رفضهم التصويت لعبدالله غُل لمنصب الرئاسة مؤكدين انه «لا يوجد في أجندة غُل أي مشروع

لحل القضية الكردية». وحينئذ، سيتحمل أردوغـان المسؤولية الأولى والأخيرة في ما ستؤول اليه حال البلاد إذ قد تستيقظ من الحلم الأردوغاني الإصلاحي والوردي على كابوس مرعب أسود، قد يعيد العسكر الى خنادقهم السياسية والدستورية التي فقدوها، ويشرعن بقاءهم فيها لقرنٍ آخر.

مأساة الأكراد السوريين المجرّدين من الجنسيّة

٢١-٠٧-٢٠٠٧

خلافاً لما يحاول البعض ترويجه بأن الوجود الكردي في سورية، «طارئ» وحديث، يمتدُّ لعدَّة عقود من الزَّمن، فإن هذا الوجود تاريخي، تمتدُّ جذوره الى المملكة الهورية-الميتانية في ٢٥٠٠ ق.م، والمملكة الميدية في ٦١٢ ق.م، وصولاً للفتح الإسلامي وما تضمَّنه من عناوين متعدِّدة للدَّولة الإسلاميَّة، فالدَّولة الأيوبيَّة التي أسَّسها القائد الكردي الإسلامي النَّاصر صلاح الدِّين. وقد كان للأكراد حضور وطني فاعل في مرحلة الانتداب الفرنسي على سورية، حيث ورد في كتاب «تاريخ الثورات السورية» أن أول رصاصة مقاومة وجِّهت للاستعمار الفرنسي، كانت من بندقية الكردي محو إيبو شاشو. ومعروف أن مؤسس الجيش السوري يوسف العظمة، الذي وقف في وجه الزَّحف الفرنسي على دمشق، مُستشهداً على بِطاح ميسلون، من أصل كردي. وأن أول رئيس دولـة في سوريَة محمد علي العابد هو كـردي. وأن قائد ثورة الشِّمال ضدَّ الاحتلال الفرنسي إبراهيم هنانو، الذي رفض دعوة الفرنسيين لتشكيل دويلة كردية في شمال سورية، هو كردي. وهو ما يدلُّ على أن الأكراد لم يكونوا أبداً أصحاب نزعات قومية، قياساً بالعرب وقتها، وكان الهاجس الوطني لديهم هو المتأصِّل في حركتهم، عندما كانوا يشعرون بأنهم شركاء، يشتركون مع باقي مكوِّنات الشَّعب السوري في الحق والواجب، وذلك تحت سقف الوطن السوري. في بداية الستينات، قام ضابط في المخابرات السِّياسيَّة، محمد طلب هلال، الموظَّف في المنطقة الكردية، شمال شرق سورية، بتقديم تقرير مفصَّل عن منطقة الجزيرة، وضرورة القيام ببعض الإجراءات التي

من شأنها لجم الحضور الكردي، وإقصاؤه من الحياة العامَّة، على اعتبار أنهم يشكّلون خطراً على الأمَّة العربيَّة. وقد أخذت حكومة بشير العظمة حينئذ بهذا التقرير، وعقدت اجتماعاً في ١٩٦٢/٨/٢٢ حول جملة من المسائل، من ضمنها فحوى التقرير، وفي ١٩٦٢/٨/٢٣ اتخذت «القرار ٩٣» القاضي بإجراء إحصاء سكاني، بموجبه تمَّ تجريد أكثر من ١٥٠ ألف كردي من الجنسيَّة السورية. وقامت حكومة خالد العظم بتنفيذ هذا القرار في ١٩٦٢/١٠/٥. وهذه الحكومة التي تضمَّنت الطيف السياسي السوري وقتها، انما كان وزير الإعلام والداخلية فيها من البعث الحاكم حالياً. ومن تاريخ ذلك الإحصاء الجائر وحتى الآن، ما زالت مأساة الأكراد المجرَّدين من الجنسيَّة تتفاعل وتتفاقم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ونفسيًّا وإنسانياً، لتصبح أحد أهم تفاصيل القضيَّة الكرديَّة في سورية. الكردي المجرَّد من الجنسيَّة (ومنهم كاتب هذه السُّطور)، محروم من كافة الحقوق المدنيَّة والسِّياسيَّة، علاوة على حرمانه من الحقوق القوميَّة والثقافيَّة. فلا يحقّ له التملّك والتوظّف في مؤسسات الدولة – إلا في ما ندر - كذلك هو ممنوع من السَّفر خارج سورية، ومن خدمة العلم. وإن تزوَّج من كرديَّة او عربيَّة تحمل الجنسيَّة، فالمحاكم السوريَّة لا تسجِّل هذا الزواج، ويبقى زواجاً عرفيًّا. أمَّا الأولاد، فيصبحون «مكتومي القيد»، لا توجد أيَّة وثيقة تشير إلى اسمهم وجنسهم ودينهم، وأنهم موجودون على قيد الحياة. وهذه الفئة، حالها أكثر سوءاً من المجرَّدين من الجنسيَّة الذين يعتبرون، حسب السجلاَّت المدنيَّة، على أنهم «أجانب». وعليه، فإن شريحة «مكتومي القيد» نتجت عن شريحة «الأجانب». قبل عقد من الزَّمن، كانت السُّلطات السورية، تنكر وجود مسألة الأكراد المجرَّدين من الجنسيَّة - «الأجانب» في سورية، فضلاً عن تنكرها لوجود قضيَّة كرديَّة في البلاد. لكن، مع ازدياد تفاعلات القضيَّة الكرديَّة في العراق إقليميًّا ودوليًّا، وتصاعد وتيرة الحراك السِّياسي السِّلمي الدِّيموقراطي الكردي في سورية، بالإضافة إلى

ثورة الاتصالات والمعلومات، ودَور الجالية الكرديَّة السوريَّة في المهجر التي ساهمت في وضع معاناة الأكراد السّوريين بين أيدي المنظمات الدُّولية، كـ»منظمة العفو الدوليَّة»، كل هذا، أجبر السلطات السورية على الاعتراف بوجود هذه المأساة، ووعدت بحلها قريباً. وتكرَّرت وتتالت الوعود بـ»الحل القريب جداً»، على لسان المسؤولين السوريين، بدءاً بالرئيس السوري الدكتور بشَّار الأسد، أثناء زيارته لمحافظة الحسكة سنة ٢٠٠٠، والعديد من الوزراء. لكن، بقي الوضع على حاله، إلى أن انفجر الاحتقان السِّياسي الاقتصادي الاجتماعي الكردي على شكل «انتفاضة شعبية» عفوية، شملت كافة المناطق الكردية، على الشَّريط الحدودي السوري - التركي، ووصلت الى العاصمة دمشق، مروراً بحلب وريفها. حيث نزل عشرات الآلاف من الأكراد السوريين للشوارع، مطالبين بحلٍ عادل للقضيَّة الكرديَّة في سورية، في ما سمِّي «أحداث القامشلي»، لأنها بدأت من مدينة القامشلي، أو «أحداث ١٢ آذار»، لأنها امتدَّت من ١٢ إلى ١٤ آذار ٢٠٠٤. وقد كانت ردَّة الفعل الجماهيريَّة خارجة عن نطاق السَّيطرة، نتيجة العنف والمعالجة الأمنيَّة المفرطة التي مارستها السُّلطات في التَّعاطي مع هذه الفورة الجماهيريَّة. تلك المعالجة الأمنيَّة التي بررها مثقفو السُّلطة، ومن لفَّ لفّهم، على أنها أتت بداعي «المحافظة على هيبة الدَّولة»، والتي راح ضحيتها أكثر من ٣٠ شخصا، ومئات الجرحى وآلاف المعتقلين، الذين أفرج عنهم في ما بعد، على خلفيَّة عفو من الرَّئيس السوري الذي صرَّح عبر فضائية «الجزيرة» القطرية بأن «الأكراد جزء أسياسي من النَّسيج الوطني السوري»، ووعد بحل مسألة المجرَّدين من الجنسيَّة، في القريب العاجل، نافياً وجود أيَّة أيد خارجية في «أحداث القامشلي». ويبرر بعض المسؤولين السوريين تأخُّر إعادة الجنسيَّة للمجرَّدين منها، بـ»أن الكثير منهم أتوا من تركيا والعراق في فترة الستينات والسبعينات»، وهذا «التَّبرير» عار عن الصحَّة. وحتى على

فرض صحَّة هذا التبرير، فإن المادة ٤ من المرسوم التَّشريعي ٢٧٦ الصَّادر سنة ١٩٦٩ ضمن الدَّستور السوري، تقضي بجواز منح الأجنبي الجنسيَّة السوريَّة بمرسوم وبناء على اقتراح الوزير وعلى طلب خطي يقدِّمه الطالب، الذي ينبغي أن تتوفر فيه الشُّروط التالية: -١ كامل الأهليَّة. -٢ مقيم في سورية إقامة متتالية لمدة ٥ سنوات. -٣ حسن السُّلوك، محمود السُّمعة... إلى آخر المادة. فحتى الذي جاء من تركيا في مطلع السبعينات، ولم يغادر سورية، وهو ممنوع من المغادرة أصلاً، تحقُّ له الجنسيَّة أكثر من ٥ مرات، في حال مطالبته بها. ومعروف ان الأكراد السوريين عموماً، والمجرَّدين من الجنسيَّة خصوصاً، لا زالوا يطالبون بها، ويقدِّمون العرائض، ويصدرون البيانات، ويقيمون الاعتصامات في يوم ١٠/٥ سنوياً، للحصول على الجنسيَّة. لكن لا حياة لمن تنادي. ومعلوم أن القضيَّة الكرديَّة في سورية، لا يمكن حصرها في مسألة المجرَّدين من الجنسيَّة فحسب، لأنها قضيَّة حقوق قوميَّة سياسيَّة ثقافيَّة اجتماعيَّة، يطالب بها الأكراد وحركتهم السياسيَّة، ضمن دولة القانون والمؤسسات السورية. وهذه الحقوق مصانة وفق المواثيق والعهود الدوليَّة لحقوق الإنسان. فلا تاريخ الكرد السوريين ولا حاضرهم، يشير إلى أنهم كانوا دعاة انفصال أو «يسعون لاقتطاع جزء من سورية وإلحاقها بدولة أجنبية»، كما تزعم بعض الدوائر في سورية. ووسط المخاطر والتَّحدِّيات الخارجية المتزايدة المحدقة بسورية، هل تهميش الأكراد السوريين من الحياة السياسيَّة، وعدم حلّ القضيَّة الكرديَّة في سورية (وهي قضيَّة وطنية ديموقراطية بامتياز)، من مهام ومستلزمات تحصين الجبهة الداخليَّة، وتمتين الوحدة الوطنيَّة السوريَّة!؟. والسُّؤال الأكثر مرارة وحرقة هنا: هل يلزمنا «عراق آخر» حتى تجد القضيَّة الكرديَّة منفرجاً لها في سورية وتركيا وإيران؟.

تركيا وأزمة الخيارات الصعبة

١٨-٠٤-٢٠٠٧

في الآونة الأخيرة، بدأت الأصوات تعلو في وجه رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، لسببين: الأول، الخلفية الإسلامية لهذا الرجل، ما يعتبره «القوميون» المتطرفون في مراكز القوى التقليدية، خطراً على علمانية الدولة. والثاني، المرونة التي يبديها أردوغان حيال التعاطي مع الملف الكردي، داخل تركيا وخارجها، ما تعتبره القوى التقليدية «خروجاً عن السرب» القومي، ومساساً بأمن الدولة. إن موقف أردوغان، قياساً بالساسة الأتراك السابقين والحاليين، حيال الملف الكردي في تركيا، كان مرناً، ينطوي على ما يشبه «الفهم السياسي» لجوهر القضية الكردية، ما دفعه للقول في مدينة ديار بكر الكردية، جنوب شرق تركيا: «إن القضية الكردية في تركيا، هي قضية الديموقراطية، وهي قضيتي، وسأحلها بالسبل السلمية...»، ما خلق ارتياحاً كبيراً في الأوساط الكردية، وامتعاضاً ورفضاً شديداً في الأوساط التركية المتطرفة. ثم أتت دعوته للحوار مع القيادة الكردية في كردستان العراق، بغية إيجاد حل لقضية حزب العمال الكردستاني، بدلاً من الاجتياح العسكري للإقليم الكردي، وهذا ما كانت ترفضه المؤسسة العسكرية في البداية، وقبلت به على مضض، بعد دعوة الأميركيين للأتراك ان يفتحوا حوارا مع أكراد العراق، ما وفّر دعماً لأردوغان. وبات الكثير من الأوساط القومية في تركيا، ينظر الى أردوغان على أنه «مارق»، ويتحيَّن فرصة الانقضاض عليه، خاصة بعد أن تردد أنه ينوي ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة التركية. والحقُّ ان اردوغان، إن تمَّ للعدالة والتنمية ذلك، يكون قد أحكم حصاره على الدولة، ما يعطيه

دفعاً كبيراً لتمرير الكثير من السياسات والقوانين التي يقف مجلس الأمن القومي، برئاسة أحمد نجدت سيزر، حجر عثرة أمامها. ولتعطيل مساعي أردوغان نحو رئاسة الجمهورية، بعد أن ضمن البرلمان، سلفاً، نقلت شبكة «سي أن أن/ترك»، بأن محكمة تركية بدأت التحقيق مع رئيس الحكومة أردوغان يوم ٢٠٠٧/٣/٢٦ بتهمة «تعظيمه لشخص متهم»، وفق المادة ٢١٥ من الدستور التركي. وذكرت الشبكة «أن أردوغان يمثُل أمام المحكمة، بسبب تعظيمه عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، السجين في جزيرة إمرالي. حيث استعمل - في حديث يوم ١/١٤/ ٢٠٠٠ لراديو «إس بي إس» النمساوي - كلمة «السيد»، عندما كان يتحدث عن أوجلان. وتعتبر تركيا استعمال هذه الكلمة تعظيماً للزعيم الكردي. التحقيق مع أردوغان بهذه التهمة، يفتح دوائر عديدة للسؤال، منها: لماذا الآن، وبعد مضي سبعة أعوام، علما انه لم يحقق معه حينئذ!؟. ما بات في حكم المؤكد أن أردوغـان في مرمى القوى التقليدية في تركيا. ويمكن اعتبار هذه المحكمة كمحاولة «نبش لماضيه»، ومحاكمته على هذا الأساس، كخطوة استباقية الهدف من ورائها تأليب الرأي العام القومي «المتطرف» عليه، وتوجيه تحذير شديد اللهجة من مغبَّة الانزلاق أكثر نحو الحلول السلمية مع الأكراد، كما فعل سلفه نجم الدين أربكان الذي حاول فتح حوار مع أوجلان عن طريق الحركة الإسلامية اللبنانية. وتالياً، تعطي هذه المحكمة مؤشراً بأنه ثمة «انقلابا أبيض» على أردوغان، علماً أنه تنازل في امور عدة تجنباً لإثارة غضب الجنرالات، وقد تنصَّل من الكثير من الوعود التي قطعها على نفسه حيال إيجاد حل سلمي للقضية الكردية. لكن العسكر في تركيا يتخوَّفون من خطورة أن يصل أردوغان أو أحد قيادات حزبه الى رئاسة الجمهورية، وبالتالي رئاسة مجلس الأمن القومي، بالإضافة الى رئاسة الوزارة، وحينها لن يفيدهم الندم. وفي وقت تحتفل فيه أوروبا بمرور ٥٠ عاما على اتفاقية روما، التي أسست للاتحاد الأوروبي، لا يزال الناس في تركيا يحاكمون، وتغلق

الصحف لأسابيع على ما حل بصحيفتي «آزاديا ولات» و»غوندم» الكرديتين، بسبب استخدام كلمة «السيد» لمعتقل سياسي، ما يعطي المسوِّغ للكثير من المعارضين لانضمام تركيا الى النادي الأوروبي. فقد ذكرت وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء يوم ٢٠٠٧/٣/٢٩، ونقلاً عن المؤتمر الصحافي الذي عقده النائب الأوروبي بيرنار جون ماري في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل (كونه رئيس الوفد الذي تابع احتفالات الأكراد بعيد النوروز في تركيا): «إن استمرار تدهور وضع الأكراد يؤثر سلبا على العلاقات مع تركيا... وإن سوء أوضاعهم يفتح مجالات تساؤل كثيرة حول مدى وفاء تركيا لمعايير كوبنهاغن، التي تتضمن الشروط الواجب توافرها لانضمام أنقرة إلى المنظومة الأوروبية». وأشار النائب البرلماني الى «أن الوفد اطلع على مجريات الأحداث في الفترة الأخيرة، حيث هناك كثير من العمليات العسكرية في منطقة كردستان، الواقعة جنوب شرق تركيا، ليس فقط ضد المقاتلين الأكراد، وإنما ضد المدنيين أيضاً»، منتقداً المجتمع الدولي الذي يتجنَّب الضغط على السلطات التركية. وتناول أعضاء الوفد، في مداخلاتهم، ما يتعرض له الأكراد من قمع، وتفشي ظاهرة أطفال الشوارع، وبناء سدودٍ في مناطق سياحية مهمة في كردستان، الأمر الذي يؤثر سلباً على التنمية السياحية هناك، وفرض رقابة على محطات التلفزيون الكردي، وإغلاق صحيفة كردية. واللافت أن أعضاء الوفد دعوا الإتحاد الأوروبي إلى التدخل من أجل وضع حد «لقمع الأكراد وحماية حقوق الإنسان والتنوع الثقافي في جنوب شرق تركيا (ذي الغالبية الكردية)، وازاحة اسم حزب العمال الكردستاني من قائمة المنظمات الإرهابية، باعتباره حزبا له شرعيته ويحظى بتأييد أكثر من ٧٠ في المئة من سكان المناطق الكردية»، حسب ما ورد في الخبر. ومن جانب آخر، صرَّح قائد الجناح العسكري للعمال الكردستاني، باهوز أردال بأنه «لا يعود هنالك أي معنى لوقف إطلاق النار الذي أعلنوه من جانب واحد، حين تتجاهل السلطات التركية وضع أوجلان

الصحي، وأنباء تعرضه لعملية تسميم»، مهدداً بحربٍ ضروس «إن فكرت تركيا بالمساس بحياة أوجـلان»، مطمئناً الهواجس الكردية حيال أيِ اجتياح عسكري لكردستان العراق، قائلاً: ''منذ أكثر من ٢٠ عاماً، ونحن نقاتل الجيش التركي، ولقد خبرنا بعضنا، ونحن مهيَّأون أكثر من أي وقت، لإيصال الحرب الى قلب تركيا». ووسط هذه الضغوطات والاستحقاقات الداخلية والإقليمية الملحَّة، تبدو الخيارات أمام تركيا صعبة، لما لها من أهمية في تحديد مصيرها ومستقبلها. وهذه الحقبة هي «الأخطر والأكثر حساسية في تاريخ تركيا الحديثة»، حسب ما صرَّح به قائد الأركان العامة ياشار بيوك آنيت، أثناء زيارته الأخيرة لواشنطن. وعليه فإن حجم الأزمة التي تعانيها تركيا تشبه الأزمة التي كانت تعانيها السلطنة العثمانية في مطلع القرن المنصرم، أثناء صراعها مع إرث «دولة الخلافة». فإما أن تخرج تركيا من معطف أتاتورك الذي يضيّق الخناقِ على مستقبلها، وإما أن تبقى رهينة الأزمة، وتدفع فاتورتها باهظاً، حتى تحافظ على أتاتوركيتها.

الفساد يهدد كردستان العراق

٢٥-٠٢-٢٠٠٧

بعد اثني عشر عاماً، قضاها أكراد العراق في منطقة الملاذ الآمن التي تشكّلت عقب حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١، لحمايتهم من هجمات النظام العراقي السابق، وإعلانهم للفيديرالية من جانب واحد، تم إقرار النظام الفيديرالي في القانون الأساسي لإدارة الدولة، ثم في الدستور العراقي، عقب سقوط النظام السابق. خلال تلك الفترة، ومع كل السلبيات التي شابت التجربة السياسية شبه المستقلة في كردستان العراق، كانت وما زالت هذه التجربة، محطّ أنظار الأكراد في كل مكان، باعتبارها تتويجاً للنضال والتضحيات الكردية عموماً، وفي كردستان العراق خصوصاً، باعتبار أنها قد تكون نواة للطموحات الكردية في «كردستان الكبرى» مستقبلاً. وقد انتعشت الآمال الكردية بتوحيد إدارتي الحزبين الرئيسين في كردستان، وتشكيل برلمان وحكومة موحَّدة، وتبوّء أحد القيادات الكردية المهمة (جلال طالباني) سدَّة رئاسة الحكم في العراق، فضلاً عن الحضور الكردي النشط والفاعل في الحكومة المركزية، ما خلق ردة فعل سلبية من كل القوى والأنظمة الإقليمية المعادية للحقوق الكردية، بخاصة تركيا. الحق أن إقليم كردستان العراق الفيديرالي شهد في الآونة الأخيرة، نقلة نوعية على الأصعدة كافة، قياساً بالفترة السابقة، خاصة في ميدان حقوق الإنسان والحريات العامة والإعلام، وإحياء وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في بلورة وتشكيل سلطة الرأي العام الرقابية على الأداء الحكومي في القطاعات كافة، خصوصاً الخدمية منها. وبحسب الكثير من المعلومات والأنباء الواردة من هناك، من المؤسف القول إن رياح الفساد باتت تهدد هذه التجربة، عبر تفشّي

المحسوبية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وسوء الخدمات في قطاع الكهرباء والمياه والمحروقات، واحتكار العشائر والعوائل المتنفذة في الحزبين الرئيسين، الاتحاد الوطني والديموقراطي الكردستاني، للمناصب السياسية والإداريــة، وسيطرتها على القطاعات الاقتصادية الحيوية، كالنفط والاتصالات والمواصلات والطيران والإعلام والاستيراد والتصدير...الخ، ما يوشك على تدمير الطبقة الوسطى، لصالح نشوء طبقة تنعم بغنى فاحش، غالبيتها من الساسة وزعماء العشائر، وطبقة تنحدر بها الحال نحو الفقر.

لا يخفى على أحد دور التركيبة القبلية والعشائرية في الحزبين الرئيسين في كردستان العراق، حتى أن معظم رموز الطبقة السياسية الكردية هناك، ينسبون لقبائلهم كطالباني، بارزاني، زيباري، ميراني، السورجي، البرواري... وبديهي أن ينسحب هذا سلباً أو إيجاباً على الأداء السياسي والتوازنات الحزبية والسياسية هناك، عبر تغذية «القبلية السياسية» أو صون دور القبيلة في الحراك السياسي الكردي، ما خلق مناخاً خصباً لنشوء وتطور الفساد واستشرائه في مفاصل الكيان الكردي. هذه الحقيقة يتفادى الكثير من الساسة والمثقفين والإعلاميين الاكراد، داخل وخارج كردستان العراق، ذكرها والتطرق لها بالنقد، والخوض في تبعاتها الوخيمة على هذه التجربة التي تعتبر ثمرة دماء مئات الألوف من الشهداء، عبر عشرات السنين من النضال، لجملة من الأسباب:

١- لا تــزال منظمات المجتمع المـدنـي فـي كـردسـتـان في طـور الـنـشـوء، لـذا فهي لا تمتلك بعد الثقافة المؤسساتية المنتجة لسلطة المجتمع الرقابية على الـدولـة، ناهيك أن غالبية المؤسسات الإعلامية هي في يد الحزبين الرئيسين.

٢- خوف الكثير من أن يطالهم ما طال الدكتور كمال سيد قادر الذي حكمت عليه محكمة في «هولير» الخاضعة لنفوذ الديموقراطي الكردستاني، بالسجن لمدة ٣٠ عاماً، لمجرد أنه انتقد الفساد، وتمَّ الإفراج عنه نتيجة ضغوط كردية ودولية من منظمات حقوق الإنسان واللجان

المدافعة عن حرية الكتابة والصحافة. ومعلوم أن قادر من مواليد «هولير» ١٩٥٧، حاصل على شهادة دكتوراه في القانون الدستوري ودكتوراه في العلوم السياسية، ويعمل باحثا قانونياً في جامعة فيينا.

-٣ اعتبار الكثير من الأكـراد، أن إثـارة هذه الامـور لم يحن وقتها، لأن من شأنها خلق البلبلة في الأوسـاط الكردية، وفتح أفـواه وأعين المعادين للحقوق الكردية من العرب والاتـراك والفرس على نقاط الضعف في هذه التجربة، التي ينبغي أن نصونها، حتى لو اضطررنا للتعامي عن الكثير من سلبياتها. وغني عن البيان، أن الفساد لا يخلق هوَّة بين المجتمع والسلطة السياسية، نتيجة فقدان ثقة الشعب بصدقية مؤسسات الدولة وحسب، بل يشعر المواطن بعدم جدوى الدفاع عن مؤسسات الدولة، التي تعتبر ثمرة دماء المواطنين وتضحياتهم، إذا لاحظ أنها صارت في خدمة زمرة من المتنفذين المستغلين. وهذا ما يفسِّر هشاشة النظم الشمولية، رغم كل جبروتها، حين تتعرض لخطر حقيقي. وهذا ما حصل مع النظام العراقي السابق، ويخشى أن يتكرر في كردستان العراق، إن تعرضت هذه التجربة لمخاطر جدِّية، خصوصاً من الجانب التركي. ومن المفترض أن تعي القيادة السياسية في كردستان العراق لهذه الحقيقة، وتبادر لتحصين الإقليم بمكافحة الفساد والمفسدين، كائناً من كانوا، وأن لا تولي اهتماماً لبعض الأقلام المأجورة التي ترتزق من وراء تبييض وتلميع واقع الحال في كردستان، وإعطاء صورة وردية، مغايرة لما هو موجود. فآفة الفساد في كردستان العراق، لم يعد ممكناً السكوت عنها، وإن كان الرئيسان مسعود بارزاني وجلال طالباني ليس لهما علم بها إلى يومنا، فهنا الطامة الكبرى، لأنه لم نسمع حتى الآن بأية إجراءات حقيقية تم اتخاذها لمكافحتها. والحق أن الغيورين على هذه التجربة يعولون على حكمة الزعيمين الكرديين في استئصال دابر الفساد من كردستان العراق، وإلا فان تجربة الأحزاب العلمانية في قيادة كردستان سوف تتعرض لضربة كبيرة، لصالح انتعاش انتشار الأحزاب الإسلامية الأصولية، لأن

الفقر والفساد هما أهم روافد تغذية هذا النهج المتطرف، وهذا ما ذهب إليه مراسل «كريستيان ساينس مونيتور» في هولير جميس براندون في مقاله المعنون: «كردستان العراق وخطر ازدهار الأحزاب الإسلامية»، وأيضاً جوست هيلترمان، مدير مشروع الشرق الأوسط في مجموعة الأزمات الدولية، ومقرها بروكسيل، حيث قال: «الأكراد المتدينون مستعدون دائما للتوجه إلى الأحزاب الإسلامية، كما أن باقي الأكراد سيتعاطفون معهم بسبب توقهم الكبير إلى بديل مختلف عن الأحزاب القائمة». ما يعني أن كردستان في خطر، إن بقي الفساد طليقاً، لا رادع له، والضحية ستكون كردستان وشعبها. وسيبقى رموز الفساد المعششون في الطبقة السياسية هم «زعماء الحرب والسلام» سواء خربت كردستان أو عمرت!

طالباني ضيفاً على «بلده الأول»!

٢٠-٠١-٢٠٠٧

معروف عن زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، والرئيس الحالي لجمهورية العراق، جلال طالباني في الأوساط السياسية الكردية أنه «شيخ السياسية الكردية» وداهيتها، لما له من باع في توظيف التناقضات في المعادلة الإقليمية بين الدول التي تقتسم مناطق كردستان، وكيف أنه كان يبقي على قنوات الحوار مفتوحة بينه وبين المتحالفين ضده وضد القضية الكردية، وكيف أنه كان يجيد السير على الحافات المسننة، وينفذ، بـ «زئبقيته السياسية» المعهودة من الأحابيل والألاعيب التي تحاك ضده. ففي فترات الخلاف المحتدم بين سورية وتركيا من جهة، وتركيا وإيران من جهة أخرى، كانت علاقات طالباني جيدة مع هذه الدول، وبل كان يستفيد منها. وحتى في عز العداء بين الحركة الكردية في العراق والنظام السابق، كان طالباني محافظاً على خطوط الارتباط بينه وبين النظام الذي يقاتل ضده. ومع وصول طالباني الى سدة الرئاسة في العراق, انتعشت الآمال الكردية عموماً لجهة دخول القضية الكردية مرحلة التدويل الحقيقي التي من شأنها أن تؤثر إيجاباً على الملف الكردي عموماً، وفي العراق خصوصاً. ولم يسجل وصول طالباني لرئاسة العراق كتتويج لتجربته السياسية والنضالية وحسب، بل كانتصار ومكسب للقضية الكردية. وفي الوقت عينه، اعتبر وصول شخص كردي لهذا المنصب الرفيع في هذا البلد الإقليمي المهم، من قبل التيارات القومية العربية، انتكاسة قومية وسياسية، وغصة حارقة وشديدة ما زلت تعتمل في الحلق العربي. أن أي نظرة سطحية لطبيعة العلاقة بين جناحي حزب البعث في

سورية والعراق تخلص إلى نتيجة مفادها: أن كلا الطرفين كان داعماً للتيارات المعارضة للآخر. وعليه، فإن طالباني صديق قديم للنظام السوري، عندما كان معارضاً للنظام السابق في العراق، وأسس حزبه في دمشق عام ١٩٧٥، و كان يحظى بدعم سياسي واقتصادي وأمني في تلك الحقبة. وما أن تغيرت المعادلة العراقية، عقب انهيار النظام السابق، على أثر الحرب الأميركية على العراق حتى دخلت علاقة طالباني بسورية مرحلة الانحدار. فقد تحولت سورية إلى ملاذ آمن و«داعم» لفلول النظام السابق، وتكررت اتهاماتها لحكام العراق الجدد بأنهم "عملاء» للاميركيين، وارتفعت وتيرة التصعيد في تصريحات الصديق القديم لسورية الذي كان يشير بأصابع الاتهام نحوها، منوِّهاً بدورها في دوامة العنف والإرهاب الذي يعصف بالعراق، دون أن ينسى التذكير بـ «الماضي الجميل» بين النظام السوري والمعارضة العراقية السابقة، الحاكمة حالياً. كان طالباني دائم التردد على دمشق، وقد أقام فيها ردحاً من ماضيه النضالي، ويذكر دائماً أفضال النظام السوري عليه وعلى المعارضة العراقية. ولم تكن زياراته السابقة كالحالية، على اعتباره رئيساً للجمهورية، ويؤسس لفتح صفحة جديدة في العلاقة بين سورية والعراق، بعد قطيعة دامت ثلاثة عقود، حيث كانت زياراته السابقة تجري بصفته معارضاً وزعيم حزب كردي ولقاءاته مع مسؤولين أمنيين وسياسيين في سورية. أما الآن، فالزيارة ذات وقع استراتيجي مهم، وينتظر أن تمهد لحقبة جديدة بين البلدين الجارين، بعد أن فرض الواقع السياسي الجديد في العراق نفسه إقليمياً ودولياً. وقد تكون هذه الزيارة المدخل لإعادة سورية الى اللعبة الإقليمية، وفق الاستراتيجية الجديدة للإدارة الأميركية في العراق بما يعطي تطمينات للنظام السوري بأنه ليس مستهدفاً اذا ساهم بشكل إيجابي وفعال في عملية استقرار العراق أمنياً. وبالتالي، تكون زيارة طالباني هي طوق النجاة لعدة أطراف في آن. أولاً، طوق نجاة للنظام السوري وثانياً للحكومة العراقية وثالثاً للإدارة الأميركية ومشروعها في العراق.

والسؤال المطروح هنا، مع وجود أزمة الثقة بين سورية والعراق، ومع معرفة وخبرة النظام السوري بمواقف وتصريحات طالباني المتأرجحة، هل ستكون سلة الإغراءات الاقتصادية والسياسية التي حملها طالباني معه إلى دمشق، كافية لأن تفي سورية بتعهداتها حيال العراق؟ وهل سيصدق السوريون أن العراق لن يكون قاعدة انطلاق لأي مشروع يستهدف نظامهم مع التصريحات النارية التي ما زال سيد البيت الأبيض يطلقها حول سورية؟ وهل سيصدق السوريون تصريح طالباني أنه «في بلده الأول» وهو المعروف عنه أنه يطلق هكذا تصريحات حال وصوله إلى أنقرة أو طهران؟ هذا ما سيكون برسم الفترة المقبلة.
كاتب كردي

المحور التركي - الإيراني الجديد ... تحالف الأعداء القدامى

٠٤-١١-٢٠٠٦

خلافاً للماضي التَّناحري التَّصادمي الذي يلقي بظلاله الثَّقيلة على العلاقة بين البلدين الجارين «العدوَّين»، شهدت العلاقات التّركية - الإيرانية تنامياً ملحوظاً، خاصَّةً عقب تسلم حزب العدالة والتَّنمية بزعامة رجب طيب أردوغان للسُّلطة في تركيا، والحرب «الأنكلوأميركية» على العراق. وبالنَّظر إلى تاريخ العلاقة الآنفة الذكر، نجد بأنَّ الخط البياني لها كان متعرِّجاً، مر بمحطات ثلاث، هي: صدام، في العهد «الصَّفوي - العثماني»، ثمَّ وئام في العهد «الشَّاهينشاهي - الأتاتوركي»، فانسجام، في عهد «النَّجادي - الأردوغاني». وقد كان محور الصِّراع بين هاتين الدَّولتين يرتكز على محاولة بسط النُّفوذ والسَّيطرة على المنطقة، بالاعتماد على الموقع الجيواستراتيجي لكل منهما، وثقلهما الطَّائفي الدِّيني «الشيعي، السُّنِّي». وبدأت كفَّة تركيا ترجح لجهة استقطاب دعم الغرب عموماً والأميركيين خصوصاً، بعد صعود «الملالي» الى الحكم في إيران، بقيادة الخميني، في نهاية السَّبعينات، وزوال حكم الشَّاه الذي كان مخفراً منافساً للمخفر التَّركي الذي كان الغرب يتَّخذه في مواجهة المدِّ الشيوعي، إبان وجود الحلف الشَّرقي الأحمر. لعل أهم نقاط الأجندة السِّياسية لتحالف «الأعداء السابقين» هذا، هو مواجهة تنامي الحضور والثِّقل الكردي في صوغ حاضر ومستقبل العراق أولاً، ومواجهة تصاعد وتيرة حضور حزب العمال الكردستاني في كردستان إيران، الذي بات يشكِّل حراكاً جماهيرياً تنظيمياً خطراً، خاصَّة عقب تبلوره على شكل حزب

سياسي أوجلاني التوجُّه، هو «حزب الحياة الحرَّة الكردستاني». وبدأ هذا الأخير بتشكيل وحدات عسكرية مسلَّحة، واجهت الجيش الإيراني، وكبَّدته خسائر فادحة في الأرواح والعتاد في الآونة الأخيرة. بالإضافة إلى تصاعد وتيرة العمليات العسكرية التي يشنُّها حزب العمال على القوات التُّركية، قبل إعلانه وقف إطلاق نار جديد من طرف واحد، تلبية لبعض النداءات الكردية والتركية في تركيا، ونداءات كردية إقليمية وأوروبية وحتى أميركية، حيث أعلن الحزب المذكور عن وقف عملياته العسكرية في ٢٠٠٦/١٠/١، على خلفية نداء وجهه أوجلان لحزبه من معتقله في جزيرة إمرالي في بحر مرمرة. مجمل هذه التَّطورات، أجبرت «العدوَّين» التَّاريخيين، على وضع خلافاتهما التَّاريخية جانباً، والتَّوجُّه نحو مجابهة العدو المشترك، المتمثِّل بـ «الخطر الكردي» المتنامي على طرفي الحدود. وهذا ما يفسِّر الحشود العسكرية التُّركية - الإيرانية على الحدود العراقية، بغية وضع مقاتلي حزب العمال بين فكي كمَّاشة، وإرسال رسالة شديدة اللهجة لأكراد العراق. وهذه الحشود مازالت مرابطة، بانتظار الضُّوء الأخضر الأميركي. وقد لا يأتي هذا الضُّوء، خاصة، بعد إدراك الإدارة الأميركية فشل وعقم الحل العسكري في مكافحة حزب العمال الكردستاني، فاتجهت لاحتوائه بطرق أخرى. وهذا ما أدركته تركيا من خلال عدم السماح لها بعبور الحدود لملاحقة الحزب الكردستاني، فباتت تتجه لتليين خطابها مع أكراد العراق، نوعاً ما، حين صرَّح أردوغان لجريدة «الحياة» أخيراً، عن عدم قلقه من الفيديرالية في العراق، وعدم وجود أسباب تمنع تركيا من عدم قبولها بمثل هذا الخيار، لكن من دون أن ينسى إرسال تحذير شديد لأكراد العراق من خطورة التوجُّه نحو الاستقلال حين قال: «في حال وقعت كركوك ضحية للعبة، من أجل تغيير بنيتها الديموغرافية، من أجل إعطائها للأكراد، فإن ذلك سيتسبب في إحداث جروح خطيرة في العراق تصعب مداواتها». أمَّا الأجندة الخفيَّة للتَّحالف التركي - الإيراني، فلكلٍ طرف مآربه

ورسائله التي يودُّ إرسالها لجهات معيَّنة.

إيرانياً، الهدف من هذا التَّحالف، هو الإبقاء على قناة اتصال حيويَّة مع الأميركيين، عبر تركيا، واتخاذ الأخيرة جسر عبور نحو الغرب الأوروبي. وتالياً، تغدو تركيا عقدة اتصال أميركيَّة - أوروبيَّة، وربما إسرائيليَّة لإيران، ما من شأنه كسر طوق العزلة الذي تفرضه أميركا على إيران، وتعيدها لواجهة التَّوازنات الإقليميَّة والعالميَّة، وبخاصة، بعد اشتداد هذا الطوق على إيران، على خلفية تفاعل المخاوف من ملفها النووي إقليمياً ودولياً. وهذا ما أشار إليه أردوغان في حديثه لـ «الحياة» حين قال: "ما زلت أعلق الآمال على حل هذه المشكلة عبر الطرق الديبلوماسية، كما أننا مستعدون تماماً لبذل كل الجهود الممكنة بغية التوصل إلى حل من هذا النوع». أما تركيا، فلعل أهم ما تنطوي عليه الأجندة الخفيَّة لتحالفها مع إيران هو استفزاز وابتزاز الغرب الأوروبي، بأنه في حال وجود أيَّة ممانعة أو رفض للمسعى التُّركي، لجهة الانضمام للنَّادي الأوروبي، فان ذلك سيعيد تركيا إلى ماضيها الإسلامي، ومن شأن هذا، تغذية الأصوليَّة والتَّطرف المجاور لأوروبا. كما تنطوي هذه الأجندة على استفزاز وابتزاز للأميركيين، وإفهامهم بضرورة الاستجابة للمطالب التُّركيَّة، لجهة لجم الطموح الكردي العراقي في إقامة دولة مستقلة عاصمتها كركوك، وإتاحة المجال للآلة العسكرية التركية لملاحقة حزب العمال الكردستاني في العراق. ولكي تعزِّز تركيا ابتزازها للإدارة الأميركيَّة، قامت بتحسين علاقاتها مع سورية بالتَّوازي مع إيران، في محاولة لتنبيه الأميركيين الى خطورة تجاهل الضُّغوطات التُّركية المهددة بالدُّخول في الخِندق السُّوري - الإيراني. قد تكون لهذا التَّحالف أرضيَّة صلبة، متمثِّلة في المعاداة المشتركة للطُّموحات الكرديَّة لدى الطَّرفين، لكن ثمَّة قضايا وإشكالات جمَّة، تجعل هذا التَّحالف تحالفاً هشَّاً، خصوصاً، أنَّ المزاج والاتجاه العام لمراكز القوى التقليدية في تركيا، بالإضافة للنُّخب السِّياسية والثَّقافية

فيها، هو مزاج علماني الهوى، يحاول تطويق المد الإسلامي في الدولة الأتاتوركية. وتعتبر مسألة السَّعي الماراتوني لتركيا نحو الاتحاد الأوروبـي، ونيل العضوية التَّامَّة في هذا النادي، بمثابة مسألة « أكون أو لا أكون» لتركيا. وعليه، فقضية تحسُّن العلاقات مع سورية وإيران قد لا تندرج، إلا في ما سبق ذكره، إضافة إلى التَّحسُّب للاحتمال الأسوأ في التَّاريخ المعاصر لتركيا، والمتمثِّل بالرَّفض الأوروبـي للحلم التُّركي. وبالتَّالي، يكون لتركيا خط رجعة نحو الوراء، يعيدها لتوثيق وترتيب مستقبلها إسلامياً وشرق أوسطياً. بمعنى، «أن لا تبقى تركيا محرومة من دخول المسجد، في حال تمَّ حرمانها من دخول الكنيسة»، حسب المثل الكردي الشَّائع.

سجالات

لا أوجلان هكذا ولا أردوغان أيضاً

الجمعة: ١٨ ديسيمبر ٢٠٠٩

قليلون جدًّا، الكتّاب الذين هم على دراية واطلاع جيّدين على حيثيات وتفاصيل المشهد الكردي في تركيا، وبكر صدقي هو من طينة هؤلاء القلائل.

في مقاله المعنون: «السلام الكردي بين أوجلان الأسير ومحكمة تركيا الدستورية»، المنشور في «الحياة» يوم ٢٠٠٩/١٢/١٧، حاول صدقي، قراءة خلفيّات قرار حظر حزب المجتمع الديموقراطي DTP، سارداً بعض الاحداث العاكسة لتفاعلات مشهد الصراع التركي - الكردي. وقد بدأ هذا التسلسل بمقتل ٧ جنود اتراك، في كمين نصبه مقاتلو الكردستاني في محافظة توكات، و «تبنّي» الكردستاني لهذه العمليّة، كمدخل لمقاله. والحقيقة، لمن أراد الرجوع إلى بيان الجناح العسكري للكردستاني، المتعلّق بالعمليّة، أنه لم يكن هناك أيّ تبنٍّ لها!. وحزب العمال لم يتحمّل مسؤوليّة تلك العمليّة، ولم يأمر بتنفيذها. فهو أكّد «أن مجموعة من مقاتليه، وبمبادرة ذاتيّة، ومن دون الرجوع للقيادة السياسيّة والعسكريّة للحزب، وكرد فعل على ما يقوم به الجيش والحكومة التركيّة تجاه الشعب الكردي وقواه السياسيّة، وقائدها اوجلان، قامت بتلك العمليّة». وإذا كان البيان، ينقصه التنديد بالعمليّة، إلاّ أنّه تبرأ منها صراحةً. لكنّ كتّاب الأعمدة في الصحف التركيّة، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، من الإسلاميين والعلمانيين، عزفوا على الوتر نفسه الذي عزف عليه صدقي!.

ومن الأهميّة في كاتب من وزن صدقي ألاّ يتغافل عن إضافة شذر من المعيطات الاخرى، ومنها:

عدد المقاتلين الاكراد الذين قتلوا في هجمات وتمشيطات الجيش التركي، منذ آذار (مارس) ولغاية الآن، وصل الى اكثر من ٨٠ مقاتلاً!.

عدد قيادات وكوادر حزب المجتمع الديموقراطي الذين تمّ اعتقالهم منذ آذار وصل الى ٨٠٠ شخص.

عدد المدنيين الاكراد الذين قتلوا على أيدي قوات الأمن والجيش التركي منذ آذار، تجاوز الـ١٥ شخصاً، بينهم اطفال.

تصريحات الحكومة والمعارضة والجيش، وملاحقها الإعلاميّة، الشاجبة والمنددة بأداء الحزب الكردي، وجدت الترديد الببغاوي من بعض مراسلي الصحف وقنوات التلفزة العربيّة (مراسل «الجزيرة» عمر خشرم!).

دعوى حظر الحزب الكردي موجودة في المحكمة الدستوريّة منذ سنتين، وتمَّ اتخاذ قرار الحظر خلال اسبوع!.

قرار الحظر كان بعد عودة اردوغان من واشنطن، ولقائه أوباما!، وتعليق المسؤولين الأميركيين على القرار بأنّه «شأن داخلي!».

كان الحزب الكردي ينوي فتح مكاتب له في حلب ودمشق وطهران وساقز واربيل وواشنطن.

وفي اعتقادي أن عوامل داخليّة وإقليميّة ودوليّة، تضافرت، وفرزت حظر الحزب الكردي. فهذا الحزب، جدد التواجد السياسي للعمال الكردستاني في قلب البرلمان التركي. وتجربته نجحت في إيصال ١٧ وجهاً كردياً الى البرلمان التركي عام ١٩٩١، ومن بينهم المناضلة ليلى زانا. وإنّ دلّ هذا على شيء، فإنّما على نيّة

الكردستاني حلّ القضيّة الكرديّة، داخليًّا وسلميًّا، منذ كان في أوج نشاطه المسلّح، مطلع التسعيات. وعزز اوجلان توجّهه السلمي هذا، بأن قبل وساطة الرئيس العراقي الحالي، وزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، جلال طالباني، كوسيط بينه وبين الرئيس التركي الراحل تورغوت اوزال، وأعلن عن وقف لإطلاق النار من جانب واحد في آذار ١٩٩٣. وجرت أحداث دراماتيكيّة، نسفت جوّ الثقة المتنامية بين أوزال واوجلان وقتئذ، ومنها أسر مجموعة من مقاتلي الكردستاني لـ٣٨ جندياً تركياً، عزلاً من السلاح، كانوا في إجازة، في منطقة بينغول، وتصفية ٣٣ وجرح ٥!. واتضح فيما بعد، ارتباط القادة الميدانيين لحزب العمال في تلك المنطقة، بشبكة ارغاناكون، التي تحاكم الآن، بوصفها أحد اذرع "الدولة الخفيّة» في تركيا. ولقد انتقد حزب العمال تلك الجريمة. وأقال اوجلان قائد المنطقة، شمدين صاكك وأحيل الى محاكمة عسكريّة (ثوريّة)، واتخذ في حقّه قرار الاعدام. لكن اوجلان، رفص القرار، ومنحه فرصة جديدة. ثم جاءت وفاة اوزال المفاجئة... وعموماً فأوجلان لم ينقلب على طروحاته السلميّة، بعكس ما ذهب إليه صدقي، ولم يكن في سباق مع أردوغان، حول المساعي السلميّة. بل كان دوماً السبّاق إلى طرح المبارات السلميّة، حتّى لو كانت من كيس حقوق الاكراد، حقناً للدماء.

يقول صدقي: «وانقلب أوجلان على موقفه الأول، قبل نحو شهر، فأعلن بصراحة عن «إغلاق صفحة» تأييده للحل السلمي». والحقّ إنّ متابعاً حصيفاً، شأن بكر صدقي، ما كان ليجازف بإطلاق وجهة النظر هذه لو دقق في الاحداث مليًّا. فحين طالب اوجلان بإرسال مجموعتي سلام، من مخيّم مخمور في العراق، ومن جبال قنديل، وتحقق ذلك، ظهرت الهجمة الشرسة من الحكومة والمعارضة والجيش والاعلامي التركي على تلك الخطوة الجدّ إيجابيّة، ووضع إدارة السجن، التابعة لوزارة العدل، في حكومة

اردوغان، يدها على «خريطة الطرق»، التي كتبها اوجلان بيده، وحجم الاعتقالات والتمشيطات...الخ. وكل ذلك، دفع اوجلان، ويدفع أيّ زعيم في موقعه، لأن يتراجع، ويشكك في نيات أردوغان. وهذا ليس «انقلاباً». فلو قرأ صدقي تصريح اوجلان على قرار المحكمة الدستوريّة التركيّة بحق الحزب الكردي، إذ قال: «هذا لا يعني نهاية العالم. على الاكراد مواصلة الخيار السلمي الديموقراطي، وتأسيس تكوين سياسي جديد»، لما جازف بوصف سلوك اوجلان بـ "الانقلاب!».

ويتماهى بكر صدقي، في ختام مقاله، مع وجهة النظر التركيّة، التي تسعى دوماً للجمع بين العمال الكردستاني وزعيمه والمؤسسة العسكريّة والمتطرفين الاتراك ضمن صورة فوتوغرافيّة، في مسعى لتنزيه وتبرئة اردوغان، والتسويق له، كملاك عدالة وسلام، تتربّص به الشياطين!. فاردوغان، في أفضل أحواله، هو احد ادوات الدولة، وهذه المرحلة التي تمرّ فيها تركيا تستوجب وتستلزم شخصاً من طينة أردوغان، المتعدد الأقنعة.

ردَّاً على كامران قره داغي ...
لا بأس أن تكون «البراغماتيّة» مصحوبة بشيء من الإنصاف

١٤-٠١-٢٠٠٩

مقالات السيد كامران قره داغي أقلُّ ما يُقال فيها إنّها تنطوي على مديح وإعجاب بتركيا الحاليَّة، تحت إدارة حزب العدالة والتنمية، والتسويق للدور التركي في المنطقة، مع الغمز واللمز والطعن هنا وهناك، بصواب وجدوى نضال حزب العمال الكردستاني، وما يُشكِّله هذا النضال من تأزيم وتعكير لـ«صفو» العلاقة الكرديَّة العراقيَّة - التركيَّة، حاضراً ومستقبلاً. والكاتب الكردي العراقي المعروف، والمقرَّب من الاتحاد الوطني الكردستاني، والمستشار الصحافي السابق للرئيس العراقي جلال طالباني، ذو وزن ومقام وحصافة سياسيَّة وكياسة صحافيَّة، ومن حقِّه أن يكون منسجماً من توجُّهه في السياسة الكرديَّة. لكنّ، عدم انسجامه مع توجُّهات العمال الكردستاني يدفعه لأن يغدو مدَّاح تركيا، وحزب عدالتها وتنميتها، والتغاضي أو التعامي على الكثير من الحقائق والوقائع الماثلة للعيان. وهذا ما يستوجب طرح الأسئلة، وتسجيل الملاحظات.

فالمتأمِّل لكتابات بعض مثقفي أكراد العراق وسورية، يجد تلك النغمة إيَّاها، والحقُّ، إن هذا ليس حبَّاً بتركيا، وبالموضوعيَّة والعقلانيَّة والبراغماتيَّة... الـخ، بقدر ما هو كـره بالعمال الكردستاني!. وحين ننظر للجار العربي، يتبادر إلى الذهن سؤال: كل المثقفين والساسة غير المنسجمين مع أداء «حزب الله» اللبناني، وحركة «حماس» الفلسطينيَّة، لم يدفعهم ذلك إلى كيل المدائح

للحكومات الإسرائيليَّة، خلاف ما نشهده في الراهن الكردي!.

النقد العربي لـ«حزب الله» و«حماس»، لم يترافق مع مدح عربي لإسرائيل!. وحين نقرأ في مقالة قره داغي «تحالف تركي - كردي - أميركي؟ لمَ لا؟» ما يلي: «هل يسمح كرد العراق لهذا الحزب ان يقف عائقا امام تحالف ممكن مع تركيا وأميركا يخدم مصالحهم على المدى البعيد؟ أكيد أن آفاق مثل هذا التحالف تستحق من كرد العراق تفكيرا براغماتيا وجهدا حقيقيا لايجاد السبل الكفيلة بالوصول الى هذا الهدف»، لا يعود هنالك أيّ التباس حول التفكير والسلوك البراغماتي التي ينتهجه قره داغي حاليًّا.

في مقالٍ له، تحت عنوان «تلفزيون وتعليم بالكردية في تركيا التي تتخلى عن الكماليّة» («الحياة» ٢٠٠٩/١/١١)، كتب قره داغي، مادحاً إطلاق قناة تركيَّة، ناطقة بالكرديَّة (تي آر تي ٦)، وقرار افتتاح قسم للغة الكرديَّة والأدب الكردي في جامعتين تركيتين بالقول: «إنه حدث تجوز مقارنته باعلان التخلي عن مفهوم «اسرائيل الكبرى»، يوم صادق برلمان الدولة العبرية على اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين في ١٩٩٤. كذلك يمكن اعتبار البث التلفزيوني والسماح بالتعليم بالكردية بمثابة تخل عن مفهوم الكمالية كأيديولوجية سائدة في الجمهورية التركية». وعليه، هل جاء إطلاق تلك القناة ضمن اتفاق سلام بين تركيا وأكراد، حتَّى نقارنه باتفاق أوسلو، وتخلّي الدولة العبريَّة عن شعار «إسرائيل الكبرى»؟!. وهل كانت هذه القناة، وقسم اللغة الكرديَّة في جامعتين تركيّتين، نتيجة لتعديل دستوري، يقضي بالاعتراف بالشعب الكردي، وتضمين حقوقه السياسيَّة والثقافيَّة، حتّى نقول إن تركيا رمت «الكماليزم» وراء ظهرها؟!. ولعلّ المتابع الحصيف والحيادي يعي حجم الضغوط التي تعاني منها اللغة والثقافة الكرديَّتان، ومنع القانون التركي للأحرف الكرديَّة، ومئات الدعاوى المرفوعة بحقّ السياسيين

والمثقفين الكرد لأنهم تكلَّموا أو كتبوا بلغتهم الأم؟!. وأعتقد أنٍ الأستاذ قره داغي، المتابع للشأن التركي، سمع أردوغان مراراً وتكراراً، موجِّهاً كلامه للأكراد: «تركيا شعبٌ واحد، لغةٌ واحدة، علمٌ واحد...، إمَّا أن تحبّوا وتقبلوا وإمَّا أن ترحلوا»؟!. أمَّا إطلاق القناة، وقسم اللغة الكرديَّة، فقد لاقى نقداً ساخراً لاذعاً، من بعض الكتَّاب الديموقراطيين، لكونه لم يُسبق باعتراف دستوري بالشعب الكردي. في حين، تلقى هذه الخطوة، ولا شكّ أنها مهمَّة، كلّ هذا التهليل والتطبيل من قبل قره داغي وغيره، فيا للمفارقة الساخرة!؟.

ويقول قره داغي في نهاية مقاله: «هنا نشير الى عجز التيار السياسي الكردي التركي الذي ما يزال أسيرا بيد المفاهيم الجامدة لحزب العمال الكردستاني وزعيمه المسجون عبدالله اوجلان الذي اعتبر في آخر «رسالة» له الى الشعب الكردي أن اردوغان مجرد «عميل للانكليز»!. هكذا فان حزب المجتمع الديموقراطي (الكردي) الذي له اكثر من ٢٠ نائبا في البرلمان التركي لم ير في البث التلفزيوني أكثر من محاولة لحزب العدالة الحاكم «التملق» للناخبين في المناطق الكردية بغية كسب اصواتهم في الانتخابات المحلية القادمة. المفارقة تكمن في ان هذا التقويم الكردي، الذي ينم عن عجز في امتلاك رؤية سياسية، تتطابق تماما مع التقويم الذي قدمه التيار الكمالي ممثلا بحزب الشعب الجمهوري».

أولاً: صحيح أن حزب المجتمع الديموقراطي انتقد إطلاق القناة التركيَّة، الناطقة بالكرديَّة، وتقاطع في مسألة النقد مع حزب الشعب الجمهوري الأتاتوركي، لكن، شتَّان بين النقدين!. فالحزب الكردي، انتقد الخطوة، وأرادها أن تكون نتيجة لاعتراف دستوري بالأكراد، وضمن مشروع حلّ متكامل للقضيَّة الكرديَّة بالسبل السلميَّة. في حين أن حزب الشعب الجمهوري، رفض إطلاق القناة، من حيث المبدأ، واعتبرها تحريضا على الانفصال، وإذكاء

للنعرات العرقيَّة، وتهديدا لوحدة تركيا. فأين هذا النقد من ذاك؟!.

ثانياً: الكثير من أكراد العراق، كوزير الثقافة في حكومة إقليم كردستان العراق الفيدرالي، الدكتور فلك الدين كاكائي انتقد هذه القناة، لأنها لم تكن مسبوقة باعتراف دستوري. فهل يعني هذا ان كاكائي «عاجز عن امتلاك رؤية سياسيَّة»، ومتطابق مع حزب الشعب الجمهوري؟!.

ثالثاً: بما أن قره داغي ركَّز على رؤية هذه الخطوة في «سياقها التاريخي»، فليسمح لنا بالقول: إن من الأمانة، عدم اجتزاء الأقوال، وطرحها، خارج سياقها السياسي، «التاريخي». فحين انتقد أوجلان أردوغان، كان ذلك في سياق تحليل سياسي تاريخي لدور الانكليز في المنطقة، وتأثيرهم في العراق وبلاد الشام، وصولاً ليومنا هذا. وبصرف النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع أوجلان، يمكن طرح الأسئلة التالية: لماذا ظهر حزب العدالة والتنمية، بهذه القوّة، واكتسح المشهد السياسي التركي، في انتخابات ٢٠٠٢، كنموذج للإسلام السياسي المعتدل، بعد سنة من احداث ١١ أيلول (سبتمبر)؟!. ولماذا اختيرت تركيا، الحليف الاستراتيجي لواشنطن وتل أبيب، لتكون حاضنة الإسلام السياسي المعتدل؟!. أليس الانسجام مع السياسات والمواقف والمصالح الأميركيَّة والغربيَّة مصدر اختيار أردوغان، الذي يحمل الجنسيَّة الأميركيَّة؟ ونعلم أن مؤسسات فتح الله غولان الإسلاميَّة، التي تدعم حزب العدالة والتنمية، تحظى بدعم أميركي.

رابعاً: حكومات العراق، حتى عهد صدام حسين، كانت تعترف بالشعب الكردي دستوريًّا، وقد منحتهم، ليس قناة تلفزيونيَّة وقسما للغة والأدب الكرديين، بل الحكم الذاتي، فلماذا أصرَّ قادة كردستان العراق على حمل السلاح وقتئذ، ولم يكونوا يتحلّون بالراغماتيَّة والعقلانيَّة التي يتحدّث عنها قره داغي؟!. وفي العراق الفيدرالي، وما يتمتَّع به أكراده حاليًّا، لماذا لا تندمج قوّات البشمركه نهائيًّا

في الجيش الوطني العراقي، ويصرّ قادة كردستان العراق على ان يكون للبشمركه، صيغة تحفظ لهم نوعاً من الاستقلاليَّة عن الجيش العراقي؟!. لماذا يصرّ أكراد العراق على ضمّ كركوك إلى الإقليم الكردي، ولا يعتبرون أن هذا الإصرار سيضع باقي مكتسبات كرد العراق على فوَّهة بركان؟!. حاصل القول: لا يليق ببعض مثقفي أكراد العراق، أن يكونوا عرَّابي السياسات التركيَّة بين الأكراد عموماً، وأكراد تركيا خصوصاً. وإذا كان هنالك براغماتيَّة وعقلانيَّة كرديَّة عراقيَّة، قابلة للتصدير لأكراد تركيا، فينبغي أن تطبَّق في العراق أولاً.

خمسونَ عاماً... ونزدادُ خراباً وشقاقاً وبؤساً سياسيَّاً لأكراد سورية

٢٨-٠٦-٢٠٠٨

قبل حلول الرابع عشر مع حزيران (يونيو) من كلِّ عام، يشهدُ الحراك السياسيُّ الكرديُّ في سورية، سيلاناً مرعباً في إصدار البيانات الحزبيَّة، تضجُّ وتعجُّ بها المواقع الإلكترونيَّة الكرديَّة السوريَّة!. تجتمع هذه البيانات الحزبيَّة على التهنئة والتبريك بمناسبة حلول هذه «الذكرى المباركة والمجيدة»، ذكرى تأسيس أوَّل حزب كردي في سورية سنة ١٩٥٧!، وتختلف هذه البيانات الحزبيَّة على تنصيب أحزابها بأنها الامتداد الشرعي لذلك الحزب!. بمعنى، كل حزب كردي سوري، يعتبر نفسه النسخة الأصل للحزب الكردي الوليد سنة ١٩٥٧، وما تبَّقى من الأحزاب الأخرى، هي نُسخ مقلَّدة، مغشوشة!. وعليه، «احتفل» الشعب الكردي في سورية، بمعيَّة أحزابه الكرديَّة العتيدة، بهذه المناسبة، هذا العام، والحراك السياسيُّ الكرديُّ السوريُّ، في أكثر مراحله سوءاً وبؤساً وخراباً وعطباً وفوضى وعطالة...!. يعزو بعض المراقبين الكرد السوريون هذه الحال المزرية للأحزاب الكرديَّة، كونها نتاج مجتمع كردي متخلِّف، وضمن جملة من الظروف الموضوعيَّة الضاغطة، المعرقلة لولادة صحيَّة للتعبير السياسي الكردي الأوَّل في سورية، فضلاً عن حالة القمع الممنهجة، المطبّقة من قبل النظام السوري والحكومات المتعاقبة على المجتمع الكردي في سورية، التي أسهمت في التفريخ والتفقيس العشوائي لكمٍّ كبير من الأحزاب الكرديَّة!. وهذا الرأي، كان سينال نصيبه من الصوابِ، لو كانت حالة القمع والمشاريع العنصريَّة

(التي وصلت لحدِّة الإبـادة العرقيَّة) في العراق، والاضطهاد وسياسات الصهر القومي في كلّ من تركيا وإيران حيال الأكراد، أخفُّ وطأة من التي مورست وتمارس في سورية على الأكراد.

فرغم الفظائع والجرائم الوحشيَّة التي ارتكبت بحقِّ أكراد العراق وتركيا وإيران، إلا أن الأكراد هناك، أنتجوا أحزاباً سياسيَّة، قادت ثورات، وحققت إنجازات، إلى حدٍّ ما!. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أوَّل حزب كردي في سورية، تأسَّس في أهم حقبة من تاريخ سورية المعاصر. وأقصد، ما سمِّي بـ«العهد الوطني»، حيث الحياة البرلمانيَّة والتعدديَّة وحريَّة الصحافة. ومن أسَّس ذلك الحزب، هم نخبة المجتمع الكردي «مثقفون، قوميون، يساريون، متديّنون، شخصيَّات وطنيَّة...». وتأسَّس هذا الحزب في العاصمة السورية دمشق، وأعلن عنه في حلب. ما يعني ان الحزب الكردي الأوَّل لم يكن نتاج حقبة متخلفة أو مجتمع متخلف، وأسَّسه أناس متخلفون، إلا أن الولادة كانت مشوَّهة، بحيث لم تكن كرديَّة سورية صرفة.

ولأن المصادر التي أرَّخت لتلك المرحلة، لا زالت شحيحة، فضلاً عن تكتُّم البعض من الرعيل الأوَّل من الساسة الكرد السوريين عن بعض تفاصيل نشأة الحزب الكردي الأوَّل في سورية سنة ١٩٥٧، تبقى الشبهات حول نشأة هذا الحزب قائمة، وبحاجة للمزيد من التدقيق والتمحيص والتنقيب والاستدلال. ثمَّة فرضيَّة تقول: إن الحزب الديموقراطي الكردستاني في العراق، طلب معونة ومساندة التيارات القوميَّة الحاكمة في سورية، لمواجهة النظام الملكي في بغداد. وقد كان جلال طالباني وقتها، عضواً في اللجنة المركزيَّة للحزب الديموقراطي الكردستاني العراقي، بزعامة القائد الراحل الملا مصطفى بارزاني، ولديه علاقات جيِّدة مع القوميين العرب في سورية ومصر، من ناصريين وبعثيين. فوافقت التيارات القوميَّة العربيَّة على دعم الحركة الكرديَّة في العراق، لمواجهة نظام نوري

السعيد، وحلف بغداد، بشرط أن يؤسِّسوا حزباً كرديًّاً في سورية، تكون مهمَّته إثارة القلاقل في تركيا، التي كانت أحد أقطاب حلف بغداد، وعلى علاقة بإسرائيل، وحليفة أميركا. وعليه، بدأ كل من طالباني وعبد الرحمن ذبيحي (ناشط سياسي كردي إيراني)، وبعد أن أخذوا الضوء الأخضر من عبد الحميد سرَّاج (كان مسؤولاً أمنيًّاً، قبل أن يصبح نائب عبد الناصر في عهد الجمهوريَّة المتَّحدة، سنة ١٩٥٨) بالاتصالات مع النخب السياسيَّة والثقافيَّة الكرديَّة السوريَّة. وخلُصت هذه الاتصالات، لتشكيل حزب، حمل اسم «بارتي ديموقراطي كردستاني في سورية». وكان شعاره «تحرير وتوحيد كردستان». ما يعزز هذه الفرضية، هو إيفاد الحزب، للشيخ محمد باقي ملا محمود إلى كردستان تركيا، لتشكيل خلايا الحزب هناك، والتواصل من التعبيرات والشخصيات الكرديَّة في تركيا. بالإضافة إلى أنَّ في زمن دولة الوحدة بين سورية ومصر، كانت الأحزاب محظورة، إلا أنَّ الحزب الكردي، كان ينشط، بشكل شبه علني!. لكن، سرعان ما انقلبت الطبقة الحاكمة في سورية سنة ١٩٦١ على الحزب الكردي بعد زوال مبررات وجوده. وهي زوال النظام الملكي في بغداد، وإبطال مفعول حلف بغداد، وإعلان الملا مصطفى بارزاني الثورة على النظام العراقي سنة ١٩٦١، والخشية من أن تنتقل العدوى الكرديَّة لكردستان سورية!. وعليه، تمَّ اعتقال كافة قيادات هذا الحزب، بشكل سريع، وهذا يعني أنَّ الحزب الكردي السوري، كان مكشوفاً لدى السلطات السوريَّة آنئذ!. وتأسيساً على تلك الفرضية، لم تكنْ الولادة السياسيَّة الكرديَّة الأولى في سورية سنة ١٩٥٧، صحيَّة وسليمة على الصعيد الوطني السوري!.

إنَّ طرح هكذا قراءات أو فرضيات لنشأة الحركة الكرديَّة، التي تحوَّلت فيما بعد لحركة حزبيَّة، لَهي من المحرَّمات والكبائر في عُرف الأحزاب الكرديَّة السوريَّة!. كاتب هذه السطور كتب سلسلة من المقالات النقديَّة الحازمة والصارمة في حقِّ هذه

الأحـزاب، وفوضاها وعطبها وشقاقها وتكاثرها الأميبي...، وحاول الإيغال في ماضي هذه الحركة السياسيَّة، وطرح سلالا من الأسئلة حول إنجازاتها المعدومة، وتشرذمها المعيب، ونتاجها الثقافي، وخلل خطابها السياسي، بداعي المراجعة، وصولاً لتشخيص أمـراض هذه الحركة، وبلورة جملة من التصوّرات حولها، قد تكون مدخلاً لإجراء عمليَّة إصلاحيَّة فيها، إلا أنني جوبهت بحائط سميك من الرفض والطعن والرشق بتهم، أقلُّها شأناً: «خائن، مرتزق، عميل، مدسوس، مدفوش، يعمل لصالح النظام...»!. كلّ ذلك، ضمن مقالات، موقّعة بأسماء مستعارة، ولم يكلِّف أحد من قادة هذه الأحزاب أو من مثقفيها بالإجابة عن ولو ١٠ بالمئة من أسئلتي، باسمه الصريح، أو حتَّى بإسم مستعار!.

الحقيقة المؤسفة والمخيفة والأليمة لدى أكراد سورية، هي أنَّ الرعب من مواجهة الحقيقة، أو من السبيل المؤدِّي إليها، أو مجرَّد مناقشتها، والغرق في البؤس والخراب والتلف والشقاق...، هو لسان حال الأحزاب الكرديَّة، بعد مضي ٥١ سنة من ولادة أوَّل حزب كردي في سورية!. حين تسألهم: ما هي الإنجازات التي حققتها هذه الأحزاب طيلة خمسين سنة، يردُّون عليك: وماذا عن أوجلان وحزبه!؟ ماذا حققوا!؟. تقول لهم: أين المرأة في أحزبكم، طيلة خمسين سنة!؟. كم إمرأة صارت عضو مكتب سياسي أو لجنة مركزيَّة أو لجنة فرعيَّة!؟. يردُّون عليك: أوجلان وحزبه!. تقول لهم: كم كتاباً فكريًّا، أو ذا صبغة فكريَّة، ألَّفه قيادات هذه الأحزاب، طيلة ٥٠ سنة!؟. يجيبونك: أوجـلان وحزبه!. وتقول لهم: وما علاقة أوجلان وحزبه، بخرابكم وبؤسكم وانشقاقاتكم!؟. يجيبونك: أوجلان وحزبه!. إذن، بعد ٥١ سنة، ما على الأحزاب الكرديَّة في سورية إلا أن تشكر وتحمد التاريخ على إنتاجه لأوجلان وحزبه!. لولاهما، على ماذا كانت هذه الأحزاب الفاشلة ستعلِّق أسباب عطبها وعطالتها!؟.

يتفق الخطاب السياسي لهذه الأحـزاب على المطالبة بـ»الحقوق القوميَّة والسياسيَّة والثقافيَّة للأكراد في سورية». دون أن يحددوا لك سقف الحقوق القوميَّة التي يطالبون بها!. وهي، أيّ الأحـزاب، تعي أن من ضمن الحقوق القوميَّة، حق تقرير المصير، فهل يطالبون بهذا الحقّ. تصريحاتهم تقول: لا؛ وهم ليسوا دعاة انفصال أو استقلال عن سورية. لكن، الحقوق القوميَّة غير محددة السقف في برامجهم وخطابهم السياسي!.

يطالبون بالحقوق السياسيَّة، دون ضبط هذه الحقوق بجملة محددة من المطالب؛ هل يريدون أن يكون نائب رئيس الجمهوري كردي، على اعتبار ان الأكـراد هم ثاني قوميَّة بعد العرب في سورية، أم يريدون أن يكون لهم أحزابهم السياسيّة الخاصة بهم؟، أم يريدون أن يكون رئيس الحكومة أو رئيس البرلمان أو أحد نوابهما من الأكـراد؟. كم حقيبة وزارية يريدونها؟. ومن ضمن هذه الحقائب، كم حقيبة سياديَّة...الخ، من هذه الحقوق السياسيَّة، غير المعروفة والمحددة في برامج الأحزاب الكرديَّة في سورية!

يطالبون بالحقوق الثقافيَّة، دون جدولة هذه الحقوق، وضبطها في إطار محدد. فغير معلوم، إن كان يريدون جعل اللغة الكردية اللغة الثانيَّة في البلاد؟، أم فتح مدارس خاصة لتعليم اللغة الكرديَّة؟ أم فتح معاهد وجامعات كرديَّة...، أم ماذا يريدون من ضمن هذه الحقوق الثقافيَّة!؟. وعليه، منذ ٥٠ سنة، والأحزاب الكرديَّة في سورية تطالب بحلّ القضيَّة الكرديَّة بشكل عادل، دون تحديد ملامح هذا الحلّ العادل، وكيف سيكون، حتَّى ينسجم وفحوى برامجها ومطالبها وخطابها السياسي!. لا شكّ أنَّ في هذه الأحـزاب، مثقفين وكتَّابا، لهم جزيل الشكر والاحترام. لكن، آن لهم، الخروج عن صمتهم في مواجهة هذا الخراب والبؤس السياسي، وصنع سطلة المثقف في مواجهة سلطة السياسي. آن لهم أن يكونوا نبض الشارع الكردي، المغلوب على

أمره، من فرط قمع السلطة، وفرط تخاذل الأحزاب وتشتتها، وأن ينهضوا بالمجتمع الكردي من تحت ردم وركام الخراب السياسي الذي خلفته الأحـزاب الكرديَّة. آن لهم، أن يقولوا: لا للتشرذم والتشتت والعطالة والعطب والخلل والتمييع والتسطيح والاستهتار بمعاناة ومصالح الشعب الكردي السوري، وأن يشعِروا قادة هذه الأحزاب، بأنَّهم تمادوا في الخطأ وتبديد طاقات الشعب الكردي. آن لهم أن يعلنوا صراحة، ودون مواربة، القطيعة مع هذا الخراب والبؤس السياسي، حتى تعود هذه الأحزاب لجادة المنفعة والمصلحة الكرديَّة السورية، والابتعاد عن تسفيه القضيَّة، بخلافاتهم وتطاحنهم وتشاحنهم على المناصب والمنافع الحزبيَّة الوهميَّة. آن للمثقفين الكرد السوريين أن يقودوا حركة نهضويَّة تنويريَّة، تطيح بهذا الخراب والبؤس السياسي. آن للمثقَّف الكردي السوري أن يعي بأنَّ حجم طبقة التكلّس والصدأ التي تغلّف بها الأحزاب الكرديَّة نفسها، قد بلغت من السماكة، لدرجةٍ باتت تستوجب الطرق، ثم الطرق، ثم الطرق، ثم الكيّ، لأنَّ آخر الدواء الكيّ. آن للحركة الثقافيَّة الكرديَّة السورية، أن تتوقَّف عن رفد الخراب والبؤس السياسي بالمزيد من الصمت والتحايل على الذات، والتهرُّب والتنصُّل من المهام، والابتعاد عن النقد الصريح الواضح، مهما كانت الأكلاف والأثمان. آن للمثقفين الكرد السوريين، انٍ يرفضوا أن يكون الوجه الآخر للسياسي الكردي السوري المتحزِّب والمتقولب. آن للمثقف الكردي أن يكفَّ عن القول: «ليس الآن، لنرجئ النقد والمصارحة للغد. ليكن النقد ليِّنا. سيستفيد الأعداء من نقدنا لبعضنا، ونشر غسيلنا وقبائحنا على الملأ». آن للمثقف الكردي أن يكفَّ عن وضع خطوط حمراء وهميَّة لفكره.

أحزاب كردية سورية: تناسل مخزٍ وأداءٌ معطوب

٠٥-٠٤-٢٠٠٨

يعود الفضل في وضع اللبنات الأولى للصحافة الكرديَّة ودخول الثقافة الكرديَّة في سورية مرحلة التدوين إلى النخب الثقافيَّة الكرديَّة في تركيا، الذين إمَّا كانوا لاجئين أو منفيين أو فارِّين من بطش طغمة «الاتحاد والترقي» التي بدأت حكم السلطنة العثمانيَّة منذ ١٩٠٨، أو من قمع أتاتورك، باني الجمهوريَّة على أنقاض «الرجل المريض» سنة ١٩٢٣. ويعود جزء كبير من الفضل لتأسيس أوَّل تنظيم سياسي كردي سوري في ١٩٥٧/٦/١٤ لتلك النخب. وهذا لا يعني البتَّة أن الوجود الكردي في سورية غير متأصِّل وضارب بجذوره في عمق تاريخ هذا البلد. لا قطعاً. إذ يعيده الكثير من المؤرِّخين إلى المملكة الهوريَّة - الميتانيَّة (٣٠٠٠ - ١٥٠٠ ق.م) من ثم للإمبراطوريَّة الميديَّة (٦١٢ ق.م)، وصولاً للحقبة الأيوبيَّة. وتأسيساً على ما سلف، فإن المزاج السياسي للحزب الكردي السوري كان كردستانياً، تحت تأثير حضور النخب الكرديَّة التركيَّة فيه من جهة، وتفاعلات الغليان الكردي في كردستان العراق من جهة أخرى. حتى أنه يقال: إن جلال طالباني، هو الذي كتب البيان التأسيسي لهذا الحزب، بدليل أن اسمه كان «الحزب الديموقراطي الكردستاني في سورية»، وشعاره «تحرير وتوحيد كردستان». في أول تصادم مع السلطات السورية، واعتقال غالبية قياداته، حدث ارتجاج فكري سياسي في بنية الحزب، أدىَّ إلى انشقاقه في ١٩٦٥/٨/٥، لتيارين: يساري، بزعامة عثمان صبري، يصرّ على الهويَّة والشعارات الكردستانيَّة، ويميني، بزعامة نور الدين ظاظا، يطالب بإعادة النظر فيها. أقال اليسار زعيمه

صبري، بتدبير من صلاح بدر الدين، فيما تنحَّى نور الدين ظاظا عن قيادة اليمين. ولجأ المتخاصمون في خريف ١٩٧٠ إلى قيادة الملا مصطفى بارزاني في كردستان العراق، للبتّ في هذا النزاع. واجتمع بهم الملا بارزاني بـ «ناوبردان» في جومان التابعة لهولير/أربيل، وقام بعزل قيادة الفريقين، وعيَّن قيادة مؤقتة للحزب، برئاسة كردي سوري قبلي، أمِّـيّ، يُدعى دهام ميرو. قيادة اليسار واليمين، آنئذ، كانت تحت الإقامة الجبريَّة، غير المعلنة من قبل الملا مصطفى بارزاني. وبعد أن وعد زعيم اليسار وقتها، صلاح بدر الدين بأنه سيتجه لأوروبا، ويتوقَّف عن الحياة الحزبيَّة، ووعد عبد الحميد درويش بحلّ تياره، أفرج عنهم الملا مصطفى. وحال وصولهم لسورية، أعلنوا رسميًّا عن أحزابهم. وعليه، صار الجسم السياسي الكردي السوري ثلاث كتل: يمين، يسار، قيادة مؤقتة. ومذاك، ولغاية اليوم، تستمرُّ مهزلة تناسخ وتناسل وتفريخ الأحزاب السياسيَّة الكرديَّة في سورية، ليقارب العدد ١٣ حزبا عتيدا. يعزو بعض المثقفين الأكـراد السوريين غـزارة الأحـزاب الكـرديَّـة فـي سـوريـة إلـى الـوعـي الديموقراطي لـدى أكـراد سورية. وهـذا الـرأي، سيكون صائباً، إن كانت هذه الأحـزاب استندت لتمثيل مصالح طبقات أو فئات اجتماعيَّة متعدِّدة أو مختلفة، وهـذا معيار البناء الأيديولوجي لأيّ جسم سياسي. والحال هذه، وبحساب عدد الأحزاب الكرديَّة السوريَّة، ينبغي أن يتواجد في المجتمع الكردي ١٢ أو ١٣ طبقة أو شريحة اجتماعيَّة، لكلٍّ منها الحق في التعبير عن مصالحها، التي قد لا تجتمع مع مصالح طبقة أخرى. لذا، يستوجب بلورة هذه المصالح، في إطار حزب معيَّن، دون غيره. وهذا ما لا يتوفَّر في المجتمع الكردي السوري، الذي يغلب عليه الطابع الريفي، ولا زال وعي العشيرة فاعلاً ونشطاً في أدائه. لا يوجد اختلاف بين برامج الأحزاب الكرديَّة السوريَّة، وتكاد تكون نسخة واحدة مكرَّرة، وقوام خطابها السياسي يرتكز على المطالبة بـ»الحقوق القوميَّة والسياسيَّة والثقافيَّة للشعب الكردي

في سوريَّة»، في إطار دولة المواطنة والحقوق والمؤسَّسات، بعيداً من الانفصال. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، انعدمت الفروق الإيديولوجيَّة اليساريَّة بينها، على حساب تنامي النبرة القوميَّة فيها. إذن، تكاثر هذه الأحزاب بهذا الشكل «الأميبي»، هو مثار قلق وشبهة، أكثر من الاطمئنان بأنه حالة صحيَّة. ينشقُّ حزبٌ كردي عن حزبٍ آخر، مسمِّياً نفسه «الوحدة أو الاتحاد...»، أو يختار نفس اسمَ الحزب الذي انشقَّ عنه. ويذكر في بيانه ونظامه الداخلي أنه «يدعو إلى وحدة الحركة الكرديَّة، ورصّ الصفوف، وحشد الطاقات، وتوحيد الكلمة والموقف والصوت الكردي في سوريَّة...»!. وفي هذا دجل ونفاق صارخ، تزاوله الأحزاب الكرديَّة السوريَّة منذ عقدين ونيّف. رغم أن بعض الأحزاب الكرديَّة السوريَّة، تدعو للاستقلاليَّة عن وصاية الأحزاب الكردستانيَّة: الاتحاد الوطني الكردستاني، الديموقراطي الكردستاني، العمال الكردستاني، إلا إن مزاج كل الأحزاب الكرديَّة السوريَّة ميَّال للحزبين الرئيسين في كردستان العراق، حتى أن بعض الأحزاب، خاضع تماماً لقيادات كردستان العراق دون أن ننسى أن حزباً واحداً يميل الى كردستان تركيا، ويتبنَّى الأفكار والطروحات الأوجلانيَّة كدستور عمل لنفسه، هو حزب الاتحاد الديموقراطي. وهذا الحزب الأخير، هو نتاج الكتلة الجماهيريَّة الكبيرة لنشاط حزب العمال الكردستاني في سورية، الذي تبلور على شكل حزب سياسي سنة ٢٠٠٣. والقاعدة الجماهيريَّة لهذا الحزب، تضاهي وقد تتجاوز القاعدة الجماهيريَّة لكل الأحزاب الأخرى مجتمعة. ولا يستطيع هذا الحزب أن يتخلَّص من مشكلتين: الأولى، حقد وكره الأحزاب الكرديَّة السورية الأخرى، الآتي من حقدها وكرهها على العمال الكردستاني، لعلاقته بالنظام السوري، حتى تاريخ خروج أوجلان من سورية في تشرين الأوَّل (أكتوبر) ١٩٩٨، علماً أن مرجعيتها (أحزاب كردستان العراق) هي أيضاً كانت وما زالت على علاقة وثيقة مع هذا النظام. لذا، الكثير من الأحزاب الكرديَّة

السوريَّة، لا تعتبر الحزب الأوجلاني السوري سوريًّا، بل تركيًّا، ينبغي محاصرته وعدم الاعتراف به، والطعن في شرعيته، لكون لم يأتي من جسم الحركة الكرديَّة، عبر انشقاق من الحزب الفلاني!. الثانيَّة، لم يستطيع هذا الحزب توليف وضبط علاقته مع العمال الكردستاني، بما ينسجم والواقع السوري، لجهة جعل نشاطه في سورية تضامنيًّا مع النضال الكردي في تركيا، ولا يقع في فخِّ التبعيَّة، أو أنٍ يكون صدى له. ومن حقه أن يكون أوجلانيًّا، بشرط، ألا ينعكس سلباً على أدائه السوري. بخاصَّة، إن أوجلان دائم التركيز على حل القضيَّة الكرديَّة، في البلدان التي يتواجد فيها الكرد، تحت السقف الوطني. وباعتقادي، حتى لو وصل لضبط أدائه على الإيقاع السوري، فلن يتخلَّص من شحنة الكراهية العمياء الضمنيَّة التي تأتيه من غالبية الأحزاب الكرديَّة السورية، والتي باتت عقدة مزمنة، لا تستطيع هذه الأحزاب الفكاك عنها!. بالنظر إلى تاريخ الأحزاب الكرديَّة، خلال نصف قرن، هل يمكن أن نستحصل على إنجاز وحيد، يشفع لها تشتتها وتشرذمها وانشقاقاتها؟. أيٌّ من زعامات هذه الأحزاب، أنتج فكراً سياسياً؟ ما هو حجم التراكم الثقافي الذي تركته هذه الأحزاب؟. كثيراً ما تعزو هذه الأحزاب قصورها وضعفها وحتى فشلها لتواجد حزب العمال الكردستاني في سورية، الذي استقطب جماهيرها، ولا تكلف نفسها عناء طرح السؤال الآتي على نفسها: لماذا اتَّجه الشباب والصبايا الأكراد نحو العمال الكردستاني، والتضحية بدمائهم في سبيل القضيَّة الكرديَّة في تركيا؟ هل لأن الكردستاني كان يعزف على الشعارات «القوميَّة الفضفاضة، والوتر العاطفي»، مثلما يتشاطر ويتجهبذ بعض رموز ومثقفي هذه الأحزاب؟. وعلى صحَّة هذا الرأي، فما سبب هذا التدفق الجماهيري العارم لأكراد سورية على العمال الكردستاني، وحليفه، حزب الاتحاد الديموقراطي، حتى بعد تخلي أوجلان عن شعار الدولة القوميَّة منذ ١٩٩٣؟. تتحدث هذه الأحزاب عن الإجماع، وحين تتفق، يكون اتفاقها

وإجماعها على اتخاذ قرار خاطئ، يصبُّ في طاحونة السلطة السوريَّة، ويؤذي مشاعر وتضحيات الشعب الكردي السوري. وعلى سبيل المثال لا الحصر، قرار الحداد ومنع الاحتفال بعيد النوروز القومي، الذي اتخذه ١١ حزباً كرديًّا سوريًّا، احتجاجاً على جريمة قتل ثلاثة شباب أكراد برصاص الأمن السوري يوم ٢٠٠٨/٣/٢٠، لأن هؤلاء الشباب كانوا يغنون ويدبكون حول الشموع ونار رمزيَّة، احتفالاً بقدوم عيد النوروز في القامشلي. هذا القرار، خدم القتلة وحقق مآربهم، وخذل دماء الشباب الكرد في القامشلي. تتحدث هذه الأحزاب كثيراً عن المدنيَّة والتحضُّر، لكن التركيبة القبليَّة والعشائريَّة معشِّشة فيها. حتى أن زعماء بعضها، هم رؤوس عشائريَّة، وهم على رأس أحزابهم منذ نصف قرن، دون أن يزحزحهم أو ينافسهم أحد!. وهذا ما يجعل الحزب الكردي السوري يتحرَّك بمنطق وذهنيَّة القبيلة، والانشقاقات التي حدثت وتحدث وستحدث فيها، لا تستند لتباينات فكريَّة، بقدر ما تستند لخصومات وأنانيَّات شخصيَّة. تتحدَّث هذه الأحزاب كثيراً عن الجماهير ودور الشارع في التغيير، وأعضاء أكثر من نصف هذه الأحزاب لا يتعدون بضع عشرات من الأفراد، وقد يكونون هم أفراد عائلة السكرتير أو الأمين العام!. والحديث عن الأحزاب الكرديَّة السوريَّة، ذو شجون، ومثار أسف ساخر، إلا أن دور النخب الثقافيَّة، داخل وخارج هذه الأحزاب، وعدم إبدائها أيّ نوع من الرفض والشجب، يجبرها على إعادة إنتاج نفسها، بما ينسجم مع مصالح ومـزاج ومشاعر الشارع الكردي السوري، هو الذي يعزز تخاذل وعطب هذه الأحزاب، ويخلق قطيعة بين الشارع الكردي وهذه الأحزاب الخردة، وقد تدفع الشارع للتطرُّف، نتيجة الفراغ الحاصل. وقد يقول قائل: لا غرابة من موقف النخب الثقافيَّة الكرديَّة وصمتها إزاء هذه الحال المزرية، لأنها منتوج هذه الأحزاب الجسورة قولاً، المتخاذلة فعلاً!.

رداً على نزار آغري... وبضدِّها تتبيَّن الأشياء

١٠-٠١-٢٠٠٨

كتب نزار آغري تحت عنوان: «لماذا تستغل تركيا أوضاع تركمان العراق» (الحياة ٢٠٠٧/٢/٢٤)، قائلاً: «تمارس تركيا بحق أكرادها عنصرية قاسية ورثتها من مؤسس الدولة التركية الحديثة مصطفى كمال اتاتورك (...) وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي لم يبدل في الذهنية التركية شيئاً. كذلك لم تفلح الضغوطات الأوروبية في دفع تركيا إلى تغيير سلوكها إزاء الأكراد. ثمة فوبيا حيال الاكراد تستوطن روح الحكومات التركية (...) النزعة الاستعلائية والمواقف القومية الشوفينية للأوساط التركية الحاكمة». وكتب هو نفسه تحت عنوان: «الأكراد وحمل السلاح: أسطورة حان وقت تركها» (الحياة ٢٠٠٧/١٢/٣٠)، منتقداً جدوى المقاومة الكرديَّة المسلحة عموماً، ولدى أكراد تركيا خصوصاً، مادحاً ومشيداً بعلمانيَّة وديموقراطيَّة تركيا: «تركيا دولة علمانية وديموقراطية، وحكومتها الحالية من أكثر الحكومات التركية تسامحاً مع الأكراد وهي تعمل على ترسيخ المزيد من الآليات الديموقراطية وتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان». فهل الرأيان لشخص واحد؟!. وكتب هو نفسه تحت عنوان: «لماذا يمتنع أكراد العراق عن الجهر بالرغبة في الانفصال؟» (الحياة ٢٠٠٧/٥/٣٠)، داعياً لإعلان الدولة القومية، منتقداً سلوك القادة الكرد في كردستان العراق، ناعتاً إيَّاه بالانفصام: «لا تمر مناسبة دون أن يعلن القادة الأكراد حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه وضرورة أن يحقق الكرد حلمهم في إقامة دولة مستقلة. إن ما ينقص الأكراد في واقع الحال هو مجرد الإعلان عن هذه الدولة. مع كل هذا فإن القادة الكرد أنفسهم لا ينفكون يرددون في كل يوم أنه ليست لديهم رغبة في الانفصال عن العراق، وأنهم إنما يريدون البقاء ضمن عراق موحد. ما هو السبب الكامن وراء هذا الانفصام؟ (...) كان الأكراد وجدوا في جهدهم القتالي ما يماثل جهود شعوب كثيرة أخرى عمدت إلى

رفع السلاح من أجل الوصول إلى مطالبها القومية. أسوة بهذه الشعوب أطلقوا على مسعاهم اسم «حركة تحرر قومي». لكنهم، وبعكس سائر الحركات التحررية القومية، امتنعوا عن رفع شعار الاستقلال واكتفوا بمطلب واحد لم تتبدل سحنته تمثل في الاصرار على العيش داخل الكيان السياسي العراقي (...) لماذا يمتنع الأكراد إذا، من بين كل الشعوب، عن الجهر بالرغبة في الانفصال عن العراق؟». وكتب أيضاً تحت عنوان: «بين الأمة والدولة... الأكراد إذ يقلدون العرب في القوميّة» (الحياة ٢٠٠٧/١٢/١٥)، منتقداً حلم الدولة القومية، والقوميين الأكراد الغارقين في أوهام هذه الدولة المفترضة: «هناك رغبة شبه صوفية لدى القوميين الكرد في تجاهل الوقائع على الأرض والقفز فوق التفاصيل سعياً وراء ذات منتفخة ورسم صورة وردية عن الكرد بوصفهم أمة واحدة (ذات رسالة خالدة؟). فتنهض شعارات التجييش القومي ودق طبول «الجهاد المقدس» القومي. يتم الاستهزاء بالعيش اليومي والمصالح الاقتصادية والسيرورة الاجتماعية من أجل إيديولوجية شمولية تحلق في الهواء وتتحدث عن مطلقات بلاغية غالباً ما تكون مخادعة». إزاء هذه الآراء المتضاربة والمتضادة لشخص واحد، يكون المرء أمام احتمالاتٍ أربعة، لا خامس لها: إمَّا أن صاحبها يعاني من الانفصام وتعدد الشخصيات، فيحار المرء، أيُّ منها هو الحقيقي، كي يفتح قناة حوار معه؟! أو إن ثمَّة انقلاباً حقيقياً طرأ على البنية القيميَّة لهذا الشخص خلال هذه الشهور القليلة، ما دفعه لتغيير رأيه، بهذه الحديَّة!. أو أن السعة المعرفيَّة لدى صاحب هذه الآراء والمقدرة البلاغيَّة على تطويع اللغة التي يمتلكها، بلغت به أن يقنعنا بالفكرة وضدّها في آن؟ أو أنه كاتب تحت الطلب، يميل برأيه صوب إغواء الريح الكرديَّة «الخضراء» الآتية من كردستان العراق!. على ضوء رأي صاحبنا في عبثيَّة حمل الأكراد للسلاح على مرِّ تاريخهم، ينبغي أن يجري الأكراد محاكمة علنيَّة لكل زعامات الانتفاضات والثورات الكرديَّة: شيخ سعيد بيران، محمود الحفيد، سيد رضا، إحسان نوري باشا، قاضي محمد، مصطفى بارزاني، عبدالرحمن قاسملو، جلال طالباني، مسعود بارزاني، عبد الله

أوجلان، على ما اقترفوه بحقِّ الأكراد من دمار وفظائع، نتيجة حملهم للسلاح!، ما يعني أن المجازر التي اقترفَها النظم التركي والإيراني والعراقي السابق، صاحب «الأنفال» بحق الأكراد، لم تكن لتحصل، لولا حمل الأكراد للسلاح، والتجاؤهم للجبال، وتبنِّيهم للمقاومة المسلحة!. والحال هذه، لا يحقُّ للكردي الشكوى من الظلم والقتل والتشريد اللاحق به من قبل هذه النظم، لأنَّها دافعت عن نفسها في مواجهة السلاح الكردي!. والغريب، إن صاحبنا هنا، يتبنَّى حالياً وجهة نظر أوجلان، في بعض الجزئيات، أثناء انتقاد أوجلان لانتفاضة الشيخ سعيد بيران سنة ١٩٢٥ على الدولة التركيَّة، والطابع القبلي والديني والمشيخي لها، وإن هذه الانتفاضة لم تكن تنطوي على عمق قومي!. في ما مضى، تنطع صاحبنا مراراً للدفاع عن التاريخ الكردي، محاولاً «رسم صورة وردية عن الكرد بوصفهم أمة واحدة (ذات رسالة خالدة؟)»، شانّاً هجوماً عنيفاً على أوجلان، بداعي أنه تطاول على التاريخ الكردي، وطعن في ثوراته، وأن أوجلان كان ينبغي أن يحتذي بالشيخ سعيد، ولا يستسلم للأتراك، ولا يعتذر من أسر القتلى والجرحى الذين سقطوا من الأكراد والأتراك في الصراع المسلح بين الطرفين، وإن أوجلان «فاشل ومهزوز ومستسلم»!. ماذا لو لم يغز صدام حسين الكويت، ولم تحدث حرب الخليج الثانية، ولم تحدث الانتفاضة الكرديَّة في كردستان العراق في آذار (مارس) ١٩٩١، ولم يسحقها صدام بالكيماوي، ولم تنشأ منطقة الملاذ الآمن، بمعيَّة الأميركيين، هل كان أكراد العراق سيلقون سلاحهم مجاناً، ودون شروط، كي يحصلوا على المكاسب التي بحوزتهم حالياً، عن طريق الحوار والتفاوض مع صدَّام الذي لم يكن ينظر للأكراد إلا كحشرات، لا مناص من إبادتها!؟. حين يتعلَّق الأمر بتعدِّيات وتدخلات تركيا في الشأن العراقي والكردي، وتعطيل المادة ١٤٠ من الدستور، والتحجج بورقة التركمان، حينئذ، تكون تركيا، عنصريَّة، شوفينيَّة، تسيطر عليها «فوبيا كرديَّة»... الخ، وحين يتعلَّق الأمر بأكراد تركيا، وما يتعرضون له من قمع وسحق وتهجير وتدمير على يد الجيش التركي، بمعيَّة حكومة العدالة والتنمية، حينئذ، تصبح تركيا دولة ديموقراطيَّة، وعلمانيَّة،

والأكراد يجهلون كيفيَّة وآليَّة التفاهم معها، وعليهم الاستسلام لها، وترك السلاح، دون ضمانات أو تعهُّدات بحل القضيَّة الكرديَّة. هنا، حَمَلة السلاح من الأكراد دفاعاً عن النفس في تركيا، هم ثلّة من الجهلة والحمقى، شغلهم الشاغل هو القتل والدمار، لأنهم من هواة رؤية الدماء المسفوكة. أمَّا الجنرالات الأتراك الوديعون الودودون، والحكومة التركيَّة المسكينة، «يا حرام»، أنها مضطرَّة لإرسال أكثر من ٥٠ طائرة لقصف القرى الكرديَّة، وقتل الأبرياء، والمضي في منطق الحرب في كردستان تركيا والعراق، دفاعاً عن علمانيتها وإسلاميتها واعتدالها وديموقراطيتها، التي يهددها الثوار الأكراد في الجبال!. وقتئذ، يغدو الاستمرار على حمل السلاح كرديًّا، «تسميماً» للعلاقات «الوديَّة» بين تركيا وكردستان العراق!. حين يتخلّى أكراد تركيا عن شعار الدولة القوميَّة، ويتبنّون الدولة الديموقراطيَّة الوطنيَّة، فهذا خيانة للدماء، وتصفية للقضية الكرديَّة، واستسلام وتهوُّر وتفريط في الحقوق، برأي كاتبنا. وحين يسعى أكراد العراق بعيداً عن الانفصال، فهذه قمَّة العقلانيَّة والموضوعيَّة، والارتكان لمعطيات الواقع، حفاظاً على المكتسبات والنهضة التي منحها لهم النظام العراقي السابق، «نتيجة نزولهم من الجبال وإلقائهم للسلاح»، أيضاً حسب رأيه!. فعلى من تقرأ مزاميرك يا داوود؟!. إذاً، هي ليست الصحوة الكاذبة من آثام وآلام الكفاح الكردي المسلح، ومن أوهام الدولة القوميَّة، بل ثمّة سلوك سخافي ثقافوي معطوب، يرتدي معطف هنري ثورو أو يتدثّر برداء غاندي، حيناً، أو يرتدي بزّة ديغول أو يعتمر قبعَّة تشرشل أحياناً!، وفق مقتضيات الحاجة القوميَّة والوطنيَّة، وتماشياً وقوانين العرض والطلب القومي والوطني!. ويا ليته قارب النقد المنصف والجاد، دون موارية أو انتقائية وزئبقيَّة معهودة.

رداً على سامي شورش:
مغالطات الجمع بين «العمال الكردستاني» والعسكر التركي

٢٩-١٠-٢٠٠٧

ليس بخافٍ على أحد، مدى تأثير التباينات السياسية والفكرية بين جهات أو أطراف معيَّنة، في إنتاج وصوغ مواقف متباينة أو متناقضة متنافرة حيال حدث أو تجربة سياسية معيَّنة، على أن يكون صاحب تلك المواقف او الآراء، حريصاً على دقَّة المعلومة التي يطرحها، وحصيفاً في التحليل المنطقي الذي يثيره حولها. ومعلوم أنه من الصعوبة بمكان طلب أكبر قدر ممكن من الحيادية والموضوعية من شخص، أنت وإياه على طرفي نقيض، إزاء توصيف حالة معيَّنة. لكن من المهم، ومن المهم جداً، أن تطالبه بأن يتوخَّى الأمانة والدقة في ذكر المعلومة، على أقل تقدير. وسط تصاعد وتيرة التجاذبات السياسية الحالية في المنطقة، على خلفية الأزمة القديمة - الجديدة في تركيا حيال التعاطي مع الملف الكردي، داخل وخارج هذا البلد، تشهد هذه الأزمة استقطاباً كبيراً، ومتابعة وملاحقة إعلامية لصيقة ومحمومة ومكثَّفة. وباستثناء بعض المنابر الإعلامية التركية القومية المتعصبة، ثمة إجماع إعلامي على الدور السلبي للمؤسسة العسكرية التركية في افتعال هذه الأزمـة، وإيصالها إلى هذه الدرجة من التشنُّج والتصعيد، لجملة من الأسباب غير خافية على المتتبِّع الحصيف للشأن التركي والكردي. لكن، نُفاجأ، أحياناً، بمواقف عجيبة غريبة لبعض المثقفين والساسة الأكراد، الذين لا يدَّخرون جهداً في تبرئة ذمَّة الحكومة التركية الحالية، وإدانة «حزب العمال الكردستاني»، بخصوص

التهديدات التركية بغزو كردستان العراق. وأنْ تصل الحال بالبعض الى وضع «الكردستاني» والجيش التركي في سلّة واحدة، فهذا ما لم يكن في الحسبان!. ونموذجاً لما سلف، ما كتبه الكاتب الكردي العراقي سامي شورش تحت عنوان: «أنقرة والأكراد: المواجهة العسكرية والتهدئة السياسية» (الحياة، ٢٠٠٧/١٠/٢٤). فتناول شورش للحدث الآنف، شابه الكثير من الأخطاء والمغالطات التي يخشى أن تكون عن سبق إصرار وتصميم!؟. يقول شورش: «العسكر التركي و«العمال الكردستاني» اللذان يناوئان، كل بطريقته، تجربة أردوغان ورؤيته الإصلاحية ورغبته في تخفيف السمة الايديولوجية «الكمالية» عن الدولة والمجتمع التركيين، يعملان بكل جهد من أجل قطع الطريق على كل الجهود السلمية الجارية لتطويق التصعيدات العسكرية الحاصلة». لا خلاف في الشقّ المتعلّق بمعارضة العسكر لإصلاحات العدالة والتنمية، لكن هل يجهل الكاتب أن الكردستاني قد أعلن منذ آذار (مارس) ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٦/١٠/١، وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد، ودون شروط مسبقة، خمس مرات؟. وفي سنة ٢٠٠٠، علّق العمل المسلح لأربعة أعوام، وسحب قواته من كردستان تركيا، وأرسل مجموعتين من المقاتلين للاستسلام للجيش التركي، واحدة من جبال كردستان والأخرى من أوروبا، كبادرة حسن نيَّة، تمَّ اعتقال كل عناصرها وإصدار أحكام بالسجن لأكثر من ٣٠ سنة بحقِّهم؟! وهل يجهل شورش أن الكردستاني قد تخلّى عن شعار الدولة القومية، وخيار الانفصال عن تركيا، وبات يتبنَّى الدولة الوطنية الديموقراطية، وتخلّى عن النزعة اليسارية المفرطة في توجُّهه الإيديولوجي، وغيَّر اسمه عدَّة مرَّات، بغية إفساح المجال أمام الحلول السلمية. وآخر مساعي الكردستاني في هذا الاتجاه: إعلانه الأخير عن استعداده لوقف إطلاق نار جديد، شريطة أن توقف تركيا تمشيطاتها العسكرية في كردستان تركيا، وتهديداتها لكردستان العراق، طارحاً حزمة من المطالب منها إعلان عفو عام

وتضمين الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في الدستور التركي. لكن الأتراك لم يكترثوا بأي من تلك النداءات والمساعي السلمية السابقة والحالية، وأولهم، أردوغـان وحزبه. فعلي باباجان في زيارته الأخيرة لبغداد قال: «وقف إطلاق النار يكون بين بلدين، وليس بين بلد ومنظمة إرهابية». فلو كان أردوغـان جـاداً في إنقاذ تركيا من العسكر، هو الذي يسيطر على رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان، فيما الغالبية البرلمانية الساحقة بحوزته، لما بقي الفريق الأردوغاني رهن أمر الجنرالات، نتيجة اتفاق أو تواطؤ العدالة والتنمية مع الجيش في معاداة حقوق الكرد في كل مكان!. ومن جملة المساعي السلمية للكردستاني، تأسيس أحزاب سياسية في تركيا، قامت المحكمة الدستورية العاليا بحظر أربعة منها منذ سنة ١٩٩١. وحزب المجتمع الديموقراطي، الذي يشيد شورش باعتداله، ليس إلا الواجهة السياسية أو الاختراق السياسي العلني للكردستاني في تركيا. وهذا الحزب، يتعرَّض لحملة شعواء من قبل حكومة أردوغان، قبل وبعد رفضه التصويت على المذكّرة التي قدَّمها أردوغان للبرلمان، للموافقة على غزو الجيش التركي كردستان العراق. وعليه، فالاعتدال الكردي الذي ذكره شورش، لا ينفصل عن الجهود السلمية للكردستاني. وهذا ما يعرفه القاصي والداني، ويتجاهله كاتبنا!.

«يرى «حزب العمال» أن العلاقات الطبيعية بين الحكومتين، إن بشكل ثنائي مباشر أو عبر العراق الفيدرالي، ستستهدف القضاء على مجموعاته المسلحة التي تنتشر في كردستان العراق. كذلك، يرى، على عكس الحال مع زعماء الاكراد في العراق، أن أكثر ما يمكن أن يفيد الحالة الكردية اضطراب الأوضاع ودوام منطق العنف في الشرق الأوسط بشكل عام، وتركيا بشكل خاص (...) إن «حزب العمال» يشارك المؤسسة العسكرية التركية في المصالح المشتركة المتعلقة بتصعيد الأوضاع وتقريب احتمالات المواجهة العسكرية...

علاوة على التشويش على حكومة إقليم كردستان العراق بغية منعها من المضي على طريق التناغم مع جهود الحلول السلمية وتطبيع العلاقات مع أردوغان». والحقّ، أنه من الجيد أن سعة وخصوبة التحليل السياسي لدى شورش، لم تشتط به لاتهام الكردستاني بالأزمة بين الفرقاء السياسيين العراقيين العرب، أو أن الكردستاني يقف وراء الأزمة الناشئة في السودان، أو الخلاف الناشب بين «فتح» و»حماس» في فلسطين، أو أزمة الرئاسة اللبنانية!. وهل فعلاً أنه يمنع حكومة إقليم كردستان من إقامة علاقات طبيعية مع تركيا؟ هذا الرأي، ألا يصبُّ في طاحونة العسكر التركي التي تتهم حكومة الإقليم بأنها أداة في يد الكردستاني!؟. ثم إن مطالب حكومة أردوغان من حكومة المالكي مؤخَّراً تضمَّنت، في ما تضمَّنت، «تسليم مدير الأمن في الإقليم الكردي، مسرور بارزاني، نجل الرئيس مسعود بارزاني، والنائب الكردي العراقي المستقل محمود عثمان، لكونهما شركاء في دعم الكردستاني، حسب الزعم الأردوغاني، والحؤول دون ضم كركوك الى كردستان العراق، عبر تعطيل المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، فهل لهذه أيَّة علاقة بأيَّة نيَّة ضمنيَّة أو علنيَّة لأردوغان في علاقات طيّبة مع كردستان العراق!؟. ثم ما هي المخارج السلمية للقضية الكردية في تركيا، التي لا تزعج العسكر، ويسعى أردوغان لتأسيسها؟ ثم أن حكومة أردوغان صرَّحت أكثر من مرَّة بأنها لا تعترف بحكومة الإقليم، فهل للكردستاني أي دور في هذا أيضاً، بحسب رأي شورش؟. ثم، هل هنالك حزب سياسي في التاريخ قدَّم كل تلك المبادرات السلمية الآنفة الذكر، ويقال انه لا يود التخلي عن العمل المسلح، وان هاجسه الاستماتة في إطالة أو إدامة الحرب والعنف، والإضرار بنفسه ومصالح شعبه؟. «إن المطلوب الأول من الحكومتين التركية والكردية العراقية امتلاك ناصية جرأة كافية لضبط النفس ولجم التوترات الأخيرة ومنعها من التحول الى مواجهات مسلحة أو توغل عسكري تركي. كذلك المطلوب أن يتجاوز الطرفان أحقاد الماضي وموروث

الضغائن التاريخية والشروع في حوار ثنائي هدفه تطبيع العلاقات (...) فالقوات التركية، كما هو معروف، قامت منذ ثمانينات القرن الماضي بخمس وعشرين عملية توغل عسكري داخل كردستان العراق... لم تتردد الأحزاب الكردية عن دعم الموقف العسكري والسياسي التركي. لكن أياً من هذه الهجمات لم تفد في وقف مخاطر «حزب العمال» على التجربتين الديموقراطيتين في تركيا وكردستان العراق». يعترف شورش هنا، بأن تعاطي حكومة أردوغان مع حكومة كردستان العراق، يرتكز على أحقاد الماضي وموروث الضغائن التاريخية، وليس لأن الكردستاني هو المتسبب في افتعال الأزمة الأخيرة. ويعترف بأن الأتراك فشلوا في حسم الملف الكردي في تركيا عسكرياً، طيلة السنوات الأخيرة، ويعترف بأن أكراد العراق وقفوا مع الجيش التركي في مواجهة الكردستاني، والسؤال: في ما مضى، كان أكراد العراق حلفاء الجيش التركي، لكن، وبحسب شورش، يشارك العمال الكردستاني الجيش التركي في معاداته للتجربة الكردية في العراق، أليس هذا تنافراً وتناقضاً حاداً في نظرة شورش للحدث؟!. ثم هل يمتد عمر التجربة الديموقراطية في كردستان العراق وتركيا إلى منتصف الثمانينات، حتى يقول إن الاجتياحات العسكرية التركية الـ٢٥، لم تستطع تصفية «مخاطر» العمال الكردستاني على التجربتين الديموقراطتين في كردستان العراق وتركيا!؟. لكن، ربما يجهل السيد شورش ان هكذا رأي، يوحي وكأن العسكر التركي مع التجارب الديموقراطية في كردستان وتركيا، وانه حاول إزالة المخاطر التي تهددها في البلدين، والمتمثلة في الكردستاني، لكنه فشل، «للأسف»!؟. «يمكن تفهم الاسباب التي تدعو أنقرة الى نبذ أي حوار سياسي أو ميداني مع «حزب العمال» (الإرهابي) بحسب التعريف التركي». ماذا يقصد السيد شورش بـ» رفض الحوار الميداني»، إن كان رفض الأتراك للحوار السياسي مع الكردستاني، أمراً متفهما ومبرراً لدى شورش؟!. أعتقد أن «الحوار الميداني» كان ولا زال على أشده،

وفشل الأتراك في حسمه لصالحهم، والمعطى العسكري الحالي، ومقتل وجرح العشرات من الجنود الأتراك، وأسر ثمانية منهم، يؤكد ذلك. وبالنتيجة، لئن تفهم شورش رفض الأتراك لمساعي العمال الكردستاني السلمية، فهل يتفهَّم رفض الاتراك الحوار من كردستان العراق؟!. ولماذا، لا يحاول، ولو لمرَّة واحدة، أن يتفهم استمرار أكراد تركيا في انتهاج لغة البنادق دفاعاً عن النفس، في مواجهة لغة المدافع والطائرات والصواريخ التركية؟!. ومتى سيتفهّم الكثير من مثقفينا أن البندقية التي تطالب بالحقوق الكردية في تركيا تدافع، في الوقت عينه، عن المكتسبات السياسية في العراق!؟. حينئذ قد يتوقفون عن ترديد نفس الكلام الذي ينضح به الكثير من الصحافة التركية المعادية للكردستاني خصوصاً، ولكردستان عموماً!؟. بالتأكيد ان للكردستاني أخطاءه ودوره في تعقيد الأزمة الحالية، لكن، من السذاجة الجمع بينه وبين العسكر الأتـراك، وتحميل الكردستاني كامل المسؤولية، وتبرئة أردوغـان، وامتهان كيل المدائح له، علماً بأن حكومته «الديموقراطية» هي التي أجازت للعسكر غزو كردستان العراق!.

رداً على نزار آغري: لمصلحة منْ التهجُّم على أوجلان!؟

٠٤-٠٧-٢٠٠٧

في كل تناول له للشَّأن الكردي عموماً، وفي تركيا خصوصاً، عوَّدنا الكاتب نزار آغري، على نفس معيَّن من التَّعاطي مع قضية حزب العمال الكردستاني وزعيمه السَّيّد عبدالله أوجلان، المعتقل في جزيرة إمرالي منذ ١٩٩٩، قِوامه التَّشويه والتَّشويش، عبر ذِكر أنصافٍ الحقائق، في سياق توظيف «تحليلي»، أقلُّ ما يقال فيه: إنه مضلِّل، لا يتوخَّى الإنصاف. وآخر ما أتحفنا به آغري، ما نشرته جريدة «الحياة» في ٢٠٠٧/٦/٢٦، تحت عنوان: «الصراع التركي - الكردي: عود على بدء... أوجلان يوصي الاكراد بالانضواء ضمن الدول القائمة». ومن الأهمية بمكان هنا، التَّعقيب على بعض ما طوى آغري مقاله عليه من آراء، لتسليط الضَّوء على بعض ما يجهله أو يتجاهله كاتبنا العزيز. يفاتحنا آغري بالقول: «عاد الصراع بين الجيش التركي ومقاتلي حزب العمال الكردستاني إلى الواجهة في الفترة الأخيرة بعد أن تراجع وكاد يختفي إثر اعتقال زعيم الحزب عبدالله أوجلان عام ١٩٩٩». وهذا الرأي قاصر، بحيث لا يضع المعلومة في سياقها الطَّبيعي والتَّاريخي. فالصراع الكردي - التركي لم يتراجع ولا كاد يختفي في تركيا، بعد اعتقال أوجلان، بل ان المظاهر المسلحة من قبل الحزب الكردستاني تراجعت، كونه أعلن عدَّة مرات هدنة لفتح الباب أمام الحوار والحلول السِلمية للقضية الكردية في تركيا. لكن الجيش التركي لم يتجاوب، بل استمرَّ على نهجه الدموي في معاجلة الملف الكردي. يشير آغري إلى «المرونة» التي أبدتها السُّلطات التركية حيال أكراد

تركيا ذاكراً: «تحسنت إلى حد ما معاملة الحكومة التركية للأكراد. فقد رُفع الحظر عن اللغة الكردية، كما صار في وسع الأكراد الدخول إلى البرلمان، وتنشط أحزاب كردية تتمتع بالشرعية». نعم، رفع الحظر عن اللغة الكردية، لكن، يمنع على كل من يبدأ اسمه بحرف W، تسجيله في السجلات الرَّسمية إلا بعد تحوليه إلى حرف V، بحسب الأبجدية التركية، علاوة على منع تدريس اللغة الكردية حتى في المدارس الخاصَّة، أمَّا المعاهد الخاصَّة التي تقيم دورات تعليمية، فيُضيَّق الخناق عليها. أمَّا عن دخول البرلمان، فهل يجهل آغري كيف زجَّت السلطات التركية بالبرلمانيين الأكراد، وعلى رأسهم المناضلة الكردية ليلى زانا، لمدة ١٠ أعوام منذ ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٤ في غياهب السجون، بتهمة علاقتهم بالعمال الكردستاني!؟. ثم ان حاجز الـ ١٠ في المئة، الموجود في قانون الانتخابات التركية، موجود لعرقلة دخول الأحزاب الكردية للبرلمان، وهذا ما اعترف به قائد الانقلاب العسكري سنة ١٩٨٠، والرئيس التركي الأسبق كنعان إيفرين، ويتجاهله آغري. وأمَّا عن السَّماح للأحزاب الكردية النشاط في تركيا، فهذا ما تفنِّده معطيات الأمس القريب. هل نسي السيد آغري كيف تمَّ حظر حزب العمل الشعبي «HEP» والحزب الديموقراطي الشَّعبي «DEP» وحزب ديموقراطية الشَّعب «HADEP» والحزب الديمقراطي «DAHEP»، بنفس التَّهمة، وهي العلاقة مع العمال الكردستاني!؟. فمنذ ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٥ تمَّ حظر اربعة أحزاب كردية على التَّوالي، وحالياً يتمُّ تضييق الخناق على حزب المجتمع الدِيموقراطي، ويجري اعتقال قياداته، واقامة دعاوى ضدَّهم بتهمة «تعظيم شخص متهم»، لمجرَّد إرفاقهم اسم أوجلان بكلمة «السيد»، تحجيماً لمشاركة هذا الحزب في الاستحقاق النيابي المزمع في ٢٢ تموز (يوليو) المقبل. ويذكر كاتبنا: «ويكرر زعيم الحزب من سجنه في جزيرة إيمرالي استعداده لإقناع رفاقه بالتخلي عن السلاح والدخول في كنف الدولة التركية إذا ما صدر عفو عام عنهم وعنه». وهذا كلام لا يمتُّ الى

الحقيقة بشيء. فأوجلان يطرح على الأتراك جملة من الشروط، بغية إيجاد حل للقضية الكردية، أولها إصدار عفوٍ عام، وضمان الحقوق الثَّقافية والسِّياسية الكردية دستورياً، ضمن دولة وطنية ديموقراطية حقيقية في تركيا. وهذا ما يعلمه الأكراد قبل الأتراك، ويتجاهله آغري. ولو كان يحصر حل القضية الكردية في «عفو عام عنه وعن رفاقه»، لفعلها الأتراك، وأنهوا صراعاً يكلِّفهم أكثر من ٧ مليار دولار سنوياً خسائر مادية، فضلاً عن الخسائر البشرية. يقول آغري: «وأقصى ما يصبو إليه أنصاره الآن هو تحسين شروط اعتقاله وصولاً إلى إطلاق سراحه». وهذا ضرب من الافتراء على الواقع، وتشويش على الوقائع. ولا يأتي استثمار العمال الكردستاني لمحنة زعيمه المعتقل، سياسياً وإعلامياً، إلا من باب تدويل القضية الكردية، خاصَّة أوروبياً، وصولاً لخلق مناخ سياسي دولي ضاغط على تركيا، لدفعها باتِّجاه حل سلمي ينهي نزيف الدم الكردي - التركي. وينبغي على الأكراد في كل مكان أن يتضامنوا مع أوجلان، مهما كانوا مختلفين أو متباينين معه في الرَّأي. والسؤال المطروح هنا: لو كان طالباني أو بارزاني معتقلاً لدى النِّظام العراقي السَّابق، هل كان آغري سيتعاطى معهما بمثل ما يتعاطى مع أوجلان؟!. ويشير آغري و»نقلاً» عن موقع الحزب الكردستاني: «يصر أوجلان على أنه ينبذ النزوع القومي الكردي ويسعى للحفاظ على وحدة تركيا. بل إنه ينتقد الساسة الأتراك لأنهم ساعدوا جلال طالباني ومسعود بارزاني وأن مساعدتهم تلك أدت إلى قيام دولة شبه مستقلة في كردستان العراق، الأمر الذي يشكل في رأيه خطراً على الأمن التركي». بالعودة إلى كتب وبيانات أوجلان، عقب اعتقاله، يلاحظ المرء أن الرجل تخلَّى عن شعار الدولة القومية، وتبنَّى طرح الدولة الوطنية الديموقراطية كنموذج لحل القضية الكردية في كل من تركيا والعراق وإيران وسورية. وهذا لا يعني أنه ضد النزوع القومي الكردي، بل لا يخفي أوجلان أنه ضد القومية التركية والكردية، وان الأخيرة هي نتيجة للأولى.

ثم ان أوجلان عندما يشير إلى دعم تركيا للأحزاب الكردية في العراق، وهذا ما جاهر وفاخر به الاتحاد الوطني الكردستاني، أكثر من مرَّة، على لسان زعيمه جلال طالباني. وآخر حلقات التعاون والتنسيق المشترك فضيحة اجتماع «معهد هادسون» في واشنطن يوم ٢٠٠٧/٦/١٣، حين اجتمع نجل طالباني، وممثل حكومة إقليم كردستان العراق، بضبَّاط كبار من الأركان والمخابرات التركية، لوضع سيناريو مرعب ورهيب يستهدف العمال الكردستاني. هذه الفضيحة التي طبّل لها الإعلام التركي منذ ٢٠٠٧/٦/١٧، لا زالت فصولها تُكشف تباعاً. ومما لا شك فيه أن تصريحات أوجلان حول مقارنته إقليم كردستان العراق بإسرائيل، ليست في محلها، وهي مثار انتقاد كردي. وصحيح أن الكثير من آراء أوجلان مثار اختلاف وتباين وأخذٍ وردّ، إلا أنه يجب على المثقف الكردي أن لا يكون انتقائياً، ويبادر إلى انتقاد تورُّط الاتحاد الوطني الكردستاني مع الأتراك في سيناريوهات تصفية العمال الكردستاني أيضاً. ويقتبس آغري شيئاً ينسبه الى أوجلان: «الحل الذي أرتئيه هو الآتي: حصول الأكراد على حقوقهم الثقافية في كل دولة يعيشون فيها من دون المساس بحدود تلك الدولة وبالشكل الذي يعزز الوحدة الوطنية. يجب أن يتمكنوا من التعبير عن أنفسهم بواسطة ثقافتهم ولغتهم، كما تجب إزالة المعوقات التي تسد طريق تنظيمهم سياسياً، وهذا الحل ليس لأجل الأكراد وحدهم، بل يمكن تطبيقه في كل الشرق الأوسط والبلقان». وهذا الرّأي، يفنِّد ما طرحه آغري حول «الحد الأقصى» لمطالب أوجلان وحزبه. يقول السيد آغري: «وتقاعس الحكومة العراقية وكذلك حكومة إقليم كردستان العراق في طرد هؤلاء المقاتلين هو إخلال واضح بالاتفاقات الدولية التي تدعو إلى احترام الحدود وسيادة الدُّول الأخرى». بالله عليكم، هل ينحرف هذا الرَّأي قيد أنملة عن الآراء التَّصعيدية القوموية التركية التي تعجُّ بها الصَّحافة التركية، معطية المُبرِّرَ ذاته الذي يعطيه آغري، دفعاً باتجاه غزو كردستان العراق!؟. هل يجهل آغري،

ومن موقعه كمثقف و»متابع» للشأن الكردي في تركيا، حجم اتساع رقعة الاشتباكات بين مقاتلي العمال الكردستاني والجيش التركي، وشمولها كافة أراضي كردستان تركيا، رغم عشرات الآلاف من الجنود المحتشدين على الحدود العراقية - التركية، ما يعني أن الهجمات لا تأتيهم من كردستان العراق، رغم تواجد بعض قيادات الكردستاني في المناطق الحدودية الوعرة؟. وهل يجهل أي متابع للشأن الكردي والتركي أن الأطماع التركية في كردستان العراق، متجاوزة لحجَّة تصفية الكردستاني، وان ثمة أجندة معروفة تقف وراء التَّهديدات التركية بغزو كردستان العراق؟. أولا يسأل آغري نفسه في ما لو امتثلت قيادات كردستان العراق لـ»رأيه السَّديد»، هل ستتوقف الاطماع التركية عند «طـرد» عناصر العمال الكردستاني..؟.

أفكـــار

الثورة الذهنيّة بالتزامن مع الثورة على الاستبداد

الخميس: ١٨ أغسطس ٢٠١١

إذا سلّمنا بدأب كل الأيديولوجيّات العقيديّة الشموليّة على تدمير الفرد، وصهره في الجمع، فإن شريحة من يمكن تسميتهم بالليبراليين العرب السوريين، الآتين من الخنادق القوميّة العروبيّة، واليساريّة العروبيّة، والإسلاميّة العروبيّة، وعلى رغم زعمهم تبنّي قيم الحداثة والديموقراطيّة ومفاهيم المواطنة الحرّة الكاملة، ما زالت على صلة خفيّة بخنادقها الأيديولوجيّة السابقة.

مناسبة هذا الكلام، حالة الهيجان، والهرج والمرج، التي شابت الحراك الثقافي والسياسي السوري، حين أعلن بعض الكرد رفضهم أن تكون سورية المستقبل، جمهوريّة عربيّة سوريّة، كما فرضها حزب البعث، بالضدّ من حقائق ومطعيات ومبررات الواقع الاجتماعي المتنوّع في سورية، وذلك أثناء انسحابهم من مؤتمر المعارضة «للانقاذ» في إسطنبول. فسورية، لم تكن يوماً عربيّة خالصة، وهي كذلك الآن. فالنسيج الاجتماعي مكوّن من العرب والكرد والسريان والآشوريين والتركمان والارمن والشركس والشيشان والروم...، ولا يمكن أبداً الاخذ بمبرر كون العرب هم الغالبيّة، لتكون سورية عربيّة، وإلاّ، لكانت سويسرا ألمانيّة، لكون ٧٥ في المئة من سكانها ألماناً، ولكانت بلجيكا فلامانيّة ـ هولنديّة. وعليه، فوجود أيّ تكوين اجتماعي، قومي او اثني مختلف (حتّى لو كان أغلبيّة)، وفق مبدأ الدولة الوطنيّة الديموقراطيّة الناجزة والناضجة، يفرض عدم إسباغ لونها القومي على الدولة، وإحالة هويّة الأخيرة الى انتماء قومي معيّن دون غيره. وبالتالي، فالإصرار على مسعى كهذا في سورية، بشكل أو آخر، يلغي التنوّع في هذا البلد. وهو فعل بعثي، بامتياز.

حالة الهيجان التي انتابت بعض المثقفين العرب، حول الاعتراض الكردي، استعانت بذلك الخزين الشعاراتي إيّاه، والغرف بمغرفة الأيديولوجيّة البعثيّة والناصريّة والأخوانيّة، اثناء الحديث عن هويّة الأمّة، والمخاطر والمؤامرات التي تستهدفها... وإلى آخر هذا النسق من الكلام الاعتباطي، تعبيراً عن رفضهم واستهجانهم للموقف الكردي المذكور. فكأنّ ديمومة الأمّة العربيّة وتطوّرها، ليسا في وجود أنظمة ديموقراطيّة وطنيّة عادلة، تدفع بشعوبها وبلدانها نحو العصر والمستقبل، بل كأن كيان الأمّة سيبقى في خطر، إذا لم يكن اسم سوريّة مقروناً بالعروبة!. وهذا يشي بمدى بؤس الوعي لدى طبقة من المثقفين العرب، وبمدى انتمائهم الأصيل لحملات التعريب التي قام بها هواري بومدين بحق الأمازيغ، عبر الاستعانة بالمدرّسين المصريين والفلسطينيين الذين استجلبهم الى الجزائر، وحملات تعريب الأقباط التي قام بها عبد الناصر، وحملات التعريب التي قام بها حافظ الاسد ضد الكرد والسريان والاشوريين والتركمان والشركس...، وحملات التعريب التي قام بها صدام حسين ضد الكرد، وكل حملات التعريب تلك فشلت في البلدان الآنفة الذكر، كونها مضادة لمنطق التاريخ والمجتمع. وثمة من يقول بترك هذه المسألة إلى ما بعد إسقاط النظام. لكن الانتقال من دولة الحزب الواحد، والعائلة والطائفة، الى دولة المواطنة الحرّة، يُلزم بالوصول الى شكل مبدئي لطبيعة هذا النظام والاتفاق عليه، وتوثيق ذلك، لحظة بلحظة، في محاضر جلسات المعارضة ومؤتمراتها. وما دام الاقرار قائماً بفشل دولة البعث، فلماذا الإصرار على عدم التخلّي عن موروثها في جزئيّة هويّة الدولة، وعدم اعتراف الدستور المرتقب بالكرد كشعب، وبباقي الأقليّات القوميّة، وتضمين وصون حقوقهم في دستور المستقبل؟. ذلك أن الكرد السوريين، يريديون الثقة والطمأنة، وليس العكس، لكون العرب من حكم هذه البلاد، وقد لحق بالكرد ما لحق بهم من إنكار وصهر وطمس وإلغاء وتهميش وتعريب.

والحقّ أنه لا ولن يستقيم الكلام عن عروبة سورية، والاصرار على تسمية «الجمهوريّة العربيّة السوريّة»، مع وجود شعب آخر، مختلف في العرق واللغة، الى جانب وجود أقليّات قوميّة أخرى في هذا البلد. ومن جهة اخرى، فإن رفض الاعتراف بالكرد كشعب في سورية، وتحقيق المطالب الكرديّة، ضمن دولة المواطنة الحرّة، لا يمكن تفسيره أو إيجاد مبرر له، سوى ان المعارضة تريد المكاسرة على النظام، والمزايدة عليه، في مسألة العروبة، كما لو أنّ الأخيرة لن تقوم لها قائمة ما لم تكن على حساب إنكار وجود الكرد كشعب وقوميّة ثانيّة في البلاد. فمن يرفض الاعتراف بالكرد وحقوقهم ومطالبهم وهو في المعارضة، لن يعترف بهم وهو في السلطة. والإطاحة بنظام استبدادي في دمشق، لن يكون له ايّ معنى، مع بقاء الذهنيّة الاستبداديّة معشّشة في وعي النخب الجديدة التي ستتسلم الحكم!. لذا، فالثورة على النظام الاستبدادي في دمشق، تستوجب ثورة على الذهنيّة الاستبداديّة، والاستعلائيّة، الكامنة في وعي وسلوك معارضة نظام البعث. ولن تتكلل الثورة السوريّة بالظفر، ولن تكون ناجزة، ما لم تحقق الشرط الثاني، إلى جانب تحقيق الشرط الأول. ذلك أنه لن تطوى صفحة نظام البعث مع سقوط النظام فقط، وبقاء ذهنيّته تحكم البلاد. وهذا جلّ ما يخشاه الكرد السوريون.

أردوغان وأبواب التاريخ!

الثلاثاء: ١٧ أغسطس ٢٠١٠

"ستدخل التاريخ، كما دخله مانديلا، إذا قمت بحلّ القضيّة الكرديّة سلميًّا»، بهذا المعنى، خاطب ديزموند توتو، القسّ الجنوب إفريقي، وداعية حقوق الإنسان، والحاصل على جائزة نوبل، ورئيس لجنة الحكماء التي تضمّ نيلسون مانديلا وكوفي أنان وجيمي كارتر، رئيس الوزراء التركي، وزعيم حزب العدالة والتنمية، رجب طيّب أردوغان، في رسالة وجّهها توتو لاردوغان، عبر السفارة التركيّة في لندن، التي رفضت استقبال الوفد واستلام الرسالة، بحسب بعض المصادر. هذا وكان الزعيم الكردي الاسير عبد الله أوجلان، قد بعث قبل شهرين، من سجنه الانفرادي برسالة إلى نيلسون مانديلا، داعياً إيّاه إلى بذل أقصى مساعيه للضغط على الحكومة التركيّة، بغية إيجاد حلٍ سلمي للقضيّة الكرديّة في تركيا.

تأتي هذه المحاولات، واخبار العمليات العسكريّة للجيش التركي، فيما أرقام ضحايا الاشتباكات بين الجنود الاتراك والمقاتلين الاكراد تزداد. وتأتي هذه المساعي السلميّة، ورئيس الوزارء التركي، ووزيرا دفاعه وداخليّته، يكرران ضرورة تشكيل جيش تركي احترافي، جديد، إلى جانب الجيش الحالي، بغية القضاء على مقاتلي حزب العمال. والاخير، يحتفل هذه الأيّام، بدخول انطلاقته المسلّحة يوم ١٩٨٤/٨/١٥، عامها الـ٢٧. وخلال هذه الأعوام أعلن الكردستاني عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، ست مرّات. وردّت الدولة التركيّة وحكوماتها المتعاقبة، ومنها حكومة أردوغان التي تحكم تركيا منذ ٢٠٠٢ كأطول حكومة تركيّة، كلّها ردّت

على محاولات الكردستاني السلميّة بالحديد والنار وسياسة الارض المحروقة وإرهاب الدولة!. واستنفدت حكومة اردوغان كل الوسائل في حربها على الكردستاني، وهي الآن، تلجأ إلى استثمار واستغلال الدين الإسلامي، بغية إضفاء صبغة «الجهاد» على هذه الحرب، عبر ربط العمال الكردستاني باسرائيل!.

لو كانت إسرائيل، بكل جبروتها وإرهابها ووحشيّتها، توقن بأنها قادرة على تصفيّة منظّمة التحرير الفلسطينيّة بالحرب والسلاح، لما لجأت إلى المفاوضات مع القيادة الفلسطينيّة!. وكذا الحال، مع تفاوض إرلندا و«شين فين» وتفاوض إسبانيا مع حركة «إيتا»، وتفاض سريلانكا مع «نمور التاميل»!. فهل تركيا أكثر ديموقراطيّة من اسبانيا وإرلندا واسرائيل، وحتّى من سريلانكا؟!. طبعاً لا. فعلى الصعيد الاسرائيلي، فلسطينيو ٤٨، المقيمون في اسرائيل، والمتمتّعون بالجنسيّة الاسرائيليّة، يمارسون حقوقهم اللغويّة والثقافيّة، ويشكّلون أحزابهم القوميّة، ويدخلون البرلمان بهويّتهم العربيّة!، فهل يتمتّع أكراد تركيا بهذه الحقوق الطبيعيّة والقانونيّة؟!. ما فعلته تركيا بأكرادها، من غدر وقهر وصهر وطمس للهويّة القوميّة الكرديّة، لم تفعله إسرائيل بحقّ الفلسطينيين!. وما أغزر القرائن والدلائل على ذلك. وفي الوقت عينه، لا يمكن، بأي حال، التخفيف من جحم التركة الوحشيّة والبربريّة للكيان العبري تجاه الشعب الفلسطيني!.

ديزموند توتو، وكثيرون مثله في تركيا، وفي مقدّمهم العمال الكردستاني، يطالبون أردوغان والدولة التركيّة بالجنوح للحلّ السلمي الديموقراطي الوطني للقضيّة الكرديّة في تركيا، وأردوغان ومن خلفهِ الجيش والمعارضة والدولة، يطالبون الكردستاني بالاستسلام وإلقاء السلاح، من دون قيد أو شرط. وهذا ما يعتبره الجانب الكردي، أكثر من المستحيل!. وفي أقصى الاحوال، ربما يعلن العمال الكردستاني، وقفاً سابعاً للنار، من جانب واحد، تأكيداً

على رغبته في الحلول السلميّة. ومعلوم أن وقف إطلاقِ النار، الأحادي الجانب ست مرّات، لم يفد بشيء، طالما لم يحظ بدعم وتأييد أوروبي واميركي وعالمي، ولم تضغط أوروبا وأميركا والامم المتحدة على تركيا، كي تستجيب للنداءات الكرديّة.

وقصارى القول إنه مهما طال أمد هذه الحرب، فخاتمة كل حرب السلام والانصياع والاذعان للحقوق الوطنيّة الديموقراطيّة الكرديّة في تركيا. فلماذا تهدر أنقرة كل هذه الجهود والدماء والوقت، وهي تعلم أن خاتمة المطالف هو هذا الحلّ؟!.

فلماذا يخاف أردوغان مصافحة أوجلان، طالماً أن الأخير، ومنذ ١٩٩٣، يمدّ يد السلام للأتراك؟!. هل يخاف أردوغان المصير الذي انتهى إليه تورغوت أوزال ونجم الدين أربكان؟!. ان صنّاع السلام هم الشجعان، وليس صنّاع الحروب!. وكثيرون يشتهون دخول التاريخ، لكنّهم لا يدخلونه!.

لو كان التاريخ رَجُلاً لقتله الأتراك

الثلاثاء: ٠٦ أبريل ٢٠١٠

نجحت أنقرة في عرقلة مشروع قانون إدانة المذابح التي تعرّض لها الأرمن في خواتم دولة الخلافة العثمانيّة (١٩١٥ - ١٩١٧) على يد الاتراك. لكن القانون مُرِّر بتصويت ٢٣ بنعم، مقابل ٢٢ بلا، يوم ٢٠١٠/٣/٥. وهذا مؤشّر إلى أنّ اللوبي التركي في واشنطن يوشك وزنه أن يصل الى ما يعادل اللوبي الأرمني. وسيسعى الأتراك، إلى عرقلة تصويت الكونغرس على القانون. لكنّ، سيُصوَّت عليه أيضاً، عاجلاً أم آجلاً، ولو بعد مئة سنة. وسيحاول الأتراك عرقلة الرئيس الأميركي، كائناً من كان الرئيس، كيلا يوقّع عليه. وسيوقّع أيّ رئيس أميركي عليه، حتّى ولو بعد مرور مئة سنة أخرى، فعبثاً يرعد ويزبد ويهدد الأتراك، إذ إنّ أوروبا، بمجمل دولها وباتحادها، اعترفت بهذه المذابح واعتبرتها إبادة جماعيّة وتطهيراً عرقياً، ولم تجدِ تهديدات الأتراك نفعاً. وآخر هذه الدول الأوروبيّة التي حذت حذو زميلاتها وحذو أميركا، هي السويد التي صوّت برلمانها في ٢٠١٠/٣/١١ على إدانة تلك المذابح، واعتبرتها إبادة جماعيّة. وتركيا تستميت في الانضمام الى النادي الأوروبي، ولا تشترط على أوروبا فسخ قوانين الادانة للمذابح الأرمنية.

وجه الغرابة والعجب، وهو المثير للسخرية السوداء، أنّ حكومة العدالة والتنمية، ورئيس ديبلوماسيتها أحمد داوود أوغلو، المعتدل البشوش، والعقلاني والمتسامح، يهدد واشنطن بأنّ مصادقة الكونغرس على القانون الآنف الذكر، سيصيب الانفتاح بين يرفان

وأنقرة في مقتل. فأين هذا من ذاك؟! وأين تبخّرت استراتيجيّة «تصفير المشاكل» مع دول الجوار؟! ولماذا تهدد أنقرة واشنطن بوقف انتفاحها على يرفان، إن اعترفت أميركا بالمذابح الأرمنية؟ ألاّ يعني هذا، من جملة ما يعني، أن الانفتاح التركي على أرمينيا، منشأه أميركي، أو أنه أتى بضغط أميركي أو ما شابه، ولم يكن وليد نيّة تركيّة صادقة في تصفير المشاكل؟ والحال هذه، كان أجدى بداوود أوغلو، وكي يرعب الأميركيين أكثر، أنّ يلوّح لأميركا بأن الكونغرس إذا صادق على قانون ادانة المذابح الارمنيّة، فإن ذلك سيدفع تركيا إلى المزيد من العلاقات مع «حماس» و «حزب الله» اللبناني، و «القاعدة» و «طالبان»، وإيران... الخ! إذ لا يمكن اعتبار تصريح أوغلو حول تصويت اللجنة البرلمانيّة الأميركيّة، وقوله إنه أدّى الى «خطر توقف جهود التطبيع بين البلدين الجارين»، وأيضاً قول الرئيس التركي عبدالله غل: «لا قيمة لقرار الكونغرس في نظر الشعب التركي»، وإن تركيا «غير مسؤولة عن النتائج السلبيّة التي قد تنجم عن التصويت في كل المجالات»، لا يمكن اعتبار ذلك إلاّ في اطار العنتريات والتهديد والوعيد التركي لأميركا. لكن هذا التهديد، يستند إلى قدر لا بأس به من الغباء أو الاستغباء. إذ على تركيا أن تقاطع أوروبا، قبل أميركا، لأنّ الأولى صوّتت على إدانة المذابح الأرمنيّة، وأميركا في طريقها للتصويت، ولو بعد مئة سنة.

إن نفي الإبادة الجماعة التي ارتكبت بحقّ الارمن في تركيا، أقلّ ما يقال فيه إنه فعل قباحة جماعية يقترفها الأتراك. وهذا الفعل لا يصدر إلاّ عن دولة تتصرف بعقلية القبيلة. فالاعتراف بمذابح الأرمن، هو امتحان حضاري وديموقراطي ووجداني وأخلاقي لتركيا، يبدو أنّها، الآن، غير جاهزة لخوضه. فدولة على هذه الشاكلة، يمكن تسميتها بالدولة المأزومة، الخائفة من ماضيها. دولة تمتهن تنصيع الماضي وتنزيهه عن القبائح، ستبقى عاجزة عن السير نحو المستقبل، حتّى لو توارت خلف ألف قناع، إسلامي أو

علماني.

ولعل التصريح الأخطر لأردوغان حول تفاعلات هذه المسألة كان قوله: ««إذا لم تثمر مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا، فإننا مضطرون لطرد الأرمن الموجودين في تركيا بطريقة غير شرعيّة». جاء ذلك في حديث له مع القسم التركي في هيئة الاذاعة البريطانيّة أثناء زيارته انكلترا. وردًّا على سؤال عن موقف تركيا من تصويت البرلمانات الأوروبيّة على اعتبار المذابح التي ارتكبت ضدّ الأرمن «إبادة جماعيّة»، قال أردوغان: «ما علاقة تلك البلدان بما بين تركيا وأرمينيا؟ من كلّفها بهذه الوظيفة؟ هذه البلدان تفتعل الاستفزاز». وأضاف: «انظروا، في بلادنا نحو ١٧٠ ألف أرمني. ٧٠ ألف مواطن، والبقيّة غير مجنّسين، ونتدبَّر أمورهم. وغداً ماذا أنا فاعل بهؤلاء المئة ألف؟ سأقول لهم: هيا، اذهبوا الى وطنكم. وسأفعلها. لماذا؟ لكونهم ليسوا مواطنينا. ولست مجبراً على احتوائهم في بلدي». واختتم اردوغان حديثه: «إذا كنَّا نمنح حقّ العمل لمئة ألف أرمني لا يحملون الجنسيّة التركيّة، فهذا دليل على مدى جنوحنا نحو السلام. وينبغي أن نرى شيئاً مقابل هذا. وإذا لم نلحظ المقابل، فمن حقّنا البحث عن البدائل». وحتّى لو كان هذا مجرّد تهديد، فإنه يكشف عن مدى تورّط الأحفاد في ما اقترفه الأجداد.

يرجى الصمت... لئلا يرى الأعداء قبائحنا!

الثلاثاء: ٠٢ فبراير ٢٠١٠

يشير الكثير من الغناء الفولكلوري الكردي إلى أن تاريخ هذا الشعب سفرٌ للبطولات والمقاومات. ويشير أيضاً إلى أن سبب انهيار تلك المقاومات، دوماً، كان الخيانات. وعليه، يمكن أن تكون الخيانة والمقاومة، وجهي التاريخ الكردي المعاصر. الشعب الكردي، شعبٌ خدوم، مطواع، كريم ومناضل، كافح بسخاء من أجل الشعوب العربية والتركية والفارسية. لكنه، قاتل، و«بسخاء»، ضد بعضه بعضاً، خدمة لمصالح بغداد وطهران وأنقرة ودمشق. وليس ضرباً من التجنّي القول: إن أكراد العراق، وقادتهم، هم من أسسوا لهذه الخصلة الشائنة في السياسة الكرديّة، ولوثوا النضال الكردي بهذا الصنيع الأسود منذ ١٩٦٦، حين انزلق جلال طالباني لحمل سلاح بغداد ضد الملا مصطفى بارزاني، وكرتِ السبحة، فحمل أكراد العراق، سلاح الشاه، ثم سلاح الخميني، ضد أكراد إيران. ثم حملوا سلاح الأتراك ضد حزب العمال الكردستاني. ناهيكم، عن حملهم السلاح ضد بعضهم بعضاً. وإذا جمعت عدد ضحايا الجولات الدموية الكردية - الكردية، في ما بين أكراد العراق أنفسهم، وأكراد الأجزاء الأخرى من كردستان، ستحصل على فاتورة فلكية، تتجاوز مجازر حلبجه والأنفال!. ويقول لك قادة كردستان العراق: «لقد ذهبت صفحة الاقتتال الكردي - الكردي إلى الأبد!. ولن نسمح بقتال الأخوة بين الأكراد»!. فهل هذا صحيح؟!. وهل التطبُع، سيغلب الطبع؟!. وإذا كان فعلاً قادة كردستان العراق قد كفوا عن حمل السلاح ضد بعضهم، وضد إخوانهم في الدول الأخرى، فهل كفُوا أيضاً عن استخدام قضايا بني جلدتهم في تركيا

وسورية وإيران، حطباً لمصالحهم مع هذه الدول؟!.

انتعاش علاقات أربيل (هولير) مع طهران وأنقرة، يثلج صدر الأكراد في كلِ مكان. والحق أن أنقرة وطهران ودمشق وبغداد، ينبغي أن يتم تشيجعها في المضي أكثر نحو أربيل، وتطبيع العلاقات معها. ولكن، في الوقت عينه، لا بد من طرح الأسئلة التالية على قادة كردستان العراق، أثناء تعزيز علاقاتهم مع عواصم دول الجوار، الآنفة الذكر. ومن هذه الأسئلة: ما هو المردود وحجم العوائد السياسية على قضايا بني جلدتهم، أثناء توثيق قادة كرد العراق علاقاتهم مع هذه البلدان؟. وإذا لم تكن هنالك عوائد إيجابية، فهل يمكن لأولئك القادة الكرد العراقيين، أن يقدموا الضمانات الكافية، لأكراد تركيا وإيران وسورية، بألاّ تكون علاقاتهم مع هذه الأنظمة، من كيس بني جلدتهم في هذه الدول؟!.

في ٢٠١٠/١/١٦، وتحت شعار «دور الإعلام في العلاقات بين تركيا وإقليم كردستان العراق»، عقد مؤتمر في فندقٍ «أليتا وورلد» في حي تاكسيم بإسطنبول، ضم أكثر من ٦٠ صحافياً تركيًّا وكرديًّا عراقيًّا. من الجانب الكردي العراقي، غالبية الحاضرين، كانوا موزعين على الحزبين الرئيسيين في كردستان العراق، الاتحاد الوطني الكردستاني والديموقراطي الكردستاني. ولا يتّسع هذا المقام، لذكر الأسماء والمناصب، ومن الجانب التركي، حضره حشد من الصحافيين المحسوبين على التيار اللبيرالي، اليساري الديموقراطي (جنكيز تشاندار، أورال تشالشلار، محمد ألتان...)، والإسلامي، المحسوب على حزب العدالة والتنمية (ألتان تان، بيجان ماتور...). نظم المؤتمر ملتقى «ميديالوغ»، ولا شكّ في أن هذه بادرة إيجابيّة. لكن اللافت، إن صحافيي كرد العراق، لم يتساءلوا: أين هم زملاؤنا من أكراد تركيا؟!. لماذا هم غائبون، أو بالأحرى، مغيّبون؟!. اين صحيفة «غونلك»، ووكالة «دجلة» للأنباء، وصحيفة «آزاديا ولات»، ومجلة «وا»، ومجلة «زند»،

ومجلة «نوبهار»، والمعهد الكردي في إسطنبول، والمعهد الكردي في دياربكر، واتحاد كتاب وصحافيي جنوب شرقي تركيا...الخ؟!. وإذا كانت هذه المؤسسات الإعلاميّة والثقافيّة، غير مرغوب بها، تركيًّا أقلّه، كان على أكراد العراق، ومن باب حفظ ماء الوجه، طرح أسمائها للحضور!. وإذا كانت هذه المؤسسات الكرديّة، التركيّة، غير مرغوب بها، كرديًّا عراقيًّا أيضاً، بداعي الخصومة والمناوأة السياسيّة والأيديولوجيّة، أو من باب تجنّب إزعاج الأتراك، فأقلّه، دعوة بعض المنابر الإعلاميّة الصغيرة، وبعض الصحافيين، المحسوبين على المجاميع السياسيّة الكرديّة التركيّة الصغيرة، المقرّبة من أحزاب كردستان العراق!. هؤلاء أيضاً، وعلى رغم ولائهم لقادة كردستان العراق، تمّ استبعادهم!.

رؤساء جامعات إقليم كردستان العراق، يزورون جامعات تركيا، ويتفادون التعريج على المؤسسات الثقافيّة الكرديّة في تركيا!. وإذا كان سلوك القيادات الكرديّة العراقيّة، غير المبرر، يمكن تبريره بعبارات من قبيل: إن «قاموس السياسة، قوامه المصالح وليس المبادئ والأخلاقيّات»، فما بال المؤسسات الثقافيّة والإعلاميّة والتربويّة الكرديّة العراقيّة، التي لا تشذ عن سلوك الأحزاب السياسيّة هناك؟!.

يعاني سكان مخيم «أشرف» من استهداف إيراني واضح، إنْ بشكل مباشر، أو عبر أذرعه في حكومة بغداد. حيث يضيّق الخناق عليهم، على كل الصعد. وبحسب المعلومات الواردة من المخيم، فإن الوقود لم يدخل إليه منذ ثلاثة أشهر، في هذا الشتاء القاتل. وحكومة الإقليم لا تتعاطى مع محنة سكان مخيم «أشرف» على أنها محنة إنسانيّة. بل تتجاهل نداءات واستغاثات أهالي المخيّم، وتنزلق نحو التشفّي والانتقام، على اعتبار أن هؤلاء، كانوا يوماً، على علاقة وطيدة مع نظام صدام!. لكن أحزاب كردستان العراق أيضاً كانت على علاقة وثيقة مع النظام الشاهنشاهي، ثم الخميني،

حتّى أن علاقتها مع النظام الإيراني السابق والحالي، كانت أقوى من علاقة «مجاهدين خلق» مع النظام العراقي السابق، وكلّفت قضية كُرد إيران باهظاً!.

سكان مخيّم «مقبولي» بالقرب من محافظة دهوك، يقطنه أكراد سوريون، هربوا من ظلم وجور وقمع النظام السوري، بعد انتفاضة ١٢ آذار (مارس) الكرديّة سنة ٢٠٠٤، هؤلاء أيضاً يلقون تهميشاً وتجاهلاً!. ولا أحد يسأل: لماذا؟ ولمصحة من؟!. النظام الإيراني، يقوم بإعدام عشرات الشباب الأكراد، المعارضين للنظام، ولا يرفّ لقادة كردستان العراق جفن!. يتعرّض العشرات من المثقفين والحقوقيين والسياسيين الأكراد السوريين للاعتقال والتعذيب، ويُقتل أكثر من ٣٤ مجنَّدا كرديًّا في الجيش السوري، منذ ٢٠٠٤ وحتّى الآن، ولا يصدر عن قادة كردستان العراق أي موقف جدي وحازم، ولو ببيان أو تصريح!.

والحال هذه، وبالعودة إلى السجل الحافل في تعاطي قيادات كرد العراق مع أنقرة وطهران ودمشق، كلما توطّدت علاقاتهم مع أنظمة هذه العواصم، لا يبقى على الأكراد، في كل مكان، إلا أن يفرحوا، ويضعوا أيديهم على قلوبهم!.

تركيا بحاجة الى ثورة ذهنيّة

الإثنين: ١٦ نوفمبر ٢٠٠٩

لو ترك رجب طيب أردوغان الأمر لمن اكتوى بنيران تلك الحرب القذرة، من بسطاء الأكراد والأتراك، لكانوا أخمدوها، منذ أمد!. لكن أردوغان، يحسب ألف حساب لـ«باءات» ثلاث، هي: باشبوغ (قائد الأركان العامّة)، باختشلي (زعيم حزب الحركة القوميّة المتطرّف)، بايكال (زعيم حزب الشعب الجمهوري، الأتاتوركي)، ولا يحسب أيّ حساب لعدد التوابيت الآتية من الجبال، منذ ٢٥ سنة!

غريبٌ أمرُ هذا الرجل!. قال: إنَّه «الانفتاح» على الأكراد. ثم حذف كلمة الأكراد، وجعلها «الانفتاح الديموقراطي»، ثمّ سمّاه «مشروع الوحدة الوطنيّة والقضاء على الإرهاب»! لكن حلّ قضيّة كبيرة وتاريخيَّة، من طينة القضيَّة الكرديَّة، يلزمه قادة كبار وتاريخيون. لقد فشل أردوغان في الامتحان، وظهرت بطانته القوميّة!. وكذا حال الساسة والكثيرين من المثقفين والإعلاميين الأتراك. فشلوا في امتحان إنقاذ تركيا من مآزقها وأوهامها. فتركيا في حاجة الى نسق من المثقفين من طينة مثقفي عصر النهضة والتنوير في اوروبا الذين واجهوا سلطة الكنيسة، كي يواجهوا سلطة من يتاجر بالإسلام وبالعلمانيّة و «الكماليزم» عندهم!. فلا الحكومة إسلاميّة، ولا الذين يزعمون أنهم كماليون وحماة الدولة والعلمانيّة، أوفياء لتراث مصطفى كمال باشا الذي قال: «سلام في الوطن، سلام في العالم». إنهم يخافون من تسليط الضوء على أرشيف مصطفى كمال، بخاصّة في ما يتعلّق بالحقوق الكرديّة،

ومن الأكراد، حين يصعدون الى الجبال، وحين ينزلون منها.

في تركيا شيء يمكن تسميته «الكرد - فوبيا». والأنكى من ذلك أن الأتراك يعشقون التاريخ الى درجة العبادة. لكنهم لا يأخذون الدروس والعبر منه!. هم يعرفون أنهم لم يكن لهم أن يحققوا أمجادهم لولا وقوف الاكراد الى جانبهم. ففي بناء السلطنة وبناء الجمهوريّة، كـــان الأكراد سند الأتراك!. لكنهم الآن، يخافونهم ويريدون شحن وحقن الشارع التركي بالنزوع الشوفيني والعنصري ضدّهم، ثمّ يتّهم أردوغان حزب المجتمع الديموقراطي بما يفعله هو!.

فحين يقال لهم: أنتم في حاجة الى مصالحة وطنيَّة، يجيبونك منكرين: «وهل تركيا كانت تعيش حرباً أهليَّة، حتَّى نحتاج الى مصالحة وطنيَّة»؟!. لكن ماذا عن مقتل أكثر من ٦٠ ألف شخص، وأضعافهم من المعوقين، وأضعافهم ممن ذاقوا مرارة السجون والاعتقال والتعذيب، وأضعافهم ممن هُجِّروا وشُرِّدوا...، ناهيكم عن تدمير ٤٥٠٠ قرية كرديَّة، وخسائر ماديَّة تتجاوز الـ ٥٠٠ بليون دولار...، هذه الفاتورة الفلكيَّة لم تدفعها تركيا نتيجة إعصار او زلزال وفيضان...الخ!؟. هذه الفاتورة حصيلة حرب قذرة، لا تزال تدور رحاها منذ ٢٥ سنة، وتهرس الأكراد والأتراك، وتهدد حاضر ومستقبل تركيا في الصميم.

ثم إن محور أردوغان - داوود أوغلو لا يريد ازعاج العسكر، وصـــولاً الى تحقيق الاحلام، ولو كان الثمن جثّة تركيا!. فما أحوج ساستها وعسكرها وإعلامييها الى ذلك الطفل، ذاك أن تركيا، بمعيّة حكومة أردوغان والمؤسّســة العسكريّة، ستكون على موعد مع مخاطر وأهوال جمّة، قد لا تُحمدُ عقباها، أقلُّها، العودة بها وباقتصادها ونسيجها الوطني عشرات السنين إلى الوراء.

عن المحكمة الدولية وقلق الجناة...

١٣-٠٣-٢٠٠٩

تتعدّد الأسباب والتوُّجهات، والقتل واحد. وحين تغيب العدالة عن أرضٍ ما، فهذا يعني أن الجريمة صائلة وجائلة، ومستشرية ومعشّشةً، دون حسيب أو رقيب. ولبنان، هذا البلد الصغير والجميل، كان ولمَّا يزل، يتمتَّع بهامش ديموقراطي، رغم كل أهوال الحروب الأهليَّة، والنزاعات الإقليميَّة، التي كان مسرحاً لها. لكن، الهامش الديموقراطي ذاك، لم يكن ليضمن العدالة، التي تثلج صدر ذوي الضحايا، وتفرح قلوبهم، وتردع وترهب القتلة والجناة الإرهابيين. وكثيراً ما كان المستبدّون والقامعون لشعوبهم في الشرق الأوسط، وحين يودُّون تبرير قمعهم وظلمهم لشعوبهم، يلجأون إلى تعداد مساوئ ومخاطر و»قبائح» و»فضائح» التجربة الديموقراطيَّة اللبنانيَّة، قائلين لمن يحلم بالديموقراطيَّة في بلادهم، كلاماً من طينة: «انظروا إلى ما جلبته الديموقراطيَّة للبنان من فوضى وإرهاب وطائفيَّة وفتن ومؤامرات ومقامرات...الخ»!. لكن الديموقراطيَّة اللبنانيَّة، باتت على تخوم إنجازها للعدالة للبنانيين. فبالديموقراطيَّة وحدها، يمكن للعدالة أن تنتقم لنفسها، أن تثأر لنفسها، أن تحصِّن نفسها في لبنان، وفي أيّ مكان. وهذا ما سيحصل، ويقدم لبنان مجدداً درساً لنا، وللشرق الأوسط، وللعالم. لبنان الآن، يوقظ الشرق الأوسط على طقوس وتقاليد في الديموقراطيَّة والسعي نحو العدالة، مهما كانت الأكلاف. لذا، يريد الطغاة والمستبدّون تدمير هذا البلد، قبل أن يستنبت في شعوب الشرق الأوسط شتلة الانتفاض من أجل الديموقرطيَّة والعدالة، ومحاسبة المجرمين، وأعداء الحريّة. فمثلما كان لبنان مشتلاً للنهضة واليقظة والاستنارة العربيَّة، في مواجهة

دياجير الحكم العثماني، مطلع القرن المنصرم، ها هو الآن، وفي مطالع هذا القرن أيضاً، يسعى لأن يكون مشتلاً للديموقراطيَّة والعدالة. لذا، فإن قتلة رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، ورفاقه، وبقيّة شهداء حريّة واستقلال لبنان، لا يقلّون دمويّة ووحشيَّة عن جمال باشا السفّاح. وحيث انتهى الأخير، سينتهي هؤلاء القتلة أيضاً.

وبعد طول انتظار وترقُّب وآلام وأحزان ودماء...، انطلقت المحكمة ذات الطابع الدولي، لمقاضاة الإرهابيين القتلة في لبنان. وذهبت كلّ محاولات عرقلة التحقيق الدولي أدراج الإصرار اللبناني والدولي على كشف الحقيقة. وذهبت كلّ محاولات عرقلة وتعطيل المحكمة الدوليَّة أدراج العناد والإصرار اللبناني والدولي على كشف الحقيقة وتحقيق العدالة، وطيّ سجلّ، طويل عريض من جرائم الاغتيال السياسي. لكن، لا زال من المبكر الاطمئنان على لبنان، ومن خلاله، على الشرق الأوسط. فـ»الإصبع المرفوع»، لم يتّجه بعدُ صوب القتلة، ولمّا يزل هؤلاء، طلقاء. ومن حقّ ضحايا كلّ جرائم الاغتيال السياسي في لبنان أن يفرحوا. ومن حقّ كلّ ضحايا جرائم الاغتيال السياسي في العراق وسورية وتركيا وإيران، وكلّ مكان، أن يفرحوا للبنان، ويمنّوا النفسَ بنسخة عن هذه المحكمة الدوليَّة - اللبنانيَّة في بلدانهم أيضاً. كما أنه من حقّ كلّ المجرمين والقتلة، ليس في لبنان وحسب، بل في كلّ أنحاء العالم، أن يقلقوا ويخافوا، وأن يرتدعوا، وأن يعلموا أن أيّة محاولة جديدة، لنسف العدالة، أو الفرار منها، ستعرِّيهم أكثر.

بالتأكيد، أن الذين أمروا وخططوا ونفَّذوا جريمة اغتيال الحريري، وسائر الجرائم الأخرى، كانوا يتابعون تلك «اللحظة التاريخيَّة» في انطلاقة العدالة اللبنانيَّة، بكثير من القلق والترقُّب والخوف والرعب. وبالتأكيد أيضاً، أن اللحظات الباقيَّة، من عمر هذه المحكمة، ريثما تصدر حكمها، ستكون جزءاً من العقوبة

بحقّ هؤلاء القتلة، لما فيها من عذاب للمجرمين. بالتأكيد، إنّهم الآن، يتخيّلون أنفسهم خلف القضبان. وربما هذه اللحظات القاتلة، هي التي ستقتصُّ من القتلة المجرمين، في كلّ لحظة.

حاصل القول: لو كان صدَّام حسين يعلم أنه سيحاكم، ويُقدَّم للعدالة، على ما اقترفه بحقّ شعبه، ومعارضيه، وبحقّ المنطقة، لربما راجع نفسه قليلاً، قبل ارتكاب تلك الفظائع. ولو كان سلوبودان ميلوشيفيتش ورادوفان كراديتش يعلمان أنهما سيقدَّمان للعدالة، لربما فكّرا قليلاً بتجنُّب ارتكاب جرائمهم. ولو عرف الرئيس السوداني عمر البشير، أن العدالة ستطرق أبواب السودان، عبر محكمة الجنايات الدوليَّة، لما دعم شيئاً اسمه «الجنجاويد» في دارفور، كي يرتكبوا تلك المذابح الوحشيَّة. لكن، متى يمكننا أن نقول: إن زمن الإفلات من العقاب ولّى، وإنه صار للعدالة سلطة دوليَّة، تطال كلّ مجرم، كائناً من كان، وفي أيّ زمان ومكان؟. الجواب، ببساطة، حين نجد محاكمات دوليَّة للمذابح التي ارتكبت بحقّ الأرمن مطلع القرن المنصرم، والمذابح التي ارتكبت بحقّ الأكراد في تركيا، في انتفاضة ١٩٢٥، وانتفاضة ديرسم (١٩٣٧ - ١٩٣٨)، والتي راح ضحيتها، في هذه الانتفاضة فقط، وفق التقديرات الرسميَّة، ١٢ ألفا من الاكراد العلويين، ووفق التقديرات الكرديَّة، ما يناهز الـ ٦٠ ألف كردي علوي. هذه الانتفاضة، التي لا يسمح الأتراك، بالكشف عن الأرشيف السرّي للدولة المتعلّق بها، حتّى بعد مضي أكثر من ٧٠ سنة عليها، آن للعدالة الدوليّة ان تفتح ملفّاتها، وتقاضي مرتكبيها، ولو بعد موتهم.

نعم، لقد كان انطلاق المحكمة الدوليّة «لحظة تاريخيَّة»، يخالطها فرح ذوي الضحايا، وقلق ورعب الجناة، وأمل ضحايا آخرين. وحين نرى أن ملفّ المذابح التي ارتكبتها إيران الشاه، وإيران الخميني، بحقّ العرب والأذريين والأكراد، صار أمام المحاكم الدوليَّة، حينئذ يمكننا الاطمئنان على الشرق الأوسط، والعدالة الدوليَّة.

الاستبداد في شرقنا الأوسط الكئيب

الأحد: ١٧ مايو ٢٠٠٩

حين نفتخر بأن الشرق الأوسط مهد الحضارات والرسالات السمويَّة، غالباً ما ننسى أنه مهد ومرتع الحروب والكوارث والفقر والأميَّة والاستبداد والفساد أيضاً. وكثيراً ما نحيل مآلات الغرب وتقدُّمه، إلينا، وإلى أصولها ومنبتها الشرق أوسطي. يعني، نحن الأسباب، وهم النتائج، نحن الأصول، وهم الفروع، نحن الصوت، وهم الصدى!. وبعض العرب، كي يثبتوا عمقهم الحضاري، ينسبون أحد أباطرة روما إليهم، وينعتونه بـ «فيليب العربي». وكذا الأكراد، حين يودُّون أن يجاروا العرب في هذه الصنعة - الألعوبة، ويثبتوا أنهم ليسوا طارئين على المنطقة - كما يزعم البعض. هكذا يقومون بـ «تكريد» النَّبي إبراهيم، او النَّبي نوح!.

شعوب من هذه الطينة، غالباً، ما تغرف من ماضيها، وترتدُّ إليه، أثناء حديثها عن العصر!. وهي ضحايا عجزها، في مواجهة الفساد والاستبداد الذي تمقته، وتهتف بـ «الرُّوح بالدَّم» لمستبدِّيها وفاسديها!. وعليه، لا غرابة في أن يكون مستبدّو وفاسدو هذه الشعوب الشرق أوسطيَّة، أحبّ لديها من عادلي ومصلحي الغرب!.

يبدأ الزعيم و «القائد الضرورة» و «القائد الصيرورة» في الشرق الأوسط، مشواره، ثوريًّا، ورجل قيم ومبادئ، وأقرب إلى الأخلاق منه إلى السياسة، منحازاً لحريَّة الشعوب الأخرى، قبل حريَّة شعبه، وينادي بالخلاص من الظلم والجور والاستغلال والاضطهاد، وهكذا دواليك. وكي يُقنع الزعيم الشعبَ بأنه كذا، لا نقيضه، يسرفُ ويترفُ في الحديث عن سلطة وحقوق الشعب، مستثمراً النزوع والكمون الخلاصي لهذا الشعب، وانتظاره للمخلِّصين،

والقادة التاريخيين، كي ينتشلوه من كبوته. بذا يغدو الشعب، حطب الزعيم، ومداميك عرشه. وشيئاً فشيئاً، يبدأ الشعب بتوثين زعيمه، وتصنيمه، وتأليهه، وتخليده. وفي حياته، يصفه الشعب بـ«الأب القائد». وبعد وفاته، يصفه بـ«القائد الخالد». وحين نحذف كلمة «القائد» من الوصفين، نحصل على عبارة «الأب الخالد». وهل تخفى على أحد، دلالة هذه العبارة؟!. وحين يجد الزعيم هذه الطاعة العمياء، البكماء، الصمَّاء، من شعبه تجاهه، أوليس من حقِّه أن يتفرعن ويتنمرد، ويتوَّهم «أن ليس كمثله شيء»!؟.

ونحن الأكراد، كثيراً ما ننتقد الأخوة العرب، في ما يتعلَّق بإنتاج القادة المستبدِّين والطغاة والديكتاتوريَّات، وننسى أننا أسوأ من العرب في هذه الصنعة!. ففي كردستان العراق، لم يكن يتوانى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، "العلماني»، العتيد، عن انتقاد خصمه في نفس الإقليم، وخصمه في كردستان تركيا، فيما يتعلَّق بآفة تأليه الزعيم، وعبادة القائد...الخ. لكن، حين يعلن زعيم الحزب الكردي المذكور، "نيَّته» في الاستقالة او اعتزال الحياة السياسيَّة، تثور ثائرة الحزب، وتزلزل الأرض السياسيَّة لهذا الحزب زلزالها، ويقول أقطابه كلاماً من طينة: "حاشا وكلاَّ أن يستقيل الزعيم. لمن سيترك الحزب والشعب والوطن والأمَّة الكرديَّة؟!. استقالته، تعني نعي الحزب والشعب والوطن!».

نعم، حين ينوي الزعيم الكردي، الذي بلغ من العمر عتيًّا، وهو يرأس حزبه منذ ٣٤ سنة، اعتزال الحياة السياسيَّة، تهيج الساحة السياسيَّة الكرديَّة بالرفض، وما يشبه الخوف من التبعات، فتكثر التخمينات والتكهُّنات!. حينئذ، هل من المبالغة القول: ما أكثر هشاشة الأرضيَّة السياسيَّة التي يقف عليها حزبنا الكردي العتيد ذاك؟!.

منذ سنين وهذا الزعيم الكردي يقول ويعيد ويزيد، في

تصريحاته الصحافيَّة أنه ينوي اعتزال الحياة السياسيَّة، كي يتفرَّغ لكتابة مذكّراته. وحين تكون الصحيفة التي تطرح عليه السؤال: «ماذا ستفعل بعد الاعتزال»، تركيَّة، يكون الجواب أنه ينوي كتابة مذكراته في اسطنبول!. وحين تكون الصحيفة سورية، تكون دمشق المستقرّ والمآل لكتابة مذكراته!. وهكذا دواليك.! ولا يخجل بعض أكرادنا، من تصنيف رغبات الزعيم تلك، تحت بند «الدَّهاء والحنكة والحكمة...»، وكـ»إحدى فنون الدماثة والبراعة في الديبلوماسيَّة والمجاملات والمعاملات السياسيَّة» التي يشتهر بها هذا الزعيم!.

وبالنتيجة، بعد سلسلة الأزمـات والانشقاقات التي طالت حزب الزعيم، وبعد مضي ٣٤ سنة على ترؤسه للحزب، وبعد أن بلغ من العمر ٧٥ سنة، بدأ الزعيم يفكّر في نيَّة اعتزال السياسة. لكن الحزب متشبِّث بالزعيم، ولا يترك له حتَّى مجرَّد أن ينوي الاعتزال!. وعملاً بالتقاليد والطقوس العربيَّة، في هذه المسألة، يعدل الزعيم عن نيَّته، ويواصل مسيرته التاريخيَّة الخالدة، نزولاً وتلبية لـ «رغبة وقرار وإصـرار...» الحزب والشعب والوطن، حتّى يقضي الله أمراً كان مفعولا.

وكي يزيد الزعيم طمأنينة الحزب والشعب والوطن الى راهنهم ومستقبلهم، بعد انتقاله إلى جوار ربِّه، وأيضاً عملاً بالتقاليد العربيَّة في الزعامة والرئاسة، يبدأ بتجديد شبابه في نجله، ومنحه مسؤوليَّات حزبيَّة وحكوميَّة كبرى.

وما على الحزب والشعب والوطن إلاَّ أن يضعوا أيديهم وأرجلهم في مياه بـاردة. ثمَّ يقولون لك: من أين يأتي الاستبداد والفساد إلى شرقنا الأوسط الكئيب والمنكوب، في ظل زعاماته ونظمه؟!.

ذاكرة تركيا وناظم حكمت

١٠-٠٣-٢٠٠٩

«إن الوقت حان، كي تغيّر الحكومة رأيها في الموضوع برمته. إن الجرائم التي حدت بالحكومة التركيَّة الى تجريد ناظم حكمت من جنسيته التركيَّة لم تعد قائمة، بل إنَّها لا تعتبر جرائم الآن بالمرَّة». بهذه العبارات، علّق جميل تشيتشك، نائب رئيس الحكومة التركيَّة على قرار الحكومة، إعادة الجنسيَّة التركيَّة الى شاعر تركيا ناظم حكمت. وحتّى أثناء إعلان تركيا «ندمها» على فعلتها تلك، ثمَّة استبطان وإيحاء بأن ما قام به ناظم حكمت وقتئذ، واستوجب تجريده من الجنسيَّة، كان جرماً. ذلك الجرم الكبير، وقتئذ، دفع تركيا إلى تجريده من الجنسيَّة، في أيَّامنا هذه، لم يعُد جرماً، بحسب المسؤول التركي! لكنّ كتَّاباً أكراداً وأتراكاً وأرمن في تركيا، اغتيلوا، كالكاتب الأرمني هيراند دنيك في شتاء ٢٠٠٦، وقبله الكاتب والصحافي الكردي موسي عنتر سنة ١٩٩٢، ويخوَّنون كأورهان باموك، وتصدر في حقهم أحكام بالسجن أيضاً وأيضاً. كما أن طالباً تركيَّاً، تعرّض للاعتقال سنة ٢٠٠٥، بتهمة «ممارسة نشاط يقوّض أركان الدولة»، لأنه قرأ إحدى قصائد ناظم حكمت في مدرسته! أيَّاً يكن، ولأن ما اقترفه حكمت، صار في خبر كان التركي، ولم يعد جرماً، فإن ما فعلته تركيا بحقه كان وما زال جرماً، ينبغي أن تعتذر عنه. ناظم حكمت، الذي ولد في مدينة سالونيك سنة ١٩٠٢، من عائلة ثريَّة، ذات نفوذ. فوالده كان حاكماً لحلب، وديبلوماسيَّاً، وأمُّه، ابنة أنور باشا (أحد أقطاب جمعيَّة الاتحاد والترقي التركيَّة)، وكانت رسَّامة وعازفة بيانو. لم يمنعه منبته الاجتماعي والطبقي الارستقراطي من التضامن مع معاناة الفقراء والعمال والمسحوقين

وآلامهم وقضاياهم، فانتسب الى الحزب الشيوعي التركي. وكانت مساندته للتحوَّل الجمهوري لتركيا على يد مصطفى كمال أتاتورك، في سياق مساندة الحزب الشيوعي لهذا التحوّل، ونزوع حكمت التحرري. إذ كان أتاتورك يراسل لينين، ويوهم البلاشفة أنه اشتراكي. وبعد أن تكشَّفت بطانة أتاتورك، الذي أودى بقيادة الحزب الشيوعي التركي، عبر إغراق سفينة، كانوا على متنها، ومن بينهم زعيم الحزب، مصطفى صبحي، وقتئذ، بدأت معارضة ناظم حكمت وبقايا الحزب الشيوعي للأتاتوركيَّة. وفرَّ حكمت إلى روسيا سنة ١٩٢١، وبقي هناك لغاية ١٩٢٨. ولحظة عودته إلى تركيا، صيف ١٩٢٨، اعتُقل، لثلاثة أسابيع. وبدأت رحلته مع جدران السجون والمعتقلات، لفترات طويلة وكثيرة، تمَّ فيها إطلاق سراحه، ثمّ سجنه، لغاية سنة ١٩٥٠، حيث تجوَّل بين سجون أنقرة، اسطنبول وبورصا، ثمّ أعيد الى سجن اسطنبول. كتب ناظم حكمت في مجلّة «آيدنليك» (المتنوِّر) اليساريَّة، باسم مستعار، هو أورهان سليم. ثم ترأسّ تحريرها. وسنة ١٩٣٨، حُكمَ عليه بالسجن لـ٢٨ سنة، على خلفية قصيدة كتبها، اتخذتها المحاكم التركيَّة ذريعة لاتهامه بالتحريض على العصيان ضدّ الجمهوريَّة، ناهيكم عن شيوعيَّة حكمت التي كانت دليل إدانة ضدّه. قضى من حكمه ما يناهز ١٢ سنة و٧ أشهر، وتمَّ الإفراج عنه بعفو سنة ١٩٥١. وبعدما فرَّ إلى الاتحاد السوفياتي السابق، رافضاً الالتحاق بالجيش، تمَّ تجريده من الجنسيَّة في العام نفسه. بقي حكمت في منفاه الاختياري، حتى توفيّ في موسكو يوم ١٩٦٣/٦/٣، ودُفن هناك، هو الذي كان قد أوصى بأن يُدفن في ظلّ شجرة في مقبرة وسط الأناضول. كانت نشأة ناظم حكمت، مصاحبة لأهم المراحل الانتقاليَّة التي مرَّت بها تركيا، حيث أحكمت جماعة «الاتحاد والترقي» قبضتها على السلطنة سنة ١٩٠٩، ودخل «الرجل المريض» الحرب العالميَّة الأولى، وخرج منها مهزوماً. من ثمّ بدأت حرب تحرير تركيا من اليونان والبلغار، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، ثم إعلان الأخير

الطلاق التامّ مع دولة الخلافة سنة ١٩٢٣، وتأسيس الجمهوريَّة التركيَّة. هذه المرحلة من الحروب والاضطرابات، صاغت المداميك الأولى للوعي الشعري لدى ناظم حكمت. ولم تقف تلك المرحلة الملتهبة التي عايشها حكمت في صباه، حائلاً أمام ميله إلى أناشيد او قصائد التصوّف المولوي (نسبة الى جلال الدين الرومي)، في أثناء تردده على التكايا وحلقات الذكر التي كان يعقدها الدراويش. لكن، سرعان ما اتّجه حكمت صوب الماركسية، وبقي هكذا حتى لحظة وفاته. تتسم لغة ناظم حكمت الشعريَّة بالسلاسة والبساطة، وعدم التكلّف، والحنين والتمرُّد والعمق الإنساني، تقارب في صياغاتها لغة أهل الشارع والبسطاء والعوام، كقوله: «يا وطني... يا وطني/ اهترأت قبعتي التي اشتريتها من دكاكينك/ تقطّع حذائي الذي حمل تراب شوارعك/ آخر قميص اشتريته في تركيا، صار مقطّع الأوصال منذ زمن/ يا وطني لم يبق لدي منك سوى الشيب في شعري/ ما عندي منك غير خطوط من الهموم تعلو جبهتي». وكانت فترات السجن والاعتقال، هي الفرصة لتعرُّفه على حياة المقموعين والفقراء والمضطهدين والمهمَّشين والمجرمين... الخ، عن قُرب، ويتواصل معهم، وتنغمس قصائده في عكس حياتهم وترجمتها. قصائده في السجن، كانت تنبض بالمقاومة والعمل لأجل غد مشرق. فكتب لزوجته، واصفاً الظالمين والقامعين: «إنهم أعداء الأمل يا حبيبتي/ نعم أعداء المياه الجارية والأشجار المثمرة اليانعة والحياة المتدفقة المتطورة/ ذلك أن الموت طبع بصماته على جباههم/ هم مثل الأسنان المنخورة/ مثل اللحم المتهرئ/ إنهم محكومون بالانهيار الى غير رجعة/ عندئذ يا حبيبتي/ سترين بكل تأكيد ملائكة الحرية تحوم في أجواء بلادنا/ مرتدية أحلى أزيائها/ متلفعة ثياب العمال». وإلى جانب النزوع والدفق الإنساني في لغة ناظم حكمت، ثمّة انزلاق نحو الشعار ولغة الوعظ والإرشاد والخطاب والمنبريَّة، ما أبعد بعض نصوصه عن الشاعريَّة، وجعلها مثقلة باليساريَّة التوجيهيَّة، كقوله: «البورجوازية قتلت

اثنين منا/ أماتت اثنين لن يموتا منا/ البورجوازية دعتنا للمعركة/ وقد قبلنا الدعوة/ فنحن كما نعرف ان نضحك بفم واحد/ نعرف ان نحيا ونموت كواحد/ كلنا من اجل واحدنا/ واحدنا من أجل كلنا».
أيًّا يكن، فناظم حكمت، الذي ترجمت أعماله إلى خمسين لغة، أثّر شعره في جيل كامل من شعراء تركيا، وأحدث نقلة نوعيَّة في الشعر التركي، بأن أبعده من النظام العروضي والقافية إلى الانفتاح والتحرر من الـوزن. فاستحقَّ ان يكون رائد الحداثة الشعريَّة في تركيا. ومما لا شكَّ فيه، ان انفتاحه على الشعر الغربي، والروسي على وجه الخصوص، أكسبه خزيناً ومراساً في مسعى تجديده للشعر التركي. فكان سفير الشعر والأدب التركي إلى العالم، وصار نتاجه جزءاً من الإرث العالمي للشعر. وعلى رغم تماهيه مع مسألة الالتزام وتجيير الشعر لخدمة قضايا سياسيَّة واجتماعيَّة، وفق منظور الواقعيَّة الاشتراكيَّة، إلاّ أن شعر حكمت، استطاع كسر تقاليد او مفاهيم هذه الواقعيَّة، لاحتضان الفضاء الإنساني الأرحب، عبر التغنّي بمعاناة الإنسان، أينما كان، وأيًّا كان. وعلى رغم ويلات الحروب التي شهدها، وجولات السجن والاعتقال، والمنفى الذي عاشه، بقي شعره ناضحاً بالأمل والثقة بالغد: «أجمل البحار، هي التي لم نرها بعد/ أجمل الأيَّـام، هي التي لم نعشها بعد/ أجمل الأطفال، هم الذين لم يولدوا بعد...».
جرت محاولات لإعادة الجنسيَّة الى حكمت، أولاها، سنة ١٩٨٨، حيث تقدَّمت أخته بطلب لم يلقَ أيّ استجابة. تلته محاولة أخرى لأخته، سنة ١٩٩٣، قوبِلت بالرفض من المحكمة الإدارية. وأحبط حزب الحركة القوميَّة، مسعى لوزيرة الثقافة سنة ٢٠٠١، استمهان تالاي، لكون الحزب القومي المتطرّف المذكور، كان شريكاً في الحكومة الائتلافيَّة آنئذ. وسنة ٢٠٠٦، أحبطت محاولة أخرى لأحد نوّاب حزب الشعب الجمهوري «الأتاتوركي» في هذا المسعى.
كانت لناظم حكمت علاقات بالكثير من شعراء أوروبا وأدبائها، والعالم العربي أيضاً. وأولى الترجمات العربيَّة لنصوصه كانت

منتصف الخمسينات من القرن الماضي، وبخاصَّة قصيدته «منصور»، الذي يعلن فيها تضامنه مع مصر، إبان العدوان الثلاثي عليها. ناظم حكمت، الذي كان يصف نفسه بالشاعر المناضل الملتزم والأممي، وعلى رغم كل العمق الإنساني في شعره، يؤخذ عليه أنه لم ينتقد فظائع ستالين ودمويَّته ومعسكرات اعتقاله. وإذا كان وقتها حكمت سجيناً في تركيا، لكن، بعد فراره إلى الاتحاد السوفياتي السابق، وبعد وفاة ستالين، بالتأكيد، كان على اطلاع ودراية بما كان جرى في روسيا الشيوعيَّة حينئذ. فلماذا التزم حكمت الصمت وقتئذ؟ لا خلاف في أن ناظم حكمت، قد انتصر على الأتاتوركيَّة، حيَّاً وميتاً، ولا خلاف في أن تركيا لم تنجح في تجريده من تركيَّته، حين جرَّدته من جنسيَّته، ولا خلاف في أن إعادة الجنسيَّة اليه، هي أقلّ ما يمكن أن تقوم به تركيا، تجاه عميد شعرها المعاصر. لكن، هذا الموقف ليس بكافٍ. فثمَّة الكثير من المبدعين الأتراك، الذين ينبغي ان تعيد اليهم تركيا الاعتبار. أولئك الذين أثروا الثقافة والفنّ التركي بإبداعاتهم، كالسينمائي والروائي الكردي الحائز جائزة اورهان كمال (أرقى جائزة أدبيَّة تركيَّة) مطلع السبعينات، والسعفة الذهبية في مهرجان كان سنة ١٩٨١، المخرج يلماز غونيه، الذي توفيّ في باريس يوم ١٩٨٤/٩/٩، والفنان والمغنّي الكردي المعروف، احمد قايا، الذي توفّي في باريس سنة ٢٠٠٠.

أمّا بعد: آن لكم أن تسمحوا لنا بأن نحلم.....

١٠-١١-٢٠٠٨

«حلمت حلماً»، هذه العبارة، قد لا يكون خافياً عن الكثير، من هو قائلها. عبارةٌ، قالها مارتن لوثر كينغ (١٩٢٩ - ١٩٦٨)، في إحدى خطبه الشهيرة، وقيل إنَّه كان يرددها. وها هي أميركا، قد حققت حلمه. ما يجمع كينغ بالرئيس الأميركي المنتخب بـاراك أوباما، هو العِرق وفنُّ الخطابة. إذ كان كينغ خطيباً لامعاً. وكذا حال أوباما. وما من شكٍّ أنَّ أوباما، مدينٌ بما هو عليه حاليًّا، إلى كينغ، ثمّ إلى أميركا. فجهد ونضال الأوَّل، في منتصف القرن المنصرم، ودمه، هما ما مهَّد لأوباما الوصول إلى البيت الأبيض في ثلثاء أميركا التاريخي. يوم تقاطرت أميركا على إنتاج أميركا في ٢٠٠٨/١١/٤. يوم أثبتت أميركا، لمن لا زال يشكك في ديموقراطيَّتها، أنَّ ثمار ومنافع الأخيرة، هو لشعبها وحسب. وأنَّ من لا يشترك في صناعة الديموقراطيَّة الأميركيَّة، ليس من حقّه التمتّع بثمارها. يوم أثبتت أميركا أنها قادرة على النهوض من كبواتها، والتجرؤ على الاعتراف بفشلها، وأنها لا تخاف من تعداد عيوبها، وتسعى لإصلاح أعطالها وأعطابها وخللها بنفسها، ونقد ذاتها بذاتها. وأنَّ أميركا، في أسوأ حالاتها، هي شركة لكلّ مواطنيها، ومكشوفة الأرصدة لهم، على الدوام. وأن أيّ مواطن، له سهم في صناعة زعامات وقادة الأمَّة الأميركيَّة المتعددة الأعراق والألوان والأديان، وفي استبدال هؤلاء القادة، وتغييرهم، ومعاقبتهم أيضاً. ذلك اليوم، الذي وقف فيه العالم كلّه مشدوهاً، يراقب، كيف تجدد أميركا جلدها، علّها تستر بعضاً

من قبائحها وشنيع أفعالها. والحقُّ أنَّ أميركا، مثلما استعدت الكثير من الشعوب والأوطان والمجتمعات على نفسها، حدَّ القرف والمقت والكراهية، إلاّ أنَّها أبهرت وأتحفت في تفعيلها لعقدها الوطني الجديد. والحال هذه، ودون شكٍّ أيضاً وأيضاً، أنَّ أميركا، لهيَ مَدينةٌ لمارتن لوثر كينغ، الحائز على جائزة نوبل للسلام، ولجهده الوطني، وخطبه الممهورة بدمه. إذ أنَّ كينغ، هو الأميركي الوحيد، بعد جورج واشنطن، الذي تحتفي أميركا بذكراه، وتخصّص لذلك يوم عطلة رسميَّة، فليس غلوَّاً القول: إنَّ كينغ هو المؤسِّس الثاني لأميركا، وإنَّ أوباما، وقبله رايس، وكثيرين من الأميركيين الأفارقة المنخرطين في اللعبة السياسيَّة الأميركيَّة، هم ثمار الشجرة التي غرسها مارتن لوثر كينغ في الديموقراطيَّة الأميركيَّة، ورواها بدمه. بعد أن قضى العالم يوم ١١/٤/ مسهباً في الحديث عن «الثلثاء التاريخي»، وأطال كلاماً، عاود الكرَّة في الحديث عن النتائج والعِبَر المستخلصة من استنهاض «الثلثاء» لأميركا، والمؤمل والمتوَّقع من الأخيرة حيال هموم ومشاغل وقضايا وأزمات وتحدِّيات... العالم وشعوبه. فالناقمون على أميركا، من أصناف ومذاهب معشر اليسار قوميين، والإسلام قوميين، والخمينويين، والصدَّاميين، والطاوائفيين...، إلى آخر تلاوين هذا الفيلق العتيق العتيد الممانع، زادوا من نقمتهم وحنقهم على أميركا، مشككين وطاعنين في ديموقراطيتها. والحقُّ، أنَّ ذخيرتهم الكلاميَّة في الدفاع عن بؤس وتفاقم الديمقراطيَّات القوميَّة الأمنيَّة، المنزلقة لـدَرَك العنصريَّة في الشرق الأوسط، كانت جد رديئة وفاقدة الصلاحيَّة، آناء طعنهم في ديموقراطيَّة أميركا. على الطرف الآخر، كان أداء المنبهرين بالأنموذج الأميركي، والمسوِّقين له، من معشر النيو ليبراليين، والليبرال إسلاميين، والليبرال يساريين وقوميين...، إلى آخر هذا «الطابور الخامس» و»خونة» الشعوب والأوطان الشرق أوسطيَّة، على حدّ وصف الفريق الأوّل لهم، كان أداؤهم عاجزاً، عن ترقيع القبائح والفظائع التي ارتكبتها ذهنيَّة

الهيمنة، أو وعي الهيمنة الإمبراطوريَّة، التي اقترفتها أميركا في العالمِ، منذ مطلع الألفيّة الثالثة، على أقرب تقدير. وقد لا يكون كشفاً كبيراً وخطيراً، القول: إنَّ الثابت في الاستراتيجيَّة، هو إرادة ووعي وذهنيَّة الهيمنة، وإن المتغيّر فيها، هو الإدارات الأميركيَّة، التي تتناوب على تطبيق هذه الاستراتيجيَّة. وقضايا المضاربة أو المناقصة أو المزايدة...، بين الإدارات الجمهوريَّة والديموقراطيَّة، ينحصر في مدى تحقيق أهداف تلك الاستراتيجيَّة بأقلّ كلفة ممكنة. وبالنظر إلى حال أوطان وشعوب الشرق الأوسط، يكاد يكونٍ ذاك الأمر مجرَّد حلم جميل، عصيب ومستحيل التحقق، أقلّه راهناً. وقد يكون مجرّد أنً يحلم الشرق أوسطي هذا الحلم، بمثابة جناية او خيانة، يعاقب عليها «القانون» الشرق أوسطي، المجيد. لكن، آن لكم أن تسمحوا لنا أن نحلم، ونحن نتأمَّل «بؤس وخراب» أميركا، ونقارنه بـ «أمجادنا وسؤددنا، ورفاهنا، ورُقيَّينا...» الوطني.

لن يكون يوماً عابراً: أحاديث حول الثلاثاء التاريخي

٠١-١١-٢٠٠٨

لن يكون ليوم الثلاثاء المصادف ٢٠٠٨/١١/٤، وقعٌ عابر. إذ لن يكون يوماً اعتياديًّا. في هذا اليوم، ستضبط أميركا ومعها الشرق الأوسط والعالم، بوصلتها السياسيَّة. فمزاج أميركا، في هذا اليوم، سيلقي بظلاله على ملامح المزاج العالمي لأربعة أعوام قادمة. وعليه، فالبتُّ في أحقيَّة هويَّة ساكن البيت الأبيض، وطاقمه، لأربعة أعوام قادمة، لن يكون خياراً أميركيًّا صرفاً، بل سيدخل في صوغه ما هو عالمي وشرق أوسطي. إنه الثلاثاء الصعب، الذي ستحبس فيه أميركا أنفاسها، ومعها الشرق الأوسط والعالم. سيكون ثلثاءاً بحجم المزالق التي وضعت إدارة المحافظين الجدد، وعميدهم، جورج دبليو بوش، أميركا عليها. سيكون ثلاثاء بحجم التحدِّيات التي تنتظر واشنطن في واشنطن، وفي العراق وأفغانستان وباكستان وفلسطين ولبنان وتركيا والقوقاز. ثلاثاء كبير وثقيل، بحجم حماقات ومجازفات ومغامرات ومقامرات جورج بوش. ثلاثاء، ستسعى فيه أميركا إلى إعادة إنتاج ذاتها، وترميم ذاتها بذاتها، وإعطاء درس في الديموقراطيَّة والتداول والعقد الوطني للعالم الثالث، بخاصَّة الشرق الأوسط. سيكون ثلاثاءاً تاريخيًّا، تحدد فيه أميركا، ليس وجهتها السياسيَّة والاقتصاديَّة والعسكريَّة وحسب، بل سيكون لهذا اليوم إسهاماته وبصماته على تحديد مصائر شعوب وأوطان أخرى في هذا العالم. والذي لا زال يشكك في قيادة أميركا للعالم، عليه التيقُّن من أن أيّ زلزال سياسي أو اقتصادي أميركي، فوراً، تظهر ارتداداته الكبيرة والقويَّة في العالم بأسره.

رغم أن كافة استطلاعات الرأي الأميركيَّة، وكلّ المؤشِّرات الآتية من بلاد العم سام، تشير إلى تقدُّم المرشَّح الديموقراطي باراك أوباما، على منافسه الجمهوري جون ماكين، إلاّ أن أنظار العالم ستكون على هذا الثلاثاء القاسي، الذي سيُرسِل أحد المرشَّحَين إلى المكتب البيضاوي، والآخر، إلى مكتبه، في بيته. وسيكرر المهزوم في هذا المعترك الوطني الأميركي، قول شيء يشابه، ما قاله جون كيري، فور خسارته في الدورة الماضيَّة: «حين نستيقظ كلّ صباح، فإننا نجد أنفسها أميركيين». ولن يتحدَّث المهزوم، عن عمليات تزوير واسعة النطاق، قامٍ بها خصمه. ولن يتحدَّث المنتصر في الانتخابات بلهجة المتشفّي في خصمه المهزوم. وسيطوي الثلاثاء، صفحات العراك والتلاسن والمكاسرات الكلاميَّة التي نشبت بين الخصمين، لتركن أميركا إلى خيارها.

عراقيَّاً: سيتساءل العراقيون، عن مدى تأثير هذا اليوم على الراهن العراقي، ومسألة جدولة الانسحاب الأميركي من العراق؟، والعلاقة الأميركيَّة ـ العراقيَّة في الأربع أعوام القامة؟. إذ حاولت إدارة بوش، إلزام بغداد التوقيع على الاتفاقيَّة الأمنيَّة الاستراتيجيَّة بين أميركا والعراق، وبدأت تنتهج لغة التهديد والوعيد في هذا المسعى، إلاّ أن الراهن العراقي يشير إلى أن مسألة التوقيع على الاتفاقيَّة الأمنيَّة ستكون عقب أن يضع الثلاثاء الأميركي أوزاره، وتقطف واشنطن ثمار يومها الوطني.

إيرانيَّاً: حكَّام طهران، «يضحكون في عُبِّهم» كما يُقال، لأن خريف بوش شارف على النهاية، ونجت طهران من أيَّة ضربة عسكريَّة أميركيَّة لها. حكَّام طهران، يخمِّنون أن انتصار أوباما، هو انتصار لسياساتهم الداخليَّة والإقليميَّة، بخاصَّة في العراق ولبنان وفلسطين وسورية. لكن، حقيقة المسألة، ليس على هذا النحو. وليس جزافاً القول: إن في هذا اليوم، ستكون أعين المرشد الأعلى علي خامنئي

وأحمدي نجاد، وبقيَّة طاقم محافظي إيرانٍ، مصوَّبة على شاشات التلفزة الأميركيَّة. سيمضي هذا اليوم ثقيلاً على محور خامنئي - نجاد. وستكون الأيدي الإيرانيَّة لا تفارق تمسيد الذقون، آناء متابعة النتائج الأوليّة للانتخابات. وإنْ بدأت بشائر نجاح اوباما تلوح في الأفق، سيكون تصفيق محافظي طهران حادَّاً ومدوِّيا. وإن انقلبت الآية، وفاز ماكين، قد يكون اللطم على الوجوه والصدور قويَّاً.

فلسطينيَّاً: لن تفرق مع الفلسطينيين كثيراً، إن كانت هوَّية ساكن البيت الأبيض وطاقمه، جمهوريَّة أمْ ديموقراطيَّة. فمنذ ٦٠ سنة، والإدارات الأميركيّة المتعاقبة، منحازة لإسرائيل، ولم تفعل شيئاً للفلسطينيين. ومدريد واوسلو وايبلاتشين... وأنابوليس، لم تحقق الطموح الفلسطيني في الدولة المستقلّة، وعاصمتها القدس، وتضمين حقّ العودة للاجئين...الخ. خلافاً لذلك، كلّ من يودّ وضع البيت الأبيض نصب عينيه، ينبغي عليه أولاً كسب ودّ إسرائيل وتطمينها وتطمين اللوبي اليهودي - الصهيوني في أميركا. ويغدو المزايدة بين من يدافع أكثر عن إسرائيل هو المعبر الاستراتيجي لمن يودّ الفوز بالرئاسة الأميركيَّة. وعليه، إرضاء اليهود أهم بكثير من إرضاء الفلسطينيين منذ تأسيس إسرائيل، في العُرف الأميركي.

كرديَّاً: أكراد العراق، يُفترض ألاّ يكونوا مرتاحين، لتنصّل إدارة بوش من وعودها لهم. فبوش الذي سمَّاه الاكراد بـ»بافي آزاد/ bave azad» (وتعني بالعربيَّة: أبا الحريَّة)، غداة إسقاطه نظام صدام حسين، لم يفعل لأكراد العراق الشيء الكثير المأمولٍ منه. في حين أن باراك أوباما، في حال فوزه، سيكون متجاهلاً للمطالب الكرديَّة العراقيَّة أكثر من سلفه. وليس من باب المبالغة القول: فوز أوباما يعني نجاح تقرير بايكر - هاملتون، الذي قضى بفسخ العمل بالمادة ١٤٠ من الدستور العراقي، التي تنصُّ على إعادة تطبيع الأوضاع في كركوك، تمهيداً لضمِّها لإقليم كردستان

العراق. ناهيكم عن ان التقرير ذلك، يدعو للانفتاح الأميركي على طهران ودمشق، والالتزام بتسكين المخاوف التركيَّة في العراق، بخاصَّة في ما يتعلّق بلجم وتقويض النفوذ الكردي، لحساب تحفيز الأجندة التركيّة فيه. أمّا أكراد إيران وسورية، فكما كانوا سابقاً، لن تعني لهم نتائج يوم الثلاثاء الأميركي، الشيء الكثير. لأنهم لم يكونوا أصلاً من المعوّلين على «بافي آزاد» وعلى الذي سبقه والذي يليه، ورغم أكراد هذين البلدين، لم يخفوا سعادتهم من زوال النظام العراقي السابق. أمَّا أكراد تركيا، فشأنهم شأن الفلسطينيين، بل لعله أسوأ منه. إذ دأبت الإدارات الأميركيّة المتعاقبة على دعم ومساندة أنقرة عسكريًّا ولوجستيًّا واستخباراتيًّا في حربها ضد حزب العمال الكردستاني، منذ ثلاثة عقود تقريباً. ولمّا تزل واشنطن في دأبها على معاضدة أنقرة، وتأمين الغطاء السياسي لها في تلك الحرب. لذا، لن يأمل اكراد تركيا من يوم الثلثاء، خلافا ما هو سائد حاليًّا. وهم لا يعلّقون آملاً كبيرة على نتائج هذه الانتخابات. ومن الجدير هنا القول: إن العمال الكردستاني، لم يغيّر معاداته للنفوذ الأميركي والسياسات الأميركيّة في المنطقة، ليس لكونه تياراً يساريًّا وحسب، بل لأن أميركا لم تغيّر سياساتها العدائيَّة تجاه هذا الحزب، طيلة الفترة الماضيّة، ودعم ومساندة أنقرة في حربها على هذا الحزب. بالنتيجة، فأكراد تركيا، لن تسترعيهم كثيراً مجريات يوم الثلاثاء الأميركي الحاسم، لأن أميركا، لا زالت تعتبر العمال الكردستاني خطراً على الحسابات الأميركيَّة وتوازناتها في المنطقة.

مآل القول: سيكون ليوم الثلاثاء، وقعه الخاص، الذي سيدوم أربعة أعوام، ولا يدري أحد ما تخبِّئه واشنطن خلال هذه الأعوام للشرق الأوسط والعالم. لكن، يبدو أن شعوب الشرق الأوسط وأنظمته، لا زالت تستسيغ ضبط مصائرها، على إيقاع المعادلة الداخليَّة في أميركا، حتى يقضي الله أمراً كان مفعولا.

الكرديّ «خائناً» أو مشتبهاً به إلى الأبد!

١٣-١٠-٢٠٠٨

موجودون في الجغرافيا التي هم عليها حاليَّاً، حتَّى قبل بزوغ اليهوديَّة والمسحيَّة والإسلام. لهم بصماتهم على حضارات الشرق الأوسط، وإسهاماتهم المهمَّة في التاريخ والتراث الإسلامي كثيرة، والأدلَّة والأسماء على ذلك، أكثر من أن تُحصى. شعبٌ خدمَ الإسلام، الى حدّ النخاع، ولمَّا يزل، ولم يلتفت إلى معاناته المسلمون، حين كان يذبح بالكيماوي على أيادٍ «مسلمة» في العراق، ولمَّا يزل يذبح في إيران وتركيا، أيضاً، بـ «أيادي» مسلمة!. شعبٌ، خَدمَ اليساريَّة والشيوعيَّة الى حدّ النخاع، ولم تلتفت له هذه أيضاً. ساهم في محاربة الاستعمار الفرنسي في سورية، وأوَّل رصاصة ضد الاحتلال الفرنسي، كانت من بندقيَّة الكردي إيبو محو شاشو، كما تقول المدوَّنات عن الثورات السوريَّة. واستبسل البطل الكردي السوري يوسف العظمة، في وجه الجنرال غورو، ولم يدخل هذا، دمشقَ، إلاَّ على جثَّة العظمة في بطاح ميسلون. وخاضت عشائره وشخصياته المعارك الوطنيَّة ضد الحكم الفرنسي، في شمال شرق سورية، وفي جبل الزاوية بقيادة الكردي إبراهيم هنانو. وساهم ساسته ومثقفوه بغزارة وجدارة في العهد الوطني السوري منتصف الخمسينات. إنه الشعب الكردي في سورية، الذي لا محل له من الإعراب السوري؛ مشطوب من الدستور، ولا حقوق قوميَّة وسياسيَّة وثقافيَّة له. قسم منه، مجرَّد من الجنسيَّة. مناطقه تتعرَّض للتعريب والتهميش الاقتصادي. الكردي في سورية مشروع معتقل، إذ هو طالب الدولة بكرديته. هو، وبعد كل ذلك التاريخ الوطني له، مطعون في وطنيته، وولائه الوطني،

ومتهم بالخيانة والعمالة للأجنبي، حتى تثبت براءته لدى النظام الحاكم، ضمن صيغ معروفة!. وكذا كان حال الكرد في العراق، في مواجهة الإنكليز، الذين قصفوا مدنهم بالطائرات، ونفوا قياداتهم. وهو الشعب الكردي في إيران الذي قاتل الشاه، وعاضد الخميني في «ثورته» الإسلاميَّة. وما أن استتبَّ الأمر للخميني، حتَّى أنقلب على شركائه الأكراد. ولمَّا تزل إيران خامنئي - نجاد على هذا المنوال. وكذا حال أكراد تركيا. إذ خدعهم أتاتورك، حين قال لهم: إن الجمهوريَّة التركيَّة مشروع شراكة تركيَّة - كرديَّة. لكن، حين نسف أتاتورك اتفاقيَّة سيفر، التي نصَّت على منح المناطق الكرديَّة الاستقلال الذاتي، انقلب على الأكراد، وزجَّهم في المجازر، التي لا يُعرف حتَّى الآن، عدد ضحاياها. في الفترة الفاصلة بين ١ و١٠ آب (أغسطس) المنصرم، أجرت مؤسسة «آنكيتخانة»، ومقرّها العاصمة التركيَّة أنقرة، استطلاعاً تحت عنوان: «كيف تنظر تركيا للقضيَّة الكرديَّة». وقد أجري الاستطلاع على أربعة أجزاء:

-١محافظات جنوب شرق تركيا، ذات الغالبيَّة الكرديَّة، والتي يتمتَّع فيها حزب المجتمع الديموقراطي (المقرَّب من العمال الكردستاني) بشعبيَّة كبيرة. وضمَّت ١٦ محافظة، وشملت ٣٢٦٠ شخصاً.

-٢مدن وبلدات جنوب شرق تركيا، التي يتمتَّع فيها حزب المجتمع الديموقراطي بالشعبيَّة، ضمَّت ٢٢ مدينة وبلدة، وشمل الاستطلاع هنا آراء ١٥١١ شخصاً.

-٣مدن وبلدات جنوب شرق تركيا، التي لا يتمتَّع فيها حزب المجتمع الديموقراطي بشعبيَّة. وضمَّت ١٤ مدينة وبلدة، وهنا، تمَّ استطلاع آراء ٤٥٤٣ شخصاً.

-٤مدن ومحافظات غرب تركيا. وضمَّت ١٥ محافظة ومدينة منها اسطنبول، أنقرة، أزمير، أنطاليا. وهنا، تمَّ استطلاع آراء ٤٩٢٩ شخصاً.

وعليه، تمَّ استطلاع آراء ما مجموعه ١٤٢٤٣ مواطن طرحت عليهم الأسئلة التالية: «برأيكم؛ هل هنالك قضيَّة كرديّة في تركيا؟.

وهل الأكراد والأتراك شعبان متمايزان ولكل منهما خصوصيته؟. وهل اللغة الكرديَّة، لغة مستقلّة بحدِّ ذاتها؟. وهل ما يتكلّمه الأكراد لهجة أم لغة؟». وجاءت نتائج الاستطلاع، متناقضة بين شرق وغرب تركيا. حيث رأى أكثر من ٧٠ بالمئة، في المحافظات التي يتمتّع فيها الحزب الكردي بالشعبيَّة، ان «الشعب الكردي، شعب له خصوصيته وهويّته القوميَّة والثقافيَّة الخاصَّة. وان اللغة الكرديَّة، لغة مستقلّة لها خصوصيتها وأبجديتها وقواعدها. وأن هنالك قضيَّة كرديَّة في تركيا». أمَّا في المدن والمحافظات، فالغالبيَّة العظمى رأت أن الشعب الكردي، ليس «ذا خصوصيَّة وهويَّة قوميَّة وثقافيَّة خاصَّة به. وان اللغة الكرديَّة، ليست لغة مستقلّة، وهي إحدى اللهجات التركيَّة وحسب. ولا وجود لشيء اسمه قضيَّة كرديَّة في تركيا». إذن، نحن أمام تركيا منقسمة على ذاتها بشكل حادّ، فيما خصَّ الملفّ الكردي واستحقاقاته القوميَّة والوطنيَّة الديموقراطيَّة العادلة. والسؤال هنا: ماذا لو أجري نفس هذا الاستطلاع، وبنفس الأسئلة، في إيران وسورية والعراق، وفي العالم العربي أيضاً، ألن نحصل على نفس النتائج، في ما يتعلّق بمواقف الشعبين العربي والفارسي من الأكراد؟. لعل المشهد العراقي الحالي، يشير إلى ملمح يفضي لذلك، لجهة التنصُّل الصارخ والالتفاف الفاضح من لدن الأحزاب العربيَّة العراقيَّة، الشيعيَّة والسنّيَّة، من الوعود التي كانت قد قطعتها على نفسها حيال حقوق الأكراد، قبل سقوط النظام السابق!. وباتت هذه الأحزاب تستقوي بطهران وأنقرة ودمشق وعواصم عربيَّة كثيرة، ضدّ الأكراد العراقيين، والضغط عليهم، كي يتخلّوا عن تفعيل المادة ١٤٠ من الدستور، وتقويض الفيدرالية الممنوحة لهم. وكذا الحال في سورية أيضاً. فما يسمَّى بـ «المعارضة» هنا، تستميت في حصر الحقوق الكرديَّة في سورية، بالمواطنة، ولا تخفي مخاوفها ونواياها القلقة، إن لم نقل «السيّئة» من أكراد سورية والعراق!. والمسافة التي تفصل معشر المعارضين العرب السوريين عن الشعب الكردي في سورية، لا تختلف كثيراً عن المسافة التي تفصل

النظام السوري عن أكراد سورية!. وليس تجنِّياً القول: صحيح إن وعي المجتمعات العربيَّة، ينطوي على شحنة معارضة لنظمها، بخاصَّة، في ما يتعلّق بمساعي السلام والتطبيع مع إسرائيل، لكن هذا الوعي، منسجم مع الأكاذيب والتلفيقات والتشويهات التي يثيرها النظام الرسمي العربي حيال الشعب الكردي!. والمتأمِّل للمزاج العربي والتركي والفارسي العام، حيال الشعب الكردي، سيعرف مدى نبل وشجاعة بعض المثقفين والمتنورين العرب والترك والفرس الأحرار، المتضامنين مع الشعب الكردي وقضيته وحقوقه العادلة. ومن المؤسف القول: إن هؤلاء، قلّة، ولا يمثلون المزاج العام لشعوبهم في هذه المسألة، وفي الكثير من المسائل الأخرى. إذن، إن مهمّة هؤلاء المتنورين، في تغيير وتصحيح المزاج العام حيال الأكراد، لا تقل صعوبة عن مهمَّة «حفر البئر بإبرة»، كما يقول أوجلان. لأن جهودهم ستصطدم بنتاج عقود من التشويه والتضليل وغرس الأحقاد التي غرستها النظم الشرق أوسطيَّة في وعي مجتمعاتها، حتى وصلت حملة التشويه الى حقل الدراما التلفزيونيَّة (مسلسل «ظل المحارب» نموذجاً). ولعل احد ملامح الكراهيَّة تجاه الأكراد في تركيا، أن جنود الجيش التركي يلتقطون الصور الفوتوغرافيَّة التذكارية، وجزماتهم العسكريَّة فوق صدور مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين يسقطون في الاشتباكات معه. والحال هذه، تغدو خيارات الأكراد، في مسألة العيش المشترك مع شعوب المنطقة، في غاية الصعوبة. وتغدو نداءات الأكراد في تركيا والعراق وإيران وسورية، حول رغبتهم في العيش المشترك في أوطانهم، كأكراد وليس كعرب وفرس وترك، صرخات في واد. ولعل السؤال الكرديُّ الذي سيبقى يقرع وعي وضمائر شعوب الشرق الأوسط، هو: إلى متى سيبقى الكرديُّ، لدى هذه الشعوب، خائنا أو مشروع خائن؟

* كاتب كردي.

الشرق الأوسط وثقافة الغالب والمغلوب

٠٧-٠٦-٢٠٠٨

يمكن تعريف الشرق الأوسط، اختصاراً، بالمندمج الحضاري، دينيَّاً ومذهبيَّاً وقوميَّاً وإثنيَّاً. هذه البقعة الجغرافيَّة من العالم، زاخرة بالتنوُّع والاختلاف، ما جعل منها موزاييكاً ثقافيَّاً وحضاريَّاً، من المستحيل، رسم خطوط فاصلة بين مكوِّناته، أو فسيفسائه الدينيَّة والمذهبيَّة والقوميَّة، لتعقيدات التداخل والتشابك بين هذه المكوَّنات. إذ كيف لنا أن نفرز كل مجموعة دينيَّة أو مذهبيَّة أو إثنيَّة على حدة؟!. كيف لنا أن نفصل المسيحيّ عن اليهوديّ عن الإسلاميّ عن الإيزيديّ، أو الكاثوليكيّ عن الأرثوذوكسيّ والإنجيليّ؟!. وكيف لنا أن نفصل بين الشيعيّ والسنِّيّ، والعلويّ عن الإسماعيليّ عن التوحيديّ/الدرزيّ؟!. كيف لنا أن نفصل العربيّ عن الفارسيّ، عن الكرديّ، عن التركيّ، عن الأرمنيّ، عن السريانيّ، عن الكلدآشوريّ، عن التركمانيّ عن الشركسيّ...؟!، بعد كل هذا التعاقب والتشابك العميق والعتيق بين هذه الملل والنحل؟!. كيف يمكننا زعم أن الأرمن ليسوا مكوِّن هام من مكوِّنات النسيج الاجتماعي اللبناني، لأن هذه الأقليَّة قد استوطنت هذا البلد، منذ ١٥٠ سنة، على أبعد تقدير؟!. هل يمكن زعم أن العرب والكُرد ليسا مكوِّنين هامَّين ورئيسين من النسيج الاجتماعي الإيراني والتركي، لمجرَّد أن الأتراك والفرس قد انفردوا بقيادة إيران وتركيا؟!. كيف يمكن زعم أن التركمان ليسوا جزءا هاما من النسيج الاجتماعي الكردستاني في العراق وتركيا وإيران وسورية؟!. وعليه، فكل دولةٍ شرق أوسطيَّة، هي شرق أوسط مصغَّر. وهذا سببٌ كافٍ لأن تصبح هذه البلدان مشاريع فاشلة لبناء الدولة _ الأمَّة، أو الدولة القوميَّة الخالصة. لأنَّ مجتمعات

هذه البلدان، لم ولن تصبح متجانسة قوميًّاً أو دينيًّاً أو مذهبيًّاً. حين حاولت ملّة غالبة، الاستئثار بالسلطة والثروة، وإعلاء شأن ذاتها، وتحصينها بالدولة القوميَّة في الشرق الأوسط، كما في العراق وسورية وتركيا، أو الدولة القوميَّة - الدينيَّة - المذهبيَّة، كما في إيران، كان استئثار هذه الملّة الغالبة، مبنيًّاً على تحطيم إرادة وثقافة وإرث ووعي الملل المغلوبة، التي تشاركها في صوغ النسيج الاجتماعي للبلدان المشار إليها. فاضطرَّت الملل المغلوبة إلى الارتداد لهوياتها القوميَّة والدينيَّة والمذهبيَّة والطائفيَّة، في مسعى التعبير عن الذات، وانتزاع الحقوق من الملّة المتسلّطة، ولو بالقوَّة والعنف. وبين فعل التهميش والإنكار والإقصاء والإلغاء والصهر والتذويب الذي مارسته الملّة الغالبة على شركائها في المجتمع والتاريخ والجغرافيا، وردِّ فعل الملل المغلوبة، تحوَّلت الهويَّات إلى أسلحة، والشعوب الشرق أوسطيَّة إلى حطب للحروب التي تندلع هنا، وتنطفئ هناك. والتاريخ المعاصر للشرق الأوسط، زاخر بالأمثلة من الحروب ذات المنشأ أو الخلفيات القوميَّة والدينيَّة والطائفيَّة. تمرُّدات وانتفاضات وثورات الأكراد في تركيا والعراق وإيران، واحتجاجاتهم في سورية، خير دليل على ذلك. وبديهيٌّ، إن الملّة المغلوبة، وفي مسعى ردِّ الغبن والقمع عن نفسها، ستحاول البحث عن ظهير لها، يكون على عداوة مع الملّة الغالبة، مصدرِ الغبن والقمع ذاك. وهذا ما فعله الأرمن، مطلع القرن المنصرم، حينَ اتخذوا من الروس ظهيراً في مواجهة الأتراك، ما أسهم في تحفيز الروح العدوانيَّة لدى الملّة الغالبة لدرجة الوحشيَّة، فشرعنت لنفسها ممارسة الإبادة الجماعيَّة والتطهير العرقي بحقِّ الأرمن، وذهب أكثر من مليون ونصف أرمني، ضحيَّة مذابح رهيبة، ارتكبها الأتراك، بأدوات كرديَّة، بعد خداع قسم من العشائر الكرديَّة بالشراكة الدينيَّة، وضرورة محاربة «الكفّار»، للفوز بالجنَّة!. وبعد أن تمَّ للأتراك ما خططوا له، التفّوا نحو الأكراد، وبدأوا بسحق انتفاضاتهم سنة ١٩٢٥، ١٩٣٠، ١٩٣٨...، بنفس الوحشيَّة التي أبادوا بها الأرمن.

الدولة القوميَّة، بنسخها العربيَّة والتركيَّة والفارسيَّة، أثبتت فشلها. لأنه لا يكفي أن يكون العرب في سورية ٥٠ في المئة، حتى تكون دولة عربيَّة صرفة، وكذلك الأتراك في تركيا، والفرس في إيران. فإذا أضفنا نسبة الأكراد في سورية، وهم ثاني قوميَّة في البلاد، إلى نسبة السريان، إلى الآشوريين، إلى الشركس، إلى الأرمن، إلى التركمان، إلى الروم، وبعد حسابها بشكل دقيق، حينئذ، هل نجاور الحقيقة السوريَّة، إذ ننعت الدولة بالجهوريَّة العربيَّة السوريَّة، بدلاً من الجمهوريَّة السوريَّة، وهكذا كانت تسميتها، قبل مجيء حزب البعث العربي الاشتراكي للحكم في ١٩٦٣/٣/٨؟!. النموذج الوحيد للدولة الوطنيَّة في الشرق الأوسط، كان لبنان. هذا البلد، كنسخة مصغَّرة عن الشرق الأوسط، أعطا أنموجاً حيَّاً للتآلف والتناغم والانسجام بين ١٧ هويَّة دينيَّة ومذهبيَّة وطائفيَّة وقوميَّة، ضمن مساحة جغرافيَّة تصل لـ١٠٤٥٢ كيلو متر مربَّع. والنزاعات والحروب الأهليَّة التي مرَّت على هذا البلد، كانت ذات منشأ خارجي. والأزمة الأخيرة التي عصفت بلبنان، منذ جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في ٢٠٠٥/٢/١٤، ولغاية اجتياح حزب الله لبيروت بقوَّة سلاحه «المقاوم»، يوم ٢٠٠٨/٥/٨، لم تكن لأنَّ السنَّة قد استأثروا بلبنان، وهمَّشوا الشيعة، ولا لأنَّ المسحيين، قد أعلنوا لبنان دولة دينيَّة مسيحيَّة...، أو ما شابه ذلك، لا قطعاً. بل لأنَّ فريقاً سياسيَّاً ما، بلغ به جنون الـ«أنا»، لدرجة حشد الطائفة من خلفه، وإقحامها في آتون مشروع نسف لبنان على رؤوس أهليه. وذلك الحشد والشحن الطائفي، استحضر حشداً وشحناً طائفيَّاً على الطرف النقيض. وبدا المشهد اللبناني، الذي كان أنموذجاً طموحاً للنظام الوطني المؤسَّساتي التعدُّدي العلماني، على شفير الانهيار، بفعل طوائفه. وتضاءل منطق الدولة، أمام اجتياح واتساع منطق الطائفة. وانقلب التعاضد والتعايش والانفتاح الوطني بين اللبنانيين إلى التصارع والتناحر والتقاتل الطائفي المقيت. وهذه البقعة الشرق أوسطيَّة الوحيدة التي يضرب بها المثل للدولة المنفتحة

على الاختلاف والهويَّات المتحابَّة المتفاهمة، كانت على وشك أن تصبح عراقاً آخر. لكن، سرعان ما عاد اللبنانيون الذين انفضَّوا عن خيمة الدولة، ولاذوا بالخيم السياسيَّة لطوائفهم، سرعان ما عادوا، من خارج لبنان، للخيمة الأم، التي أعمدتها التوافق والتصالح والتسامح والتآلف الوطني، بعيداً من ثقافة الغالب والمغلوب التي لا زالت تستبدُّ بدول الشرق الأوسط. عادت الطوائف اللبنانيَّة لمدِّ لبنان بخزينها الحضاري والثقافي، وابتعدت من أن تكون سكاكين تنحر حاضر ومستقبل لبنان. بـ»صلح الدوحة»، تصالح اللبنانيون مع حقيقة وطنهم، وبدأوا أولى خطوات مشوار عودة لبنان إلى لبنان. لكن، سيبقى الذين يظنُّون أنفسهم غالبون في الشرق الأوسط، يتربَّصون بلبنان. وسيبقى المغلوبون في هذه المنطقة، يطمحون لأن يعمَّم الأنموذج اللبناني في التعايش السلمي، والدولة الوطنيَّة في بلدانهم أيضاً. وستبقى قلوبهم وعقولهم تهفوا لانتشار ثقافة لا غالب ولا مغلوب، في كل بلدان الشرق الأوسط.

الاستبداد بالرأي ودور «المكان»

٠٩-٠٣-٢٠٠٨

«من استبدَّ برأيه هلك». هكذا يخبرنا الإمام علي عن أولى ركائز آداب الحوار، إن كان سعينا نحو المعرفة والحقيقة. وحين يلجأ المرء إلى المغالطة في تدعيم رأيه بالمعلومة الخاطئة أو الأرقام والإحصائيات غير الدقيقة، أو المفبركة، واجتزاء الأقوال والتصريحات، وتوظيفها في غير سياقها...، يصبح الحقُّ في التعبير عن الرَّأي، أحد روافع ودعائم التضليل والتشويش على الرَّأي العام، وخلق انطباع عن حدث أو تجربة معيَّنة، معاكس ومناقض لمعطيات حالها. وتالياً، إن الإمعان في ارتكاب الخطأ والتسويق له على أنه حريَّة تعبير، خطيئة بحق الذات والآخر. وما أنْ يشعر المرء، بضعف القرينة، وبطلان المعطيات التي تبنَّاها أو سوَّق لها...، حينذاك، أوَّل ما يتدثَّر به في مواجهة ضدِّه أو خصمه في الرَّأي، هو التهافت على النفخ في القربة المقطوعة ذاتها، والحديث عن حريَّة التعبير، والتسويق لذاته على أنها مستهدفة من قبل غلاة الاستبداد وسدنته. وحريّة التعبير، كغيرها من الحقوق المنصوص عنها في المواثيق والعهود الدوليَّة، محكومة بضوابط ومعايير، أقلُّها شأناً الصدقيَّة في تناول شأنٍ أو أمرٍ أو حدثٍ أو فكرة ما...، نقداً أو تحليلاً أو تفسيراً...، بمنأى عن الذاتويَّة المُفرطة والمُفرِّطة. وإلاَّ، غدا الفلتان في اختلاق حقائق، وتزوير وقائع، والتشهير والقدح والذم، نوعاً من حريَّة التعبير عن الرَّأي!. دون أن ننسى أن من يتلطَّى وراء التعبير عن الرَّأي، قد يلجأ لنثر كلام حقّ، قاصداً به باطلاً. حين يتراجع مفهوم الشعب في قَاموس المرء، على حساب تورُّم الذات، وقتئذ، ينحصر «الوعي الجمعي»

لديه فقط في القطيعيَّة، ويغدو الحديث عن إرادة الشعوب وقيمها لديه، ضرباً من الإنشاء والانزلاق نحو الماضي. ويوحي البعض بأن تواجدهم في بلاد الغربة الاختيارية، قد صقل تجربتهم، وساهم في تعميق السعة المعرفيَّة لديهم، وباتوا يمتلكون صفاء روحيَّاً وفكريَّاً أكثر مما لدى أقرانهم الذين ما زالوا رازحين تحت وطأة «الانغلاق والتزَّمت والإلغاء والإقصاء...»، لكونهم لم تسنح لهم بعد فرصة الهرب من «الوطن الغربة»، لينهلوا من مغانم الغرب و«الغربة الوطن»، ما نالوه هم. وبذا، ينبغي على الماكث في الوطن أن ينصت ويذعن لعظات المغترب، برأيهم!. حينئذ، تغدو الكتابة عن المشهد، من خارجه، أكثر صدقيَّة من الكتابة عنه، من داخله، وهذا أيضاً برأيهم!. مثلاً، الكتابة عن المشهد السوري أو الكردي...، من خارجه، تجعل زاوية الرؤية أكثر انفراجاً، وبذا، تغدو الرؤى المستخلصة أقرب إلى نبض المشهد وصُلب الحقيقة، وهذا أيضاً برأيهم!. باستطاعة المرء أن يقول في النظام السوري مثلاً، ما ملك لسانه ووجدانه، ووعيه وإيمانه، من خارج سورية، في حين أنه لم يكن ينبس ببنت شفه، حين كان في أحضان الوطن السوري، ليس لجهل بمعطيات الحال السوريَّة، بل لخوفٍ أنْ يمسَّهم النظام بسوء، إنْ هم عبَّروا عن رأيهم!. ويستطيع المرء أنْ يتحدَّث عن فظائع الحرب والصراع الكردي - التركي الدائر حالياً، ويحمِّل الكرد مسؤوليتها، ويبرِّئ ذمَّة الأتراك منها، في حين إنه لم يخسر قرشاً واحداً في دعم النضال الكردي السلمي أو العنفي في تركيا، ولا في سورية، ولا في العراق...، ولم يمنح دقيقة واحدة من وقته لدعم هذا النضال، حتى يزايد بحساسيَّته «المرهفة»، على حساسيَّة الذين قضوا سنيناً من عمرهم في النضال الكردي سوريَّاً وتركيَّاً، نشطاء ومعتقلينَ وثواراً، وخسروا دماً ومالاً وجهداً ووقتاً في دعمه، ولمَّا يزالون، ليشير إلى عبثيَّة ولاجدوى الحرب، المفروضة على الكرد تركيَّاً

وأميركيًّا!. إذاً، الكتابة بدلالة الأمكنة، كنوع من التعبير عن الرَّأي، هي الفيصل بين الآراء والأفكار ونقائضها وأضدادها. وهذا لا يعني البتَّة أن الغربة والاحتكاك بالثقافة الأوروبيَّة، لا توسِّع آفاق ومدارك المغترب، لكنها ينبغي ألاَّ تجعله يتعالى على قومه وشعبه، طاعناً في تاريخه وتراثه وآدابه، ناظراً إليهم كقطعان من «الهمج والجهلة»، وفي أفضل الأحوال، كحملان تقاد للمذابح والمسالخ..!. وعلى أقل تقدير، أن يكون حقّه في التَّعبير عن رأيه منسجماً مع مبدأ الإمام الشافعي: «رأيي صائب يقبل الخطأ، ورأيك خاطئ يقبل الصواب»، لا أنْ يتحجَّر ويستبدَّ برأيه.

في دلالة النكتة السياسيَّة

٢٧-٠١-٢٠٠٨

كانت ولا تزال النكتة (الدعابة)، بنتاً شرعيَّة للفنِّ الساخر الناقد، أنجبتها حالات الكبت والقمع والاضطهاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. لذا، يأتي التنكيت، كتعبير صادق ناقد وساخر، وأحياناً رافض، لمعطيات مجتمع ما. يعني، إن النُّكتَ التي تُشاع في بلاد، حاكمها الاستبداد، تكون السياسيَّة منها هي الأكثر رواجاً، وفي المجتمعات المحافظة، تكون النكتة الدينيَّة والجنسيَّة الأكثر رواجاً. وقد لا يكون من المجازفة القول: إن فنَّ ابتكار وصياغة النكتة، على أنواعها، يشبه فنَّ الكاريكاتير. أو أن النكتة، هي الكاريكاتير كلاماً. لأن كلاً منهما يثير التهكّم والسخريَة والازدراء المستبطن من حدث او شخص أو فعل معيَّن، عبر رسم صورة بصريَّة أو ذهنيَّة مضحكة له. مآل القول: إن النكتة هي مقاومة الواقع بالضحك والسخرية منه. وكما في القصَّة والرِّواية والشِّعر والفنِّ التشكيلي، من النُّكات أيضاً ما يلجأ للتورية والرمزيَّة، وعدم المباشرة، في محاولة للإيحاء بدلاً من الإخبار أو الإبلاغ، لتجنُّب ملاحقة أو محاسبة المُنتَقِد. وهنا، يغدو البناء الفنِّي للنكتة، أمتن، وأكثر إثارة للسؤال المحفِّز للعقل والتفكير، لمحاولة استنباط واستنتاج الدلالات والمغزى منها، وإسقاطاتها على معطيات ومجريات الواقع المعاش. في حديث له مع مجلة «تايم» الأميركيَّة، في عددها الصادر يوم ٢٠٠٧/١٢/١٠، قال المثقف والروائي الإيطالي أمبيرتو إيكو: «الفكاهة كانت الطريقة الوحيدة لصون الحقيقة، وهي طريقة للنجاة. بوسعها أن تكون سلاحاً، ودرعاً في مواجهة الأصوليّة والتعصّب، وبوسعها أيضاً أن تسوّي سجالات المثقّفين. لكن، لن يكون بوسعها

في النهاية، حلّ مشاكل الحياة». ولئن كانت محرّمات الدين والسياسة والجنس، هي التي تصوغ مساحات الحريَّة في مجتمعاتنا، فإن هذا الثالوث هو الأكثر استهدافاً من قبل صنّاع وصائغي النكتة، كنوع من السخرية حيال شيء، نكون عاجزين عن تغييره أو تعديله أو تبديله. وبذا، تغدو النكتة، تنفيساً عن الضغط النفسي والروحي وحتى العقلي إزاء ما نتعرَّض له أو نشاهده أو نسمعه في مجتمعاتنا. وقد تكون هنالك دلالات أخرى للنكات السياسية، مركونة في صدر حابكها المجهول. لكن ما هو أكيد، أن وضعاً كالوضع السوري، يبقي على ركام حاله، وعلى المتضرر، اللجوء إلى صوغ نكت أخرى، "لفش الخلق» والترويح عن النفس، ولطم وشتم الواقع بالضحك الخانق. والفرصة الآن، خصبة ومهيَّأة لحبك وابتكار نُكاتٍ ثقافية على سياسيَّة، كون العاصمة السورية دمشق يُحتفى بها على أنها عاصمة للثقافة العربية، في حين أن السجون السورية ما برحت تستضيف نزلاءً جددا من ساسة ومثقفين وطلاَّب حريَّة، بمعيَّة حالة الطوارئ والأحكام العرفية المستمرَّة في سورية، منذ ١٩٦٣ وحتى الآن، لجهة تحصين البلد ضدَّ الهجمات الخارجية، ولإعداد العدَّة بغية مواجهة العدو الصهيوني البغيض!. والحال هذه، ألا يغدو اعتبار دمشق عاصمة للثقافة العربية، وهي تحت الاستبداد «القومي والوطني»، من قبيل النكتة، «يا رعاكم الله»؟. ولتكن الخاتمة نكتة سورية: «يحكى أن موظفاً سوريَّاً شديد اللؤم والجشع، حين أخذت الحكومة نصف راتبه، تبرُّعاً للانتفاضة الفلسطينيَّة رغماً عنه، تبرَّع هو بالنصف المتبقي للإسرائيليين»!.

الإعجاب العربي بدولة تمتهن الكذب!.

١١-١١-٢٠٠٧

«إن أراد أحدكم معرفة حقيقة تركيا، فليكن كرديًّا، ولو لنصف ساعة»، هكذا برر نيلسون مانديلا رفضه جائزة أتاتورك التي منحته إياها تركيا، تكريماً له. وفي هذا القول، إقرار بحقيقة الديموقراطية والعلمانية التي تحاول تركيا أن تقدِّم نفسها للعالم بأنها رائدة صنع هذين المنجزين الحضاريين في الشرق الأوسط، وأنها الأنموذج الأمثل الذي ينبغي أن يحتذى به. ولم تنطلِ هذه الكذبة على مانديلا الموجود في جنوب إفريقيا، فيما لا زال الكثير من النخب العربية منبهرة بالتجربة التركية، وتحاول إسقاطها على البلدان العربية. وإن دل هذا على شيء، إنما يدل على قصور في الرؤية لخفايا وحقيقة هذه التجربة، أو جهل بها، أو ربما نتيجة السأم العارم من النماذج العربية. والحال هنا، إننا، وأمام الإعجاب والانبهار العربي الحالي بتركيا، لا يحضرنا إلا المثل الكردي القائل: «كمْ جميل سماع قرع الطبول من بعيد». يمكن تصنيف الإعجاب العربي بالتجربة التركية في نسقين: الأول، وله الغلبة، يمدح اللعبة الديموقراطية قسطاً، ويمدح الإسلام السياسي في هذا البلد، المتمثِّل بحزب العدالة والتنمية، عشرة أقساط، وكيف أن هذا الحزب وصل لتحقيق أهدافه دون اللجوء إلى العنف، رغم كل المضايقات والعراقيل التي وضعتها المؤسسة العسكرية وأذرعها المدينة من أحزاب سياسية ومؤسسات، كالمحكمة الدستورية العليا، للعدالة والتنمية. وفي الوقت عينه، تقوم النخب العربية بتوجيه النقد اللاذع لتيارات الإسلام السياسي العربية ومناهجها وأساليبها الراديكالية أو الدموية في الوصول للسلطة،

طالبة منها الاقتداء بحزب رجب طيب أردوغان، على أنه الأنموذج الأمثل للاعتدال والعقلانية و «الإسلام السياسي الحضاري»...الخ!.
الثاني، وهو الأقل حضوراً، يمدح عسكر تركيا وجنرالاتها، وكيف أن هؤلاء، ما أن وضعت «الحرب» الانتخابية أوزارها لصالح الإسلام السياسي التركي مؤخّراً، حتى نسوا أحقادهم وخلافاتهم وعداواتهم ورفضهم لدخول عبد الله غُل قصر الرئاسة التركية...، او وضعوها جانباً، ووقفوا جنباً إلى جنب في عيد الاستقلال مع غُل لوضع طاقات الورود على ضريح أتاتورك. وهو، في الوقت عينه، ينتقد جنرالات العرب، على أنهم لا زالوا رهائن ذهنية الانقلابات، وطهاةً للنظم الشمولية، والروافع الاستراتيجية للاستبداد والفساد المستشري كالطاعون في المجتمعات والبلدان العربية... الخ، وكيف أن الجنرالات العرب، قد طهوا انقلاباتهم على نيران ولهيب الشعارات الوحودية والتحررية والاشتراكية والديموقراطية والسعي للنظم الجمهورية...، وما أن استووا على العروش، حتى صاروا مستفحلين فساداً واستبداداً وتوريثاً!. وعليه، يطالب هذا النسق من رموز العسكر العربي بالاحتذاء والاقتداء بالعسكر التركي ورمـوزه، الذين ضربوا أمثلة «ناصعة» في التسامح مع المختلفين معهم، لجهة الحفاظ على وحدة ومصالح الدولة.
مما لا شكّ فيه، إن انتقادات النخب العربية لتيارات الإسلام السياسي العربي، وللجنرالات العرب، هي في محلها، وربما هي أقل ما يقال في الحال المزرية للمجتمعات العربية، وحصَّة العسكر والإسـلام السياسي العربيَين في إحـداث حالة العطب والتلف الموجودة في هذه المجتمعات. لكن الانبهار والإعجاب العربي المفرط بالتجربة التركية، وفق ما سلف، ينمُّ عن رؤية سطحية لعموم المشهدِ التركي. وعليه، فالدروس المستخلصة من هذه التجربة عربياً، لن تكون بالعمق المطلوب الذي ينبغي ان يحيط بكامل تفاصيل وأبعاد وحيثيات ومستويات التجربة.
في تركيا، الحكومة تكذب على نفسها، وعلى الشعب والجيش وعلى العالم.

تكذب على نفسها، حين تحاول إقناع نفسها بأنها سوف تستمر في التحايل على الجيش والعالم، على أنها مع العلمانية وتخفي نواياها الرامية إلى إعادة إنتاج تركيا إسلاميًّا، وتمتين علاقتها مع المحور السوري - الإيراني من جهة، وإسرائيل وأميركا من جهة، وأن تدخل الاتحاد الأوروبي، مقتدية بـ»أتيلا» الذي دمر أوروبا في القرن الخامس الميلادي، وترتدي عمائم وجلابيب سلاطين آل عثمان، الذائعي الصيت في الدموية حيال التعامل مع أوروبا!. وأردوغان يعي أن هذه المعادلة مستحلية الحل، لكن مستلزمات فنِّ الوصول للسلطة تقتضي «أن يكذب ويكذب ويكذب المرء على نفسه، حتى يصدق نفسه» على حد تعبير منسوب الى غوبلز. وتكذب الحكومة على الشعب التركي، حين تعد الأكراد بحل القضية الكردية سلمياً ديموقراطياً، كما صرَّح أردوغان في مدينة ديار بكر صيف ٢٠٠٥، وفي الانتخابات البرلمانية الأخيرة أيضاً. لكن ما لا تعلمه النخب العربية أن حملات التمشيط التركية ازدادت رغم إعلان الكردستاني وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد عدَّة مرَّات. وأن كلمة كردي مرفوضة ومنبوذة في التداولات والتعاملات السياسية والإعلامية التركية، وأن عمدة ديار بكر مرفوعة بحقه ٣٠ دعوى قضائية لأنه كردي، ويطالب بحل القضية الكردية سلميًّا، وأن النوَّاب الأكراد الحاليين في البرلمان التركي، الذين صوَّتوا ضد مذكرة حكومة أردوغان التي تجيز اجتياح كردستان العراق، اتهموا بالخيانة، ومرفوعة بحقهم عشرات القضايا، وتُستهدف مكاتب حزبهم، حزب المجتمع الديموقراطي DTP، من قبل المتطرفين الأتراك، ويعتقل ويلاحق قياداته قضائياً، بتهمة تأييد العمال الكردستاني. وأمَّا قول اردوغان إن في حزبه ٧٥ نائباً من أصل كردي في كتلته البرلمانية، كما أعلن في نادي الصحافيين الوطني في واشنطن مؤخَّراً، فهذا لا يعني أن الأكراد في تركيا بخير. لأن هؤلاء موجودون كأتراك، وليس كأكراد، وهم إما زعامات عشائر لها تاريخها في الارتباط بالدولة، على حساب تنكرها لكرديتها، او

أنهم قادة ميليشا حماة القرى التابعة للجيش التركي التي تحارب الكردستاني. ولو طالب احد هؤلاء النوَّاب «الأكـراد» بتغيير النهج المعـادي للحقوق الكردية، لرأينا زيف ادعاء اردوغـان. وهذه الحجة البالية التي طرحها أردوغان في نــادي الصحافيين الأميركي، غالباً ما يطرحها العرب، للدلالة على «النعيم والترف» الديموقراطي الـذي يحظى بهما الكرد في سورية أو إيـران!. في تركيا، الجيش يكذب على الشعب. وقد ظهر هذا جليًّا، خلال العملية العسكرية الأخيرة للكردستاني والتي أسر فيها ثمانية جنود أتراك. حيث أعلن الكردستاني أسر الجنود الثمانية، فردَّت هيئة الأركـان التركية بالنفي، وأن خسائر الكردستاني فادحة، وأنه حاصر مئة مقاتل... الخ، وحين أعلن الكردستاني أسماء الأسرى، ردَّت الأركان التركية بأنهم مفقودون، وليسوا أسرى، وحين نشر الكردستاني صورهم وأحاديثهم على الفضائية الكردية «روج»، لم تعلق الأركان على الخبر، وأصدرت أوامرها للإعلام التركي بعدم نشر أيَّ خبر عن الأسرى أو أيَّة صورة لهم، تحت طائلة العقاب والمقاضاة. وحين أطلق الكردستاني سراح الجنود الأتراك، جاء خبر مقتضب في الموقع الالكتروني لهيئة الأركان التركية مفاده: «لقد عثرنا على الجنود المفقودين، ولقد عادوا سالمين لوحداتهم»!. وهذا الحدث، عرَّى أكاذيب الآلة العسكرية التركية طيلة العدين الماضيين من الصراع مع الكردستاني، وأنه ممسك بزمام المبادرة، وانه على وشك تصفية «المنظمة الإرهابية هذا الربيع او هذا الصيف...»، وتتعاقب الفصول والسنون وتزداد الأزمة تفاقماً. ديموقراطية وإسلامية وعلمانية اردوغـان في نادي الصحافيين الأميركي مؤخراً، ظهرت في أبهى حلّتها، حين طالب زعيم العدالة والتنمية الصحافيين، بتبنِّي النعوت والأوصاف التركية، أثناء حديثهم عن حزب العمال الكردستاني، حين قال: «أتمنى أن لا تصِفوا عناصر الكردستاني بالمتمردين أو المقاتلين او الثوار... أنهم إرهابيون»!. هذه هي عدالة أردوغان، وحقيقة تنموية حزبه

الذي لم يلزم الإعلام التركي بتبنِّي نعوت وأوصاف العسكر التركي أثناء التعاطي مع الكردستاني وحسب، بل يحاول جَّر أو إجبار الإعلام العالمي الى ذلك!. وعليه، حين تكون علمانية وإسلامية ودموقراطية تركيا خاصلة وكاملة والأنموذج الذي يشار إليه بالبنان العربي، فلماذا يلجأ عسكرها وساستها وإعلامها للكذب، على شاكلة الكثير من النظم والساسة والنخب والإعلام العربي؟!.

الفـهـرس

- **تحليلات..... ٣**
- عن سورية وانتفاضتها والنظام و»معارضاته»..... ٤
- المخاوف التركية وجيران الجنوب..... ٨
- فساد في كردستان..... ١١
- عن الشعب... إذا أراد يوماً الحياة..... ١٣
- تركيا تدير حوارات الآخرين وتدير ظهرها لشعوبها!..... ١٦
- الكردستاني ومراكز القوى التركية..... ١٩
- أنقرة تفاوض أوجلان والعبرة في النتائج..... ٢٢
- وحشيّة إسرائيل... واستثمار تركيا..... ٢٦
- تركيا بعد ١١ سنة على أسر أوجلان..... ٢٩
- أكراد تركيا... إلى متى خداع النفس؟..... ٣١
- متى سترفع القبعات لأردوغان وتقرع له الأجراس؟..... ٣٥
- الخطبة النجاديّة وعائداتها السياسيّة على إسرائيل!..... ٣٩
- زيارة أوباما والمعاني المتفاوتة الوضوح، هل ستفهم تركيا الدروس التي تلقّتها؟ ٤٢
- الأكراد والسلاح ومؤتمر «كردي» غريب!..... ٤٦
- الفيدرالية تحتضر... وليشرب أكراد العراق بحر قادتهم!... ٥٠
- أردوغان واعظاً وداعية سلام!..... ٥٣
- وهل غزّة التي تُقصف أم طهران؟..... ٥٧
- تهديدات كرديَّة سقطت بالتقادم والتكرار!..... ٦٠
- أوجلان إذ يدير تركيا من معتقله..... ٦٤

- ما بين بغداد وأضنه: ما أشبه اليوم الكردي بأمسه!..... ٦٨
- الشرق الأوسط بين محافظي طهران وواشنطن..... ٧٢
- تركيا تضبط المواعيد مع أكرادها على ربيعٍ ملتهب..... ٧٦
- العلاقات الإيرانية - التركية بين تباين المسارات الاستراتيجية وتلاقي المصالح ٨١
- لئلا يسيل دم الأتراك والأكراد معاً..... ٨٧
- الخشية من البديل في ما لو دقَّت الديموقراطية باب دمشق.. ٩٠
- مهنة افتعال الحروب..... ٩٤
- بعض ما تتجاهله النخب التركية..... ٩٧
- قلب أكراد إيران مع اوجلان وعينهم على الجمهورية الإسلامية. ١٠٠
- العراق في مواجهة إحتلالين؟..... ١٠٥
- تركيا وأكرادها: مراوحة أم قفزة نحو المستقبل؟..... ١٠٨
- بعد انتخاب غل رئيساً: هل تركيا في حلم «جميل»؟!..... ١١٤
- مأساة الأكراد السوريين المجرَّدين من الجنسيِّة..... ١١٨
- تركيا وأزمة الخيارات الصعبة..... ١٢٢
- الفساد يهدد كردستان العراق..... ١٢٦
- طالباني ضيفاً على «بلده الأول»!..... ١٣٠
- المحور التركي - الإيراني الجديد .. تحالف الأعداء القدامى ١٣٣
- **سجالات.....** ١٣٧
- لا أوجلان هكذا ولا أردوغان أيضاً..... ١٣٨
- ردَّاً على كامران قره داغي ١٤٢
- ١٤٧

• خمسونَ عاماً...ونزدادُخراباًوشقاقاًوبؤساًسياسيّاًلأكرادسورية ١٥٣
• أحزاب كردية سورية: تناسل مخزٍ وأداءٌ معطوب..... ١٥٨
• رداً على نزار آغري... وبضدِّها تتبيَّن الأشياء..... ١٦٢
• رداً على سامي شورش: ١٦٨
• رداً على نزار آغري: لمصلحة منْ التهجُّم على أوجلان!؟
•
• **أفكار.....** ١٧٣
• الثورة الذهنيّة بالتزامن مع الثورة على الاستبداد..... ١٧٤
• أردوغان وأبواب التاريخ!..... ١٧٧
• لو كان التاريخ رَجُلاً لقتله الأتراك ١٨٠
• يرجى الصمت... لئلا يرى الأعداء قبائحنا!..... ١٨٣
• تركيا بحاجة الى ثورة ذهنيّة..... ١٨٧
• عن المحكمة الدولية وقلق الجناة ١٨٩
• الاستبداد في شرقنا الأوسط الكئيب..... ١٩٢
• ذاكرة تركيا وناظم حكمت..... ١٩٥
• أمّا بعد: آن لكم أن تسمحوا لنا بأن نحلم ٢٠٠
• لن يكون يوماً عابراً: أحاديث حول الثلاثاء التاريخي..... ٢٠٣
• الكرديّ «خائناً» أو مشتبهاً به إلى الأبد!..... ٢٠٧
• الشرق الأوسط وثقافة الغالب والمغلوب..... ٢١١
• الاستبداد بالرأي ودور «المكان»..... ٢١٥
• في دلالة النكتة السياسيَّة..... ٢١٨
• الإعجاب العربي بدولة تمتهن الكذب!..... ٢٢٠